

Net 0.005

باب حليف الظلم ١١٠
باب طلاق المريض ١١٣
باب الرجعية ١١٤
باب الأيلاء ١١٥
باب الخلع ١١٦

باب الظهار ١١٧
باب اللعان ١١٨
باب العنين ١١٩
باب العدة ١٢٠
باب النكاح ١٢١

باب النفقة ١٢٢
باب العتاق ١٢٣
باب بعض ١٢٤
باب كلف بالعتق ١٢٥
باب التذرية والعتق ١٢٦

كتاب الإيمان ١٢٧
باب حلف بالغفل ١٢٨
باب حلف القوف ١٢٩
باب حلف اليمين ١٣٠
باب حلف اليمين ١٣١

باب شهادة الزنا ١٣٢
باب حد الزنا ١٣٣
باب حد القذف ١٣٤
باب حد الزنا ١٣٥
باب حد الزنا ١٣٦

فصل بقطع الطريق ١٣٧
باب قطع الطريق ١٣٨
باب الجهاد ١٣٩
باب المغنم ١٤٠
باب المغنم ١٤١

باب السامى ١٤٢
باب الوظائف ١٤٣
باب الجزية ١٤٤
باب المرتد ١٤٥
باب النفاق ١٤٦

كتاب اللقيط ١٤٧
كتاب اللقطة ١٤٨
كتاب الأيتام ١٤٩
كتاب الفقير ١٥٠
كتاب الشك ١٥١

كتاب الوقف ١٥٢
كتاب البيع ١٥٣
باب الخيار ١٥٤
فصل صحيح شراء ١٥٥

باب خيار العيب ١٥٦
باب البيع الفاسد ١٥٧
باب لا قار ١٥٨
باب الرجعة ١٥٩
باب الربوا ١٦٠

باب خيار العيب ١٦١
باب البيع الفاسد ١٦٢
باب لا قار ١٦٣
باب الرجعة ١٦٤
باب الربوا ١٦٥

باب النفقة ١٧٠

باب التقرن ١٧١
كتاب التقرن ١٧٢
كتاب التقرن ١٧٣

كتاب التقرن ١٧٤
كتاب التقرن ١٧٥
كتاب التقرن ١٧٦

باب كتمان الجاهل ١٧٧
باب كتمان الجاهل ١٧٨
باب كتمان الجاهل ١٧٩

كتاب كتمان الجاهل ١٨٠
كتاب كتمان الجاهل ١٨١
كتاب كتمان الجاهل ١٨٢

كتاب النفقة ١٨٣
باب النفقة ١٨٤
باب النفقة ١٨٥
باب النفقة ١٨٦
باب النفقة ١٨٧

باب النفقة ١٨٨
باب النفقة ١٨٩
باب النفقة ١٩٠
باب النفقة ١٩١
باب النفقة ١٩٢

باب النفقة ١٩٣
باب النفقة ١٩٤
باب النفقة ١٩٥
باب النفقة ١٩٦
باب النفقة ١٩٧

باب النفقة ١٩٨
باب النفقة ١٩٩
باب النفقة ٢٠٠
باب النفقة ٢٠١
باب النفقة ٢٠٢

باب النفقة ٢٠٣
باب النفقة ٢٠٤
باب النفقة ٢٠٥
باب النفقة ٢٠٦
باب النفقة ٢٠٧

باب النفقة ٢٠٨
باب النفقة ٢٠٩
باب النفقة ٢١٠
باب النفقة ٢١١
باب النفقة ٢١٢

باب النفقة ٢١٣
باب النفقة ٢١٤
باب النفقة ٢١٥
باب النفقة ٢١٦
باب النفقة ٢١٧

باب النفقة ٢١٨
باب النفقة ٢١٩
باب النفقة ٢٢٠
باب النفقة ٢٢١
باب النفقة ٢٢٢

باب النفقة ٢٢٣
باب النفقة ٢٢٤
باب النفقة ٢٢٥
باب النفقة ٢٢٦
باب النفقة ٢٢٧

باب النفقة ٢٢٨
باب النفقة ٢٢٩
باب النفقة ٢٣٠
باب النفقة ٢٣١
باب النفقة ٢٣٢

باب النفقة ٢٣٣
باب النفقة ٢٣٤
باب النفقة ٢٣٥
باب النفقة ٢٣٦
باب النفقة ٢٣٧

باب النفقة ٢٣٨
باب النفقة ٢٣٩
باب النفقة ٢٤٠
باب النفقة ٢٤١
باب النفقة ٢٤٢

باب النفقة ٢٤٣
باب النفقة ٢٤٤
باب النفقة ٢٤٥
باب النفقة ٢٤٦
باب النفقة ٢٤٧

باب النفقة ٢٤٨
باب النفقة ٢٤٩
باب النفقة ٢٥٠
باب النفقة ٢٥١
باب النفقة ٢٥٢

باب النفقة ٢٥٣
باب النفقة ٢٥٤
باب النفقة ٢٥٥
باب النفقة ٢٥٦
باب النفقة ٢٥٧

باب النفقة ٢٥٨
باب النفقة ٢٥٩
باب النفقة ٢٦٠
باب النفقة ٢٦١
باب النفقة ٢٦٢

باب النفقة ٢٦٣
باب النفقة ٢٦٤
باب النفقة ٢٦٥
باب النفقة ٢٦٦
باب النفقة ٢٦٧

باب النفقة ٢٦٨
باب النفقة ٢٦٩
باب النفقة ٢٧٠
باب النفقة ٢٧١
باب النفقة ٢٧٢

باب النفقة ٢٧٣
باب النفقة ٢٧٤
باب النفقة ٢٧٥
باب النفقة ٢٧٦
باب النفقة ٢٧٧

باب النفقة ٢٧٨
باب النفقة ٢٧٩
باب النفقة ٢٨٠
باب النفقة ٢٨١
باب النفقة ٢٨٢

باب النفقة ٢٨٣
باب النفقة ٢٨٤
باب النفقة ٢٨٥
باب النفقة ٢٨٦
باب النفقة ٢٨٧

باب النفقة ٢٨٨
باب النفقة ٢٨٩
باب النفقة ٢٩٠
باب النفقة ٢٩١
باب النفقة ٢٩٢

باب النفقة ٢٩٣
باب النفقة ٢٩٤
باب النفقة ٢٩٥
باب النفقة ٢٩٦
باب النفقة ٢٩٧

باب النفقة ٢٩٨
باب النفقة ٢٩٩
باب النفقة ٣٠٠
باب النفقة ٣٠١
باب النفقة ٣٠٢

باب النفقة ٣٠٣
باب النفقة ٣٠٤
باب النفقة ٣٠٥
باب النفقة ٣٠٦
باب النفقة ٣٠٧

باب النفقة ٣٠٨
باب النفقة ٣٠٩
باب النفقة ٣١٠
باب النفقة ٣١١
باب النفقة ٣١٢

باب النفقة ٣١٣
باب النفقة ٣١٤
باب النفقة ٣١٥
باب النفقة ٣١٦
باب النفقة ٣١٧

باب النفقة ٣١٨
باب النفقة ٣١٩
باب النفقة ٣٢٠
باب النفقة ٣٢١
باب النفقة ٣٢٢

باب النفقة ٣٢٣
باب النفقة ٣٢٤
باب النفقة ٣٢٥
باب النفقة ٣٢٦
باب النفقة ٣٢٧

باب النفقة ٣٢٨
باب النفقة ٣٢٩
باب النفقة ٣٣٠
باب النفقة ٣٣١
باب النفقة ٣٣٢

باب النفقة ٣٣٣
باب النفقة ٣٣٤
باب النفقة ٣٣٥
باب النفقة ٣٣٦
باب النفقة ٣٣٧

باب النفقة ٣٣٨
باب النفقة ٣٣٩
باب النفقة ٣٤٠
باب النفقة ٣٤١
باب النفقة ٣٤٢

باب النفقة ٣٤٣
باب النفقة ٣٤٤
باب النفقة ٣٤٥
باب النفقة ٣٤٦
باب النفقة ٣٤٧

باب النفقة ٣٤٨
باب النفقة ٣٤٩
باب النفقة ٣٥٠
باب النفقة ٣٥١
باب النفقة ٣٥٢

باب النفقة ٣٥٣
باب النفقة ٣٥٤
باب النفقة ٣٥٥
باب النفقة ٣٥٦
باب النفقة ٣٥٧



كتاب الكاتب باب تفرق الكاتب باب تفرق العبد مشترك كتاب الولاء
 ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
 فصل في العلم كتاب الكراهة كتاب الحج فصل في بيع الغلام كتاب المأذون كتاب الغصب
 ٢٢٤ ٢٢٤ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
 فصل في الوصية كتاب الشفعة باب بيع جوع باب في المأذون كتاب الغيبة
 ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
 كتاب الزراعة كتاب الفحاشة كتاب الزناج كتاب الفحشاء كتاب الكراهية كتاب البيع
 ٢٢٤ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٣٤ ٢٤٠ ٢٤٠
 فصل في الرجل الرجل كتاب إحياء الموتى فصل في تقييد كتاب المأذون كتاب الصيد كتاب الرهن
 ٢٤١ ٢٤٣ ٢٤٣ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥
 باب في بيع رهن زالة باب الرهن باب التوفيق للكتابة الرهن فصل في عقوبات كتاب الجنائيات
 ٢٤٧ ٢٤٤ ٢٥٠ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٢
 باب ما يجب العود وما لا يجب باب التوفيق والودع باب التوفيق والنفس اعتبار حاله كتاب الديارات
 ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤
 باب ما يجب في الطريق باب جنابة البركة والبركة باب جنابة العبد فصل في العبد
 ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤
 باب الوصية كتاب الوصية باب الوصية بالثمن باب الوصية في الرهن باب الوصية في غيرهم
 ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤
 كتاب الوصية كتاب الوصية كتاب الوصية كتاب الوصية كتاب الوصية
 ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤ ٢٥٤



طلقتني اتفق اتمام تاليفه مع اتمام حفظه انشئ

النسخ الى الاطراف ثم بعد ذلك وقع فبراشته من

التعبات ونبت من المحو والابحاث فلبت في هذا الشرح

العبارة الى نشر عليها الماتن لغرض النسخ المكتوبة

الى هذه النمط والعبد الضعيف لما شاهد في اثر الناس

كسلا عن حفظ الوقاية اتخذ عنها مختصا مشغلا على

والابد لطالب العلم عنه فافتح في هذا الشرح مغلفاته

ايضا انشا الله شي وقد كان الولد لا عز محمود بره

الله مضجعه بعد حفظ المختص بالغا في تاليف شرح

الوقاية بحيث يتجمل منه مغلفات المختص فشرعت في

استعاني مرارة فتوقاه الله شي قبل اتمامه فالتمول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد

والآل الطيبين الطاهرين **يقول** العبد المتوسل الى

الله شي باقوى الذريعة عبيد الله ابن محمود

المواضع المغلفة من وقاية الرواية في مسائل الهداية

الى الفها جدي ولنا ذي مولانا الاعظم لناد

علماء العالم برهان الشريعة والحق والدين محمود

ابن صلب الشريعة جزاء الله تعالى عن جميع

المسلمين خير لعل لاجل حفظه والمولى المؤلف له اقبى

سنتلقا وكنت لحي في ميدان حفظه طلقا طلقا

والمولى الوحيد انما عدل منها اليه ليكون اكثر طباقا للفظ الشريعة بن تاج
الظاهر ان اذ ارادوا به علم الفروع اشاروا الى برامهم الاسترطاف

Süleymaniye U. Kütüphanesi	202	izmir	202
----------------------------	-----	-------	-----

المسجيات تسمى البئر للصواب والفايح لمغلقات الابواب
والداعلم بالصواب كتاب الطهارة

كتاب المشقة

ان کے بلفظ الوصل مع کشف الطریقانی لان الاصل فی
المصلح ان لا یثنی ولا یمح و لکن یحکم لکونہا اسے چسپاں تیل جمع

فلا حاجة الى لفظ الجمع **م** قال الله تعالى يا ايها

الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية

افتتح الكتاب بهذه الآية نيمنا ولان اللّٰه لبل اصل وكم
 فرعه والافضل مقدمه بالآية تبدع على الف ع ثم لما كانت الآية

دال على ما يفسر الموضوع ادخل فاء التعقيب في قوله ^{مفسر} ففسر

الوضوء على الوجه من الشعر ^{الوجه} أي أخصاص شعر الرأس

شعر الرأس وهو منتهي بنبت شعر التلحاش الى الاذن
فيكون ما بين العذار والاذن داخل في الوجه كما هو
من هبة خيسته ويحمد رهما الله فبعض غلب عليه
الكثر ما يجنا وذكر شمس السمت الخلو في يكنيدان يبل ما بين
العذار والاذن ولا يرب اسال الماء بناء على ما روى
عن أبي يوسف ان المصل اذا بل وجهه واعضاء وضوءه

بالماء ^و يسيل الماء على العضو جاز لكن قيل ثاوية

اندمال من العضو قطرة او قطران ولم يتدارك ولا غفل

الذقن فتم حدود الوجه من الاطراف الرابع بعد

ثم عطف على الوجه قولهم واليدين والرجلين مع الم

فَتَيْسُ وَالْكَعْبَيْنِ خَلَا فَالزَّفَرَانِ عَنَّا لَا يَدْخُلُ الْمَرْ

فَتَانِ وَالْكَعْبَانِ فِي الْغُلِّ لِأَنَّ الْغَايَةَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ

السلطان

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A vertical crease is visible on the right side of the page.

فلا يبتئنا واصل صدر الكلام والدخول فيه فلا يخرج بها

الباقى فيه بعد مسح عضوس المموات ولا يبل بجلده

الباقية في يده بعد مسح عضوس المموجات ولا يكل بل تجذبه

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A faint, irregular brown stain is visible near the bottom center of the page.

يختلفون عقود

من أعضاءه سواء كان ذلك العضو مغولا او مموحا وكذا
في مسح الخلق واعلم ان المفروض في مسح الرأس في ما تطلق

عليه الممسح وهو عرق او ثلاث شعرات عند شافعي وعلا

بإطلاق النص وعند مالك في الاستيعاب فرض كماله في قوله تعالى

فامسح بوجوهكم وعند نافع الرأس وقد ذكرنا ان

اذا قبل مسح الخياط براد كله واذا قبل مسح الخياط براد

بعضه لان الاصل في البناء ان يدخل في الوسائل وفي غير

فانما دخل البناء في المحل شبه المحل بالوسائل فلا يثبت استيعاب

المحل لكن يشك في هذا بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم ويمكن ان يجاب بان

الاستيعاب في التيمم لم يثبت بالنقص بل بالاحاديث المعتبرة

وبان المسح الوجه في التيمم فاشم مقام غسله فحكم الخلف في المقدار

في المقدار حكم الاصل كما في مسح اليدين فلو كان النص دالا

على الاستيعاب للزم مسح اليدين الى الانبساط في التيمم لان الغاية

لم تذكر في التيمم وايضا الحديث المشهور وهو حديث المسح

على الناصب دل على ان الاستيعاب غير مراد فانتي قول

مالك واما نفي مذهب الشافعي فثبت على ان الآية بجملة

في حق المقدار لا مطلقة كما زعم لان المسح في اللغة امرار

اليدين في مسح ان تمامة الآية ولان اذا قبل مسح

بالخياط براد البعض في قوله تعالى فامسح بوجوهكم يراد

الكل فيكون الآية في المقدار بجملة فيعمل عليه سلام الله مسح

على ناصب يكون بيانا واما التيمم فعند الحنفية مسح رءوسهم

فرضه لانه لما سقط غل ما خربا من البشر صار كالتراس

اذا لم يكن في قوله تعالى فامسح بوجوهكم والوجه في الاستيعاب فانه ما كلفه

فانما دخل البناء في المحل شبه المحل بالوسائل فلا يثبت استيعاب

المحل لكن يشك في هذا بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم ويمكن ان يجاب بان

الاستيعاب في التيمم لم يثبت بالنقص بل بالاحاديث المعتبرة

في المسح والاصول في مسح الوجه في التيمم

في المسح والاصول في مسح الوجه في التيمم

في المسح والاصول في مسح الوجه في التيمم

وهو حديث صغير ابن كثر في الطبقة قوم قبالة وتوضاء وسج على ناحية وضعه فذكره

وعند البتسف ره مسح كلها فرض لانه لما سقط غل ما ختمها
انهم مسحها مقام غل ما ختمها فبعض مسح الكل بخلاف التراب
فانه اذا كان عاريا عن الشعر لا يجب غل كله ولا مسح كله
وقد ذكر ان المراد بالبيع ربع ما يلا في بشره الوجه منها
لا يجب بصال الماء الى ما استمر من الدفن خلافا للشافعية
كذا ذكر في الابضاح وفي اشهر الترابين عن به حنيفة مسح
بمسح البقرة فرض وهو الاصح المختار كذا في التكملة الجامع
الصغير لقاضي خان ر و اذا مسح ثم حلق الشعر ليحب الاعادة
وكذا اذا توضاء لم يفض الا ظنار وسنة الاستنقا غل يديه
لا رغبة ثلاثا قبل دخولها الاناء هذا الغل عند بعض
المناخ سنة قبل الاستنجاء وعند البعض بعده وعند البعض
اي مستند

وعند البعض قبله ونحوه وكيفية الغل ان اذا كان الاناء
صغيرا بحيث يمكن رفعه بنحوه بشماله ويثبت على كفه اليمنى
ويغسلها ثلاثا ثم يصب بماء على كفه اليسرى كما ذكرنا
وان كان كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه اناء صغير يرفع
الماء به ويغسلها كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصابعه اليسرى
مضمومة في الاناء ولا يدخل الكف ويصب ماء على عينيه وتلك
الاصابع بعضها ببعض فجعل هكذا ثلاثا ثم يدخل يمينه على الاناء
ويغسل به اليسرى بالغام بالغ والذى في قوله عليه السلام فلا يغسل يديه
اليسرى ويغسل بالاناء كقول علي ما اذا كان الاناء صغيرا او كبيرا ومعه اناء
صغير اما اذا كان الاناء باوليس معه اناء طبعه يحمل على
الاصابع بطرف المبالغه كل ذلك اذا لم يعلم على يده نجاسة

مع اناء صغير
الكبير
في قوله عليه السلام
فلا يغسل يديه
اليسرى ويغسل
بالاناء كقول علي
ما اذا كان الاناء
صغيرا او كبيرا
ومعه اناء صغير
اما اذا كان الاناء
باوليس معه اناء
طبعه يحمل على
الاصابع بطرف
المبالغه كل ذلك
اذا لم يعلم على
يده نجاسة

في قوله عليه السلام
فلا يغسل يديه
اليسرى ويغسل
بالاناء كقول علي
ما اذا كان الاناء
صغيرا او كبيرا
ومعه اناء صغير
اما اذا كان الاناء
باوليس معه اناء
طبعه يحمل على
الاصابع بطرف
المبالغه كل ذلك
اذا لم يعلم على
يده نجاسة

أَنَا إِذَا عَلِمَ قَارَأَ لِرَبِّهِ تَجَاسَّدَ عَلَى وَجْهِهِ لَا يُفْقِدُ الْإِنَاءَ
 أَوْ غَيْرَهُ فَرَضَ **وَسَمِعَ** اللَّهُ تَعَالَى ابْدَاءً وَاسْتِثْنَاءً وَالتَّوَكُّلَ وَالضَّمَّةَ
 بِمِثْلِهِ وَالْإِسْتِثْنَاءَ بِمِثْلِهِ **وَأَنَا** قَالَ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا
 لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَوْثَنَ ثَلَاثُ مِثَالٍ جَدِيدٍ وَأَنَا كَرَّرَ
 قَوْلَهُ بِمِثْلِهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَجَدُّدِ الْمَاءِ كُلِّ مَرَّةٍ خِلَافَ الْإِسْنَاءِ
 فَإِنَّ الْمُسْتَوْثَنَ عِنْدَهُ أَنْ يَحْمَضَ وَيَسْتَنْشِفَ بِغَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ
 ثُمَّ هَكَذَا ثُمَّ هَكَذَا **وَتَحْلِيلُ** التَّحْمِيدِ وَالْأَصْبَاعِ وَثَلَاثَةُ الْفِعْلِ
 وَسَمِعَ كُلَّ الرَّاشِدِ مَرَّةً **خِلَافَ** الْإِسْنَاءِ فَعَرَفَ أَنَّ عِنْدَهُ ثَلَاثُ
 مَسَامِعَ **وَقَالَ** **وَرَدَّ** التَّحْمِيدَ فِي جَامِعِهِ أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 نَوْضَاءً وَغَيْرَ أَعْضَاءٍ **ثَلَاثًا** وَسَمِعَ رَاشِدَ مَرَّةً وَقَالَ هَذَا
 أَوْضَعُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَحَابِهِ الْبَخَارِي مِثْلَ هَذَا

وَقَدْ تَعَلَّقَ بِالْقِيَادِ وَالْإِسْنَاءِ بِاللَّيْلِ الشَّرِيعَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ

وَكَيْفَ الْإِسْنَاءُ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَوْرٍ وَسَوَاعِدٍ عَلَى قَدَمَيْهِ
 وَيَتَخَذَّهَا مَسَاحِيكًا لِقَاءَهُ

هَذَا الْأَذِينَ بِمِثْلِهِ أَيْ بِمَاءِ الرَّاشِدِ خِلَافَ الْإِسْنَاءِ فَكَيْفَ
 الْمَاءُ لِمَسِّ الْأَذِينَ سَمِعَ عِنْدَهُ **وَالْتَبَسَ** وَالتَّرْتِيبُ نَقْصٌ عَلَيْهِ
 أَيْ التَّرْتِيبُ الْمَذْكُورُ فِي نَقْلِ الْقُرْآنِ وَكُلَّهَا فَرَضَانِ عِنْدَهُ
 أَمَّا التَّبَسُّ بْنُ فُلُوْهُمُ غَمَّ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ وَجَوَانِحِهَا أَنَّ التَّوَابِ
 مَنُوطٌ بِالنِّيَّةِ اتِّفَاقًا فَلَا يَدْرِي أَنْ يَفْعَلَ وَالتَّوَابُ وَتَقْدَرُ
 فِيهِ يَحْتَمِلُ التَّوَابُ نَحْوَهُمْ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ فَإِنْ قُدِّرَ
 التَّوَابُ فَظَاهِرٌ أَنَّ فَعْلَهُمْ هُوَ نَوْعَانِ وَنِيَوَانِ
 وَآخِرُهُمَا تَحَالُفُ التَّوَابِ وَالْأَخْصَى وَنِيَّاتُهُ بِالْإِجْمَاعِ فَإِذَا
 قِيلَ حَكَمَ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ وَبُرَادٍ بِهِ التَّوَابُ صَدَقَ الْكَلَامُ
 فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ عَلَى الْقَصْدِ فَإِنْ قِيلَ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامُ بِأَنْ يَحْتَمِلُ
 فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ عَلَى اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ
 دَاتٍ وَذَا بَاطِلٌ فَإِنَّ التَّمَسُّكَ فِي اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ

وَقَدْ تَعَلَّقَ بِالْقِيَادِ وَالْإِسْنَاءِ بِاللَّيْلِ الشَّرِيعَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ

وَقَدْ تَعَلَّقَ بِالْقِيَادِ وَالْإِسْنَاءِ بِاللَّيْلِ الشَّرِيعَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ
 وَنُفُوضِ الْإِسْنَاءِ فِي طَوَرِ الْمَصِيدِ الْخَاصَةِ

يجب لا يحلف العفو الاول وعند ذلك هو فرض والدليل يكون التماس
المذكور مستند مواظبه على السلام من غير دليل على فرضها وتجدد
القباس اى الابتداء باليمين في غسل الاعضاء فان قلت فلا بد ان

ان التيمم واجب على التماس في غسل الاعضاء ولم يرد واحد انه
يبدأ بالتمال فينبغي ان يكون مستند قلت السنه واظلم مع التمسك بطريق الاستدلال

احيانا فان كانت المواظبه على سبيل العبادة فمن المهرى
وان كانت على سبيل العادة فمن الزوائد كل الشك وكل دليل يراه
لاكل باليمين وتقديم رجل اليمين في الدعوى وكذا في كل حال

في الاول ومواظبه التيمم على التماس كانت من قبيل الشك في التمسك
وتيمم هذا من تحليل صاحب المدايه بقوله عليه السلام ان الله

حب التماس في كل شئ من النعل والرجل ومسح الرقبه

لما اظنه على ظاهره انما واجب ولا يرد في التمسك فالتواضع
هو الذي يكون على سبيل العبادة ولا يرد في التمسك فالتواضع
هو الذي يكون على سبيل العبادة مع ترك ايماننا ولا يرد في التمسك
هو الذي يكون على سبيل العبادة لو ترك ايماننا ولا يرد في التمسك

ونا ففهمنا من التمسك سواء كان اعتاد او غير
اعتاد كاللذود والريح الخارج من القبل والذكر وفيد

اختلاف المسامح او من غير ان كان معتاد الى التماس

بما هو اى الى موضع يظن به في الحاله اما في الموضوع
اول في الغسل وعند الشافعي في الخارج من غير التماس

لا يتقصر الموضوع وقوله ان كان تحت متعلق بقوله او

من غيره والزوائد الخمس يفيح الحيم وهو عين التماس

واما بكر الحيم فيما لا يكون ظاهرا هذا في الاصطلاح

الغمره او اياه في اللحد فيقال بحسب شئ بحسب في التمسك

وحنس وانما قال سال لانه اذا لم يتجاوز الحنس لا يتقصر

لما جاوز علانا ويتقصر عند زفره وكذلك اذا

غسل القرحه فتجاوز وكان كاللوم بعضه لم يتجاوز وكذا

المذكور في الاستحسان واختلاف النظم في التمسك

ونا

وكذا اذا غص شيئا او غلغل شئانه او اذ دخل اصبغة وانق
فراى اثر الدم او شئ من جنس من انما الدم ^{علقا} علقا مثل العبد
لا ينقص عنه باخلافا لفرقة ^{الذي لا ينفك} ووجهه ان حاشية الجملة ^{التي لا ينفك}
تكون زوال الطهارة كالسبيلين ونحن نقول نعم لكن القليل ^{بما ذكره} فاذا
النجاسة والنجاسة المستقرة في موضعها لا ينقص الوضوء ^{لغيره} فقلت
هذا الدليل غير تام لانه لا يشمل ما اذا غصت في ابرق فارقى
الدم على ما شرى ^{بما ذكره} لكن لم يسل فان الحيض هناك ^{بما ذكره} ووجه
ذلك لا ينقص عندنا وقد خطبنا ^{في قوله} وجه حسن وهو انه لا يتحقق
جنس النجاسة لان هذا الدم غير جنس بل النجاسة ^{التي لا ينفك}
وهكذا في النقي القليل وسبيل في هذه القضية وقوله ما يظهر
احتمل زعمنا اذ افترقت نقطة العين في الوجدان ^{بما ذكره}
لا ينجس من العين لا ينقص الوضوء لان داخل العين لا ينجس

لا يجب نظريه اصله في الوضوء ولا في الغسل ليس حكم ظاهر
البدن فالمعتبر الخروج الى ما هو ظاهر البدن شرعا واعلم
ان قوله الى ما يظهر يحيل ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا
بقوله سال فانه اذا قصد خرج دقة كثير وسال بحيث لم
يتلطف رائش الجرح فانه لا شك في الانتقاض عندنا
اذا لم يسل الى موضع بل محدد حكم النظر به بل خرج الى موضع
بل محدد حكم النظر به ثم سال فالجاءة الحنة ان يقال ما خرج
من السيلين او غيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال والنجس
عطف على قوله ما خرج فاراد ان يفصل انواعه لان الحكم
مختلف فيها فقال دما نقيقا ان ساوى البزاق حتى
ان كان البزاق اكثر لا ينقص ولما ذكر حكم المساواة علم

[illegible]

卷之四

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

دَلَّهَا إِلَى النَّارِ

دَلَّهَا إِلَى النَّارِ

النار من

والله اعلم

بعد الفجر يجمع

اقام قلمی قلیلا

الجمادى المحمدية

لذلك يعتبر اتحاد الشبكات

نہ افاکے آقا

نہ افاکے آقا

يوسف بن عبد الله

[illegible]

الحرف قلزم

راذالم سار عن

بروزی و غیره

ست فاذکان

ربنا اننا لا احد

قَالَ الْمَسْفُورُ لَكَ

الحی و دم غیر مستقیم

فغيره غير يورث الاصله انما ينسب من غيرهما اذا افذه بقلته قاله الجواب
فاما انما ينسب ام لا وفيما اذا اصاب يكون ويدنه هو الكثر وقد ادرم
بما يكون الاصله والعرق من غرض جواز انقطاع ام لا فخذوا به
لا تنسب الا بغير خلافاً لكونه كذا في الغاية قاله بعض النظار
والله اعلم بالصواب الى انما ينسب الى الصغير والكبير
والوليديات ومن غيرهما الكليات والاداءات
والبركات كالحقائات والنفقات والملك والدين
كذا في الروايات

فلا يكون نجسا فان قيل هذا فيما يؤكل لحمه اما فيما لا يؤكل كالآدمي
 فغير المسفوف حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بجلده على طهارته فكذلك
 لما حكم بحرمه المسفوف بغير غير المسفوف على اصله وهو الحلال بل هو
 فيه الطهارة سواء كان فيما يؤكل لحمه او لا لاطلاق النص ثم حرم
 غير المسفوف في الآدمي بناء على ما تقدم لا يوجب نجاسة هذه
 الحمة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوف في الآدمي يكون على
 طهارته الاصلية كونه من ماء والفرق بين المسفوف وغيره
 مني على حكمه غائبة وهي ان غير المسفوف قد انتقل عن العروق
 وانفصل عن النجاسات وحصل له هضم آخر في اعضاؤه فصار مستعدا
 لان يغير عظمه فلهذا طبيعة العفو فاعطاه الشرع حكمه كحلال
 حرم العروق فالذي اسال عن رجل الجاء علم انه دمر انتقل من العروق

فلا يكون نجسا فان قيل هذا فيما يؤكل لحمه اما فيما لا يؤكل كالآدمي
 فغير المسفوف حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بجلده على طهارته فكذلك
 لما حكم بحرمه المسفوف بغير غير المسفوف على اصله وهو الحلال بل هو

من العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس اذا سئل
 علم انه دم العفو وهذا الدم اما في العرق فالقليل هو الماء
 الذي كان في اعلى المعدة وهي ليست محل النجاسة فحكم الرقيق

ونوم منكم ومسطب ومشد الى بللوا زيل سقط غير اي لا
 ينقض الوضوء نومه غير ما ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او
 راكعا او ساجدا والاعشاء والجنون على اي هيئة كانوا يدخل
 في الاعشاء اليك وجده هنا ان يدخل في شدة حرك هو الصحيح
 وكذلك الجنين حتى لو حلف انه سكران بعينه هذا الجدة وقربة

تفصيل بالغ بر كعب وسجد حتى لا ينقض الوضوء قربة من القبيح وشرطا
 ان يكون في صلوة ذات ركوع وسجود حتى لو قربة في صلاة الجنازة
 او سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما قربة في فدية وانما شرطها

لا يكون نجسا فان قيل هذا فيما يؤكل لحمه اما فيما لا يؤكل كالآدمي
 فغير المسفوف حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بجلده على طهارته فكذلك
 لما حكم بحرمه المسفوف بغير غير المسفوف على اصله وهو الحلال بل هو

ما ذكر لان اشتراط الوضوء بها ثبت بالحديث على خلاف البتاس
 فيتنص على ما ورد في التيممة انما ينقض اذا كان يقظان في لونه
 في الصلوة على اي هيئة فتمت لا ينقض الوضوء وعند الشافعي
 لا ينقض الوضوء بالتيممة وحدها ان يكون مسموعة يجزئ
 والفقهاء ان يكون مسموعا له لا يجزئ وهو يبطل الصلوة لا الوضوء
 والتيمم ان لا يكون مسموعا فضلا وهو لا يبطل شيئا والمناشئة الفاء
 الا عند محمد وهو ان يماشي بدينه يدين المرأة حتى يدين
 الكند وتماما لقرآن لا دودة خرجت من جرح لا زها طاهرة
 ويعليها من النجاسة قليلة فاما الخارجة من الذكر فيتنقض لان
 خروج القليل يدين ناقص من الاحليل لا لازها خارجة من جرح
 ومن قبل المرأة فيد اخلافي المشايخ وهم سقطة من اي من جرح

من جرح موشن المرأة والذكر خلافا للشافعي وفرض الغسل المضمضة
 والاستسقاء وكما شتان عند الشافعي ولنا ان التيمم دخل من
 وجد خاف من وجد حيا عند انطيا قال التيمم واستسقاء وكما في
 ابتلاع القيح التيمم ودخول شيء في فمه فجعل بلعلا في الوضوء
 خارجا في الغسل لان الوارد فيه صبغ الماء الغدوهي فافطروا
 وفي الوضوء غسل الوجه وكذلك الانف واذا انغمض وقد بقي في
 اسنانه طعاه فلا يماشي بد وغسل البدن اي جميع ظاهر البدن
 في لو بقي العجين في الظفر فغسل لا يجزئ وفي الذين يجزئ اذا
 هو متولد من هناك وكذا الطين لان الماء ينفذ منه وكذا الصبغ
 والكتان والحاصل ان المعبر في هذا الكسب واذا ادهن فاسر الماء
 فلم يقبل يجزئ واما يقبل لقرط فان كان القرط فيها وغلب عاقته
 فلم يصل

١٢
 من جرح موشن المرأة والذكر خلافا للشافعي وفرض الغسل المضمضة
 والاستسقاء وكما شتان عند الشافعي ولنا ان التيمم دخل من
 وجد خاف من وجد حيا عند انطيا قال التيمم واستسقاء وكما في
 ابتلاع القيح التيمم ودخول شيء في فمه فجعل بلعلا في الوضوء
 خارجا في الغسل لان الوارد فيه صبغ الماء الغدوهي فافطروا
 وفي الوضوء غسل الوجه وكذلك الانف واذا انغمض وقد بقي في
 اسنانه طعاه فلا يماشي بد وغسل البدن اي جميع ظاهر البدن
 في لو بقي العجين في الظفر فغسل لا يجزئ وفي الذين يجزئ اذا
 هو متولد من هناك وكذا الطين لان الماء ينفذ منه وكذا الصبغ
 والكتان والحاصل ان المعبر في هذا الكسب واذا ادهن فاسر الماء
 فلم يقبل يجزئ واما يقبل لقرط فان كان القرط فيها وغلب عاقته
 فلم يصل

ان الماء لا يصل من غير يديك فلا بد من التي يدي وان لم يكن الوضوء
 فيها فان غلب على ظنه ان الماء يصل من غير يديك تكلف لا يتكلف
 وان غلبا ثم لا يصل الا يتكلف يتكلف وان انقم الثقب بعد نزعه
 وصار حال ان امس عليها الماء يدخلها وان غفل لا يدخل امر الماء
 ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من خشب فكه وان كان
 في اضعه خاتم صفيك يديك ليصل الماء تحته ويجب على المالك
 ادخال الماء داخل القلعة وان نزل البول الزنا ويحتمل في غزها
 نقض الوضوء هذا عند بعض المشايخ فلهذا حكم الظاهر من كل وجه
 وعند بعض لا يجب بصال الماء الزنا في الغسل مع انه يتنقل فانزل
 البول الزنا فلهذا حكم الباطن في الغسل وحكم الظاهر في الوضوء

م لا ذلك ونشده ان يعمل يديه وفرجه ونزيل نجس ان كان أي كان
 لا بد من الوضوء

ان كان النجس اي النجاسة على بدنه ثم يوضوء الارجلية
 مستثناة من غسل اي يغسل اعضاء الوضوء الارجلية
 ثم يفيض ماء على بدنه ثلاثا ثم يغسل رجليه في مكانه
 اي اذا كان الغسل يجمع الماء المستعمل في الغسل
 على الوضوء او على غسل الرجلين هناك وليس على المرأة
 نقض صفيها ولا بلها اذا البتلى اضلها فخص المرأة
 لقوله لم تكفيك اذا بلغ الماء أصول شعرك ويجب على
 الرجل نقضها وقبل اذا كان الرجل ينفق شعرك العلو
 والترك لك والاحوط ان يجب وقوله ولا بلها قال بعض
 مشايخنا بل ذواتها ونعصبها لكن الاصح عدم وجوب
 وهذا اذا كانت متولة اما اذا كانت متوضئة يجب بصل
 الا ان كان بولها

كان عليها الغل قال ثم لا تملكن للكلوا في رء لا يؤخذ بهذا الرواية.

و قد كان في ذلك يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

الاسلام وانا انقطع غير مسمي فاقترع **قوله** لا وصي بهيمة بلا
انزاله وسبق للجمعة والعيد بن والاحكام وعساقه **شهر** ٢١٧

[illegible]

ههنا
 فان قلت ان غير احد
 او صفة شبيهة ان لا يكون
 الصفة لغيره الا غير طعم او لونه
 او ريح فقلت يجوز ان لا يتغير
 غيره شيئا فليس فيصير معناه لا يتغير
 شيئا الا ما غير غير شيئا وهذا لا يرد في التام
 بل يرد في الاستعمال حيث يرد في استعماله

قوله هو الصحيح يخرج باختياره مذهبنا في حق الله تعالى في التوحيدي وفي الكافي لو اعتزل
 قبل الصبح وصباح لم يزل في فضل الغسل بالليل واليوم والليل لا يترك طهورا ووجود
 الاغتسال في سائر الاوقات لا يوجب الاغتسال بالليل واليوم والليل لا يترك طهورا ووجود

فصل الجمعة سنن لصلاة الجمعة هو الصحيح وكما في الوضوء انما يتوضأ
 بجماء السماء والارض كالطيب والعين واما ماء الملح فان كان في الغسل
 فاما يتوضأ بجماء السماء والارض كالطيب والعين واما ماء الملح فان كان في الغسل

فاما حيث يتطير بغيره فلا وان تغتسل بطول المثلث او في غير ذلك
 غير لحد او صفة اي الطعم او اللون او الرائحة او الشئ طاهر كالتراب
 والاشنان والصابون والرخاخان اما هذه الاشياء
 يعلم ان الحكم لا يختلف بان كان المخلوط من جنس الارض كالتراب
 او شيئا بقصد خلطه بغيره كالاشنان والصابون او شيئا
 كالرغدان وعندنا يوسف ركان كان المخلوط شيئا بقصد به
 التطهير يجوز الوضوء الا ان يغلب على الماء حتى يزيل طبعه وهو
 الرقة وان كان شيئا لا يقصد به التطهير في رواية بل شرط لعدم
 جواز الوضوء به غلبته على الماء وفي رواية لا يشترط والمبشور جنس

انما يتوضأ بجماء السماء والارض كالطيب والعين واما ماء الملح فان كان في الغسل
 فاما يتوضأ بجماء السماء والارض كالطيب والعين واما ماء الملح فان كان في الغسل
 فاما يتوضأ بجماء السماء والارض كالطيب والعين واما ماء الملح فان كان في الغسل

جنس الارض في غير خلاف الشائع في اوجاهة ما لم يكن من جنس الارض

اي طعمه اولونه او ريحه اختلفوا في حد الماء الجاري فالحكم الذي

وبما في جانبه غير لا يتغير كمن يتغير في جانبه اللب الذي يتغير ماؤه

ليس في ذلك من غير ما يذهب بنبذة او وافي فافاد الله التفرقة بين
 من فرق بينه وبينه الماء جري في طبعه يجوز به الوضوء في غير
 ماء جار وكل باء ضعيف الجاهل بان انما وضوءه في غير ان يتغير

لا يستعمل في غسله او يكتفى به في الغسل في مقدار ما يذهب غسالته

واذا كان موضع صغير لم يخل فيه الماء من جانب ويجوز من غير

يجوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل

بين ان يكون اربع او اقل فيجوز واكثر فلا يجوز واعلم انه

اذا اثنى الماء فان علم ان شئ له نجاسة لا يجوز ولا يجوز وحلا

على ان شئ بطول المثلث واذا سكب عرض النهر ويجوز في الماء

على ان شئ بطول المثلث واذا سكب عرض النهر ويجوز في الماء

قوله فافاد الله التفرقة بين من فرق بينه وبينه الماء جري في طبعه يجوز به الوضوء في غير
 ماء جار وكل باء ضعيف الجاهل بان انما وضوءه في غير ان يتغير لا يستعمل في غسله او يكتفى به في الغسل في مقدار ما يذهب غسالته
 واذا كان موضع صغير لم يخل فيه الماء من جانب ويجوز من غير يجوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل
 بين ان يكون اربع او اقل فيجوز واكثر فلا يجوز واعلم انه اذا اثنى الماء فان علم ان شئ له نجاسة لا يجوز ولا يجوز وحلا
 على ان شئ بطول المثلث واذا سكب عرض النهر ويجوز في الماء

الماء وهو البرق والسيول والاباطين كالاسبق والخنق والظيراء

وهو الثمانين بعشر في عشر لا يخرج الـ اصل شريفي يعتمد على

[illegible][illegible]

في قوله القديم هو طاهر مطهر ونحن نقول لو كان طاهرا كان في
 الشغل الوضوء به ثم الشك ولم يقل احد بذلك وكل اهاجيج
 فقد طهر الجلد الخنزير والادى اعلم ان الذي ينفذ في ذلك
 الشئ والطوبى بالجمعة من الجلد فان كانت بالادوية كالنظ
 ونحوه يطهر الجلد ولا يعود نجاسة اذا كان كانت بالتراب او بال
 يطهر اذا يسرى ان اصابه الماء هل يعود نجاسة فعنه حنيفة
 سوابقان وعند بعضه ان صار بالشمس لم ينجس
 كان دباغا وعن محمد جلد الميت اذا يسرى ووقع في الماء نجس
 من غير فصل والتصحيح في نافة المسك جواز القلوة وجها
 من نجس **فصل** وما طهر جلد بالذبح طهر بالذكاة وكذلك اللحم وان
 لم يؤكل وحاله فلا يؤكل اي ما لم يطهر جلده بالذبح لا يطهر بالذكاة

فصل في كل اصاب به وهو كبر الهرة جلد قبل الذبح
 ومما ليس له هذا المقام باعتبار جعله قربة يتوضأ به
 اذا وقع في الماء هل يطهر او لا يطهر باعتبار انها
 تؤكل كونها في غير هذا الباب الا ان كان غير

فصل في كل اصاب به وهو كبر الهرة جلد قبل الذبح
 ومما ليس له هذا المقام باعتبار جعله قربة يتوضأ به
 اذا وقع في الماء هل يطهر او لا يطهر باعتبار انها
 تؤكل كونها في غير هذا الباب الا ان كان غير

فصل في كل اصاب به وهو كبر الهرة جلد قبل الذبح
 ومما ليس له هذا المقام باعتبار جعله قربة يتوضأ به
 اذا وقع في الماء هل يطهر او لا يطهر باعتبار انها
 تؤكل كونها في غير هذا الباب الا ان كان غير

بالذكاة والذكاة بالذكاة ان يذبح المسلم او الكتابي من غير ان
 يترك السمعة عامدا **فصل** وسعر الميت وعظمها وعصيرها وما فيها
 وقتها وسعر الانسان وعظمها طاهر ويكوز صلاة ميتا عاد
 سني في فيه وان جاوز قدما له **فصل** هذه المسئلة مع
 انما فهمت مما سألنا لان السن عظم وقد ذكرنا العظم طاهرا كان
 الاختلاف فيها فانه اذا كان اكثر من قدما له لم يكوز الصلوة
 به عند محمد **فصل** في قريبا نجس ومات حيوان او
 انتفع او نتخ او مات آدمي او شاة او كلب ينتفع كل ما فيها
 ان امكن والا فقد رافقها **فصل** والاصح ان يؤخذ بقول رجلين
 لها بصيرة في الماء ومحمد ما قد رما نبي ذلوله ثلثا ميتة وفوق
 حامة او حجارة مات فيها اربعون انسانا وفوق فارة او

فصل في كل اصاب به وهو كبر الهرة جلد قبل الذبح
 ومما ليس له هذا المقام باعتبار جعله قربة يتوضأ به
 اذا وقع في الماء هل يطهر او لا يطهر باعتبار انها
 تؤكل كونها في غير هذا الباب الا ان كان غير

فصل في كل اصاب به وهو كبر الهرة جلد قبل الذبح
 ومما ليس له هذا المقام باعتبار جعله قربة يتوضأ به
 اذا وقع في الماء هل يطهر او لا يطهر باعتبار انها
 تؤكل كونها في غير هذا الباب الا ان كان غير

ويظهر من الخلاف في الوضوء في الصلاة بالاناء
فوقه من الماء فيكون له الوضوء في الصلاة بالاناء
فان كان في الصلاة يتوضأ ويحذفها
وعند ختمه يرفع يده ويحذفها

الاختلاف في الحائض ما يجب كاقية في النجاسة على ما ارايت

يلجاء الى ما بين فان عدم الاستبراء في الوضوء

فقط واما يوجب به بالتيمم وكذا بهما في الخلاف في نبيذ هو

حلو يفسد بغيره كالباء واما اذا اشتد وصار مكررا

لا يتقرب منه اجماعا **باب التيمم** هو تحييط وجيب وحايض

ويقال له يبيد في الماء على ما يكتفي لظهوره اذ كان

للماء يكتفي للوضوء لا للتحليل شتم ولا يجب عليه التوضي عند

خلافه في الشرب واما اذا كان حائضا حدثت يوجب الوضوء

يجب عليه التوضوء في التيمم لاجل التيقن واذا كان للمجدد

سواء يكتفي لغسل بعض اعضاءه فالحذف ثابت ايضا للبعد بئلا

الميل ثلث النكاح وقيل ثلاثة الاكف ذراع وحجمه اربعة ارايح

الوضوء في الصلاة
فان كان في الصلاة يتوضأ ويحذفها
وعند ختمه يرفع يده ويحذفها

ويقال له يبيد في الماء على ما يكتفي لظهوره اذ كان
للماء يكتفي للوضوء لا للتحليل شتم ولا يجب عليه التوضي عند
خلافه في الشرب واما اذا كان حائضا حدثت يوجب الوضوء

يجب عليه التوضوء في التيمم لاجل التيقن واذا كان للمجدد
سواء يكتفي لغسل بعض اعضاءه فالحذف ثابت ايضا للبعد بئلا
الميل ثلث النكاح وقيل ثلاثة الاكف ذراع وحجمه اربعة ارايح

فان كان في الصلاة يتوضأ ويحذفها
وعند ختمه يرفع يده ويحذفها

الاربعة آلاف وما ذكر ظاهر الرواية من رواية الحسن المليل انما

يكون متعبل اذا كان في طرفي غير قد تم حتى يصير سبيلين

ذهابا ويجتبا فاما اذا كان في قدمه فيعتل ان يكون سبيلين

اولهما من لا يبدل رجلا في استعمال الماء او ان يستعمل الماء بشدة

منه حتى لا يشترط خفف في التلف خلافا لما في رواية اذا صار

بشدة المرض فوق ضرر زيادة الثمن وهو يبيح التيمم

او سري ان يستعمل بغيره او عطشا وعدوا ان يستعمل الماء

خاف العطش او ابيع الماء للشرب في اذا وجد الماء فراء

فحب بعد الشرب جازله التيمم الا اذا كان كثيرا فيستدل على

انه للشرب والوضوء فاما الماء المعد للوضوء فانه يجوز ان

يشربه وعند الامام الفقيه عكس هذا فلا يجوز التيمم

والنسخ كسبعة الاف خطوة فليل العار وتلثمه وتلك وتكون نهاره في

والنسخ كسبعة الاف خطوة فليل العار وتلثمه وتلك وتكون نهاره في

الاسماء كان للشيء او للوجه او لغيرها يؤخذ ولا يتم عند

او عدم التكامل لو نحوها او خوف فوت صلاة العبد في الابتداء
اي اذا خاف فوت صلاة العبد جاز له ان يتيمم ويشرع فيها
هذا الاتفاق وبعد الشروع منوصيا بالحدث للبناء اي اذا شرع
في صلاة العبد منوصيا ثم سبب الحدث وخاف ان يفسد بوضوءه
الصلوة جاز له ان يتيمم للبناء وهذا عند ابي حنيفة بخلافهما
وان شرع بالتيمم وسبب الحدث جاز له التيمم للبناء بالاتفاق فلو
توحدت مبتداء وتخير لم يند رواه في الحديث وما بعد كتاب
والخائض وغيرهما وقوله للبعد مع المعطوفات متعلق بقوله
لم يند رواه في الابتداء متعلق بالمبتداء فقد يركع التيمم خوف فوت
صلاة العبد في الابتداء وبعد الشروع ضرورة او صلاة الجنازة
لغيره لولا لالعوف للجمعة والوفيقية لان فواتها الى خلف وهو الظاهر

اليستمر لاداء السجدة او لمس المصحف بوجود الماء يجوز كذا ذكره في المحيط والخلاصة

الظهر والقفا ضربة مسح وجهه وضربة ليديه مع ما قبله
ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على انه يشترط الاستيعاب في
لونه شيء قليل لا يجزيه والاحسن في مسح الذراعين ان يمسح
ظا الذراع اليمنى بالوسط واليسرى بالوسط من الكف اليسرى
تبدأ من راس الاصابع ثم باطنها بالمسح والاربعة اهل رؤوس
الاصابع وهكذا بالذراع اليسرى ثم اذا لم يدخل القباريين اصابع
فعلها ان يخلل اصابعه فيحتاج الى ضربة ثالثة لتبطل على كل ظاهر
متعلق بقرينة من جنس كالتراب والرمل والحصى وكذا الكحل
والذباب وما الذهب والفضة فلا يجوز بها اذا كانا مسبوكتين
فان كانا غير مسبوكتين مختلطتين بالتراب يجوز والحظية والتعبدان كما
عليهما غبار يجوز ولا يجوز على مكانة فينجاسته ولذا لاشهرها

عامة الاصابع يوضع يد على الصغرى والوسطى والخنجرية وقال حافظ خان
هذا اذا لم يدخل التراب في الاصابع والظاهر ان لا يدخل في الاصابع
ضربة واحدة بل في كل يد وضربة واحدة في كل يد

في التحليلها بعد غسلها وليس ذكره الا في التيمم
في الاشارة الى ان ما ذكره في التيمم لا بد من غسلها بعد التحليل

من تركه في صلوة العبد ثم انشأها لا قضاء عليه من او صحت من ربه او لم يصبها الا بالخطأ

مع انه يجوز الصلاة فيه ولا يجوز بالمرأه وهذا عندنا حينئذ ومعهما
 واما عندنا يوسف رة فلا يجوز الا بالتراب او الرمل وعندنا ان
 لا يجوز الا بالتراب ولو بلا ينع وعليه اي على النفع فلو كنسوا
 او هدم ما يطا او كال حطة فاصاب وجهه وذراعيه غبارا لا
 يجزيه حتى يمس يده عليه مع قدرته على الصعيد بنيت اداء الصلاة
 فالنيت فرض في النيت خلافا لفرقة حتى اذا كان به حدثان كما
 لجانبه وحديث يوجب الوضوء ينبغى ان ينوي عنهما فان نوى

فلا يجوز نيتهم كافر لاسلامه اي لا يجوز الصلاة بهذا النيت عند ما خلا
 لاجل يوسف رة فعندنا بشرط صحة النيت في حق جواز الصلاة
 ان ينوي فريته مقصودة سواء لا يصح بدونه الطهارة كالصلاة

قوله اذا كانت به حدثان اي هذا بناء على وجوب النية في كل صلاة
 النية في كل صلاة في كل وقت ولو نوى النية في كل صلاة
 في كل وقت ولو نوى النية في كل صلاة في كل وقت
 في كل وقت ولو نوى النية في كل صلاة في كل وقت

المراد بالنية مقصودة ان لا يكون في حيزها او نية
 في حيزها او نية مقصودة ان لا يكون في حيزها او نية
 في حيزها او نية مقصودة ان لا يكون في حيزها او نية

الصلاة او يقع كالاسلام وعندنا ما فريته مقصودة لا يصح
 الا بالطهارة فان نيتهم لصلاة الجنائز او سجدة التلاوة يجوز بهذا

النيت اداء المكتوبات وان نيتهم لمس المصحف او دخول المسجد لا يصح به القسوة لانه لم ينوي فريته مقصودة لكن
 وجاز وضوءه بلا نية ^{ان نيتهم} ان نوضا بلا نية فليس بجواز صلاة
 بهذا الوضوء خلافا للشافعية وهذا بناء على مثله النية
 في الوضوء وان نوضا بالنية فاسم فالحلا في ثابت ايضا

لان نية الكافر لغو لعدم الاهلية وانما قال بلا نية مبالغة
 فيفتح وضوء الكافر مع النية بالطريق الاول وهو يفتح في الوقت
 انشاقا وقبله خلافا للشافعية فلا يجوز به الصلاة الا في الوقت

عنده وهذا بناء على ما عرف في اصول الفقه ان التراب خلف
 الماء عنده وعندنا خلف مطلق في اثنان طاهر ونجس يجوز النيت

قوله خلف مطلق في اثنان طاهر ونجس يجوز النيت
 في اثنان طاهر ونجس يجوز النيت في اثنان طاهر ونجس
 يجوز النيت في اثنان طاهر ونجس يجوز النيت في اثنان
 طاهر ونجس يجوز النيت في اثنان طاهر ونجس يجوز النيت

عندنا خلا قاله وقوله عليه السلام الزاب طهور للمسلم وللولي عشر
 عندنا يمتحن ويترضا ملاظمت طاهران لم يمتحن على من يتعمم بالماء
 حج يؤتى ما قلنا وبعد طلبه من رقيق له ماء **ينعم** حتى اذا صلى بعد
 المنع لم اعطاه ينقض نيمه الآن فلا يعيد ما صلى وقبل طلبه جاز خلافا
 لهما هكذا ذكر في الهداية وذكر في المبسوط انه ان لم يطلب فيه وصيا
 لم يحن لان الماء بعد اول عاده وفي موضع آخر من المبسوط ان كان
 ح رقيق ماء فعليه ان يسأل الا على قول الحين ابن رباح فان يسمع ان الشاغل
 السؤال عن ذلك وفي بعض النسخ ولم يشرع النيم الا لدفع الحج
 قلنا نقول ماء الطهارة منذ اول عادته وليس في السؤال بلكنا
 اليه مذكرة فقد سأل رسول الله عن بعض حوائجهم من غير وجوب
 الزيادات ان النيم الميا فرادى في مع رجل ماء كثيرا وهو في الصلاة الزاب
 وغلب على ظني انه لا يعطيه وشك في الصلاة لانه مع شروعه
 عندنا ما اذا
 الماء جوف

عندنا يمتحن
 اي دليل

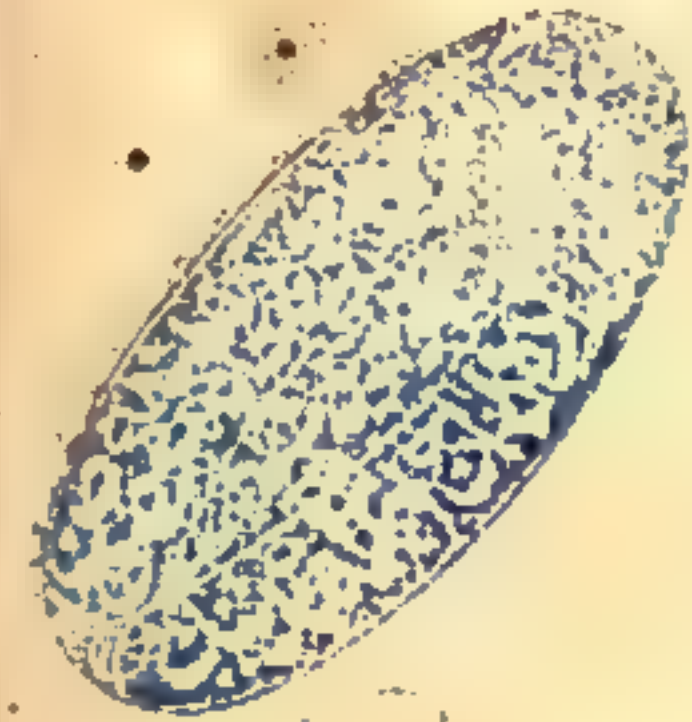
شروعه فلا يقطع بذلك بخلاف ما اذا كان خارج الصلاة ولم
 يطلب ونيم حيث لا يجل له الشروع بذلك فان القدماء والحنابلة
 يشكون فيها وان غلب على ظني انه يعطيه قطع الصلاة وطلب الماء
 ثم قال في الزيادات فاذا نزع من الصلاة في حال فاعطى او اعطى
 نيم المثل وهو فاد عليه سنان الصلاة واذا لم تحت صلاة
 وكذا اذا لم اعطى لكن ينقض نيمه الآن اقول ان اردت ان
 الا فيها كلها فاعلم انه اذا ادرك في الصلاة وصل في سبيل
 بعد الصلاة ليظهر الحجة او القدماء فعل ما ذكر في المبسوط سواء
 غلب على ظني لا اعطاء او عدم او شك فيها وهو سئل المتن واذا
 رأى في الصلاة ولم يسأل بعدها فكذا وان رأى خارج الصلاة
 ولم يسأل وصل ثم سأل فان اعطى بطلت صلاته وان لم تحت صلاته

سواء طعن الاعطاء والمنع أو شك فيهما وإن رأى في الصلاة
فكما ذكر في الزيادات لكن يقع صورتهما أن قطع الصلاة
فيما إذا طعن المنع أو شك في حاله فإن أعطى بطل نيته وإن لم يهو
باق واللفظ كانه أنتم الصلاة فيما إذا طعن أنه لم يعل لم مثال
فإن أعطى بطل صلاته وإن لم يمت لأنه طهره أن طهراً كان خطأ
بخلاف مسألة النحر لأن قبله حيث جرت النحر اجبالاً وهذا
الحكم دائر على حقيقة القدماء والعجز فأنتم غلبت الظن عليها بالنسبة
نبيراً فإذا ظهر خلافه لم يبق فائماً مقامها ويصل به ما شاء من فرض
وغسل ثم خلافاً للشافعي **و** يمتنع ما فضل الوضوء وقد رتب
على ما كان في طهره **و** إذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم عديم
إعادة التيمم وإنما كافى طهره إذا غسل الخبث ولم يصل إلا

٢٤
ولم يصل الماء لمع على ظهره وفتى الماء وأحدث حد فأوجب
الوضوء فتيتم لهما ثم وجد من الماء **ب**اء يغيرها بطل نيته
في حنف كل واحد منهما وإن لم يكن للحد بقي في حنهما وإن كفى
لاحدهما بعينه غسله ويبقى التيمم في حنف الآخر وإن كفى لكل منهما
منه غسل المعة لأن الجنبية اخلط فاذا غسل المعة هل
يعيد التيمم للحديث فيه روايتان وإن تيمم أولاً ثم غسل المعة
في إعادة التيمم وابتان **ال**كسوفان من في الماء إلى الحديث **ت**تق
تيمم في حنف المعة باتفاق الروايتين هذا إذا تيمم للحديث
تيمماً واحداً ولو تيمم للجنبية ثم أحدث فتيتم للحديث ثم وجد
الماء فلك في الوجوه المذكورة وإن تيمم للجنبية ثم أحدث
ولم تيمم للحديث فوجد الماء فإن كفى المعة والوضوء فظاهر

وان لم يكن لاحد لا ينقضي نيته فيجعل الماء في الملة ثقيلًا
للنجاسة ونيتهم للحدوث وان كان في الملة لا للوضوء انقضى نيته
ويجوز الملة ونيتهم للحدوث وان كان في للوضوء لا الملة فيتميمه
طابق وعليه الوضوء وان كان لكل واحد منهما منفذًا بغيره في
الملة ونيتهم للحدوث فان نوضاء به جاز وتعيد التيمم ولو
بنوضاءه ولكن بداء بالنيت للحدوث ثم صار في الملة ~~انقضى~~
هل يعيد التيمم احدا في رواية
الزيادة ان يعيد وفي رواية الاصل لا ثم انما ثبت القدح
اذا لم يكن مفرقًا الى جهة اهرم حتى اذا كان على بدن او ثوب
نجاسة يصر في النجاسة ثم القدح قد ثبت بطريق الا
باحث وبطريق التملك فان قال صاحب الماء جماعة من التيممين يتوضون

يتوضون هذا الماء انتم شاء والماء يكتفي لكل واحد منفذًا ^{طريق} ~~انقضى~~
نيتهم كل واحد فان نوضاء به واحد يعيد الباقي فيتميمه
لثبوت القدح لكل واحد على الانتفاء واما اذا كان في
هذا الماء لكم وقبضوا لا ينقضي نيتهم اما عندها فلا نية
المشاع بوجوب ملك على سبيل الاشتراك فيملك كل واحد
مقدارًا لا ينفك واما عندنا في رواية فالاصح انه يقع على ملك
الواهب ولم يثبت الاباحة لان لما بطلت الهبة يبطل ما
في ضميرها من الاباحة ثم ان ابا حوا واحدا بعينه ينقض
نيتهم عندها لا عندنا لانه لما لم يملكوا لا يصح ابا حوا لا يبرأ
حتى اذا نيتهم المسلم ثم ارتد نعوذ بالله منه ثم اسلم تصح
صلاته بذلك التيمم وفدب لراجب اي راجع الماء ناخبر



تأخير صلاة أهل الوقت فلو صلى بالنيت في أقل الوقت ثم
 وجد الماء والوقت باق لا يعيد الصلاة ويجب عليه قبل
 غلوة لو ظن في بيته ^{كان} ألا فلا الغلوة مقدار ثلثمائة ذراع
 إلى أربع مائة وعن أبي سفيان إذا كان الماء بحيث لو ذهب
 إليه ونوى ماء يذهب لثأقله ونعيب عن يده كان ^{أنه يتركه} يعيد الجازي
 النيت فالصالح المحبط هذا ضمن جدي ولو نسي في رجله
وصلى النيت ما لم يذكر في الوقت لم يعد الا عند اليأس إذا
 وضع غيرك وهو لا يعلم فقد قيل يجوز النيت اتفاقا وقبل الكلا
 في الوجهين كذا في الهداية ويجوز ان يعلم ان المانع عن الوضوء
 اذا كان من جهة العباد كاسير بمنعه كفار عن الوضوء ويجوز
 في السجدة والذي قيل له ان نوى ثبات قلنك يجوز له النيت

النيت لكن اذا زال المانع ينبغي ان يعيد الصلاة كذا في التخيير
باب المسح على الكفين جازيا بسنة اي بالسنة ^{المسحوة}
 يجوز بها الزيادة على الكتاب فان مسح غيل الرجلين ^{أو الرجل}
 دون من عليه الفل قبل صلاته جنب يتيم ثم حدث ^{ويعد}
 من الماء ما يتوضأ به فتوضأ وليس خفيه ثم مسح على ماء بكنه
 اللغزال ولم يغسل ثم وجد من الماء ما يتوضأ به فغسل الجنب ^{ثانيا}
 فان احدث بعد ذلك توضأ ونسح خفيه خطوطا باصبع
 يبع من غير من اصابع الرجل الى الثاني هذا صفة المسح
 على وجه المستوف فلزم بقرع الاصابع لكن مسح مقدار الواجب
 جاز وان مسح باصبع واحدة ثم بالباو مسح ^{ثانيا} ثم هكذا
 جاز ايضا ان مسح كل مرة غير مسح قبل ذلك وان مسح بالايدي

في المسح على الكفين
 في مسح الرجلين
 في مسح القدمين
 في مسح الرأس
 في مسح الوجه
 في مسح اليد
 في مسح القدم
 في مسح اليد
 في مسح القدم
 في مسح اليد
 في مسح القدم



وان نزع احد الجنتين فليعلم ان بعيد المسح على الجنتين في الآخرة

وعن ابى يوسف انه يجتمع للجنتين في الآخرة ويسمح للجنتين او جوتا

الجنتين اي بحيث يسمي كل واحد على التاق بلا شد منعلين او بجلدين

حتى اذا كانا جنتين غير منعلين او بجلدين لا يجوز عند الجنتين

خلافا لما ذهب عنه انه يرجع الى قولهما ويدينه ملبوسين على ظاهرهما

وقت الحدث فلو توفضا وضوء غير مرتب بفعل الرجلين وليس

لجنتين ثم غسل باي الاعضاء ثم احدث وتوضا وتوضا وضوء

ثم ثوبا ففعل رجله اليمنى وادخلها الكف ثم غسل رجله اليسرى وافعلها

الحدث ليست له طارة ثالثة في الصوت الاقل اذا بلس الجنتين وفي

صوت الثانية اذا بلس اليمنى لكنها ملبوسان على طهارة كاملة وقت

الحدث فعلم ان قوله ملبوسين احسن من عبارتهم وهي اذا بلسهما

وان نزع احد الجنتين فليعلم ان بعيد المسح على الجنتين في الآخرة

وعن ابى يوسف انه يجتمع للجنتين في الآخرة ويسمح للجنتين او جوتا

الجنتين اي بحيث يسمي كل واحد على التاق بلا شد منعلين او بجلدين

حتى اذا كانا جنتين غير منعلين او بجلدين لا يجوز عند الجنتين

خلافا لما ذهب عنه انه يرجع الى قولهما ويدينه ملبوسين على ظاهرهما

وقت الحدث فلو توفضا وضوء غير مرتب بفعل الرجلين وليس

لجنتين ثم غسل باي الاعضاء ثم احدث وتوضا وتوضا وضوء

ثم ثوبا ففعل رجله اليمنى وادخلها الكف ثم غسل رجله اليسرى وافعلها

الحدث ليست له طارة ثالثة في الصوت الاقل اذا بلس الجنتين وفي

لبسهما على طهارة كاملة لان السراة الطهارة الكاملة وقت الحدث

وهذا الوقت هو ما بان بقاء اللبس لازمان حدوثه فيقع ان

ان يقال مما لم يوساه على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يصح

ان يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال

على الحدث ولم دال على الدوام والاستمرار فلا على ثمانية وقت

وبين فتح وقفا زين القفا زيا ليس لكف لبيك عنها تحلب القنف

وكيف وقضه قدر ثلثة اصابع اليد فان مسح رسول الدم

كان خطوطا فعلم انها بالاصابع دون الكف وما زاد على مقدار

ثلث اصابع اليد اغا هو جلاء مستعمل فلا اعتبار له في مقدار ثلث

اصابع ولا يفرض فيه شيء اخر كالتيه وغيره او مدته للقديم يوم

وليلة وللمسافة ثلثة ايام وللبالها من حين الحدث لان قوله

وقد ذكرنا في كتابنا واهل العلم والمجاهدين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
على طهارة وعندهما السلام
وكان يفتح الماء ويكفي
الحدث ويضم اليه الماء
ما يلقاه على اليد
من ماء العود وغيره
في الغاية بانه حار

لأن قولهم بمسح المنيح بوجه ولبس الغديث إذا دجوا المسح في ذلك
 المذكور وقبل الحدث لا احتياجا لا المسح فانه ما الذي يحتياج
 فيه الى المسح وهو من وقت الحدث منذ ما قبله والمذكور وينقسم
 ناقصا لوضوء وشي من الحنفية ذكر لفظ الواحد ولم يثل شي من الحنفين
 لينبذ ان ين في احدها ناقص فانه اذا اتزعا احدهما وجب غسل احد
 الرجلين فوجب غسل الاخرى اذا لاجع بين الغسل والمسح وكذا
 ان دخل الماء لحد خفيف حتى صار جمع الرجل مغسولا واذا اصاب
 الماء الشراها فكذلك عند النية **وجعل** وفي المدة وبعد هذا
 ان شئ من الحنف وفي المدة على التوضي ان يغسل الرجلين **في الماء**
 كان له وضوء للكب الا غسل رجله اي لا يجب تيقن الاعضاء وينبغي
 ان يكون فيه خلاف في الماء بناء على فرضية المولاة عند خروجه

في غسل الرجلين
 في الماء
 في غسل الرجلين
 في الماء

ومخرج الكثر العقب الى التاويش **وعنه** ولفظ العذ وروي الكثر القدم
 وما احتياجه في المتن مروي عنك في حبيته **وعنه** ومنع من
 من اصابع من اصابع الرجل اصغرها وهو الا
 لا ماد وروى لو كان في طول لا يدخل فيه ثلث اصابع الرجل ان
 اذ كانت اذ حلت ولكن لا يبدل فيه هذا المبدأ جاز المسح ولو كان نسيها
 لكن ينبغي اذا امس وبظهر هذا القدر ولا يجوز فعلم منه ان يصنع
 من الغسل وكيفية مشقوق اسفل الكعبين ان كان يسرا الكعب بخط
 او نحوه يبد بعد البس حيث لم يبدل فيه شيء فهو كغير المشقوق
 وان بداء كان كالحق في فعيه المبدأ المذكور **ويجمع** في وضوء
 لا الحنفين اي اذا كان على حدة خروفي كثير وكنت الساقين ويبدو
 من كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع الهادي يكون مقدار ثلث اصابع

في غسل الرجلين
 في الماء
 في غسل الرجلين
 في الماء
 في غسل الرجلين
 في الماء
 في غسل الرجلين
 في الماء

يمنع المسح ولو كان هذا المقدار في الحقيقين جاز المسح ونتم من
 التفراسيح من قبل غام يوم وليلة ويتم بها ان اقام قبلها
 ونيز عن اقام بعدها **انهمنا** ربح سائل لانه اما ان يساف
 للقيم او يقيم المسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعدها
 وقد ذكر في كل من تلك منها ولم يذكر ما اذا سافر المقيم بعد تمام
 يوم اوله بلز وحكمه ظاهر وهو وجوب التزج ^{او التزج} ويجوز على حيرة
 تحديق فلا يبطل التقوط **الاغريق** المسح على الجيرة ان اقت
 جاز تركه وان لم يقصر فقد اختلفت الروايات عن الجواز في جواز
 تركه والمأخوذ انه لا يجوز تركه ثم لا يشرط كون الجيرة شدة
 على طهارة ^{العمل} وانما يجوز المسح على الجيرة اذا لم يندرج على مسح ذلك
 الموضع كما لا يندرج على غسله بان كان الماء يقصر او كان الجيرة

الجيرة شدة بغير حلقها اما اذا كان قادرا على مسحه فلا يجوز
 مسح الجيرة واذا كان في اعضاء شقاق فان عجز عن غسله
 لم يهرأمر بالماء عليه فان عجز عن ^{المسح} المسح ثم ان عجز عن
 يغسل لما حوledge ويتركه وان كان الشقاق في يده ويجز عن الوضوء
 استعان بالغير ليقضاه فان لم يستعن ويستمح جاز خلافا
 واذا وضع الدواء على شقاق الرجل من الماء فوق الداء واذا
 دال الماء ثم سقط الدواء ان كان السقوط عن بث غسل ^{المسح} المسح
 والا فلا واذا انقصد ووضع خرافة وشدة العصابة عليها فوجد
 بعض المشايخ لا يجوز عليها بل على الخرافة وعند البعض ان مكث
 شد العصابة بلا اعانة احد لا يجوز عليها ^{المسح} المسح فان لم يمكن
 ذلك يجوز وقال بعضهم ان كان على العصابة غسل ما كثرها ^{بغير} بغير

جاز المسح عليها والآ فلا وكذا الحكم في كل خيرة جاوزت موضع
 القرحة وان كان محل العصابة لا يقرح لكن نزعها عن موضع
 الجراحة بقرحها ونخل ما تحته بالموضع الجراحة ثم يشدها موضع
 موضع الجراحة وعلمه المشايخ على جواز مسح عصابة النصد وآنا
 موضع الظاهر من اليد بين المصطلح العندرين من العصابة فالوجه
 انه يكفيه المسح اذ لو غل ينزل العصابة وربما ينزله البله لا
 موضع النصد وينزل الانعاب في مسح الجبير والعصابة في روا
 الحسن عن ابي ج وهو المذكور في الاسرار وعند البعض يكون اكثر
 واذا مسح ثم نزعها ثم اعاد فلعلم ان يعيد المسح وان لم يعدها
 واذا استظنت عنها فبدلها باخرى فالاحسن اعادة المسح فان لم
 يعدها اجازة ولا شتر طيب مسح الجبائر بل يكفيه مرة واحدة

والحد هو الاصح ويكفي ان يعلم ان مسح الجبير في الخلق مسح الخلق
 في انه يكون على حدث ولا يتبدل لم مدة واذا استظنت لاعتبر به
 لا يبطل وان استظنت عن به يجب غسل ذلك الموضع خاصة بخلاف
 ما اذا غلغ الخفين حيث يلزم غسل الرجلين **باب الجبير**
 النساء المخفضة بالنساء ثلثه خيف وسخاضة وثالثه خيف
 هو ديم ينقصه رم البالية اي بنت نزع سنين لا داعيها قاله
 لا يكون من اللحم ليس خيف وكذا الذي ينزل سنين الكلوغ اي
 خفين وكذا ينقصه لحم لم يقين فاذا استختر الدم كان سبلا
 البعوض طبيعيا فكان خيفا وسبلا البعوض سبب المرض فلا يكون
 خيفا كما فيد بعدكم الداء يجب ان يفيد بعد الولادة ايضا احذر
 عن النفاس ثم الاصح ان الخيف وقت السن الا ليس واكثر المشايخ

صعود المرأة فان
 دما حال البلوغ فان
 قاله في ذلك شهر
 حيقه والبلوغ
 استخاضه

وكل فتوى خارجة عن

قد روي بسنتين سنة وسالحي بخاري وخوارزمي بن س

فانعت بعدها لا يكون حيفا في ظاهر المذهب والمختار ان لا

دقائق ياكالا سود والاحمر القاني كان حيفا وبطل الاعتداء

بالاشهر قبل النامر وبعد لاوان رات صنف او خفرة او بنية

في تخاضم واقلم لثمة ايام وليلها واكثر عشر وعندي يوسف

اقلم يومان واكثر الثالث وعندنا لافقي اقل يوم واكثر خمس

خمس عشر وعن ثمن بقولهم اقل اليك بخارية البكر واليب

لثمة ايام وليلها واكثر عشر ايام ثم **اعلم** ان سيد

من وقت خروج الدم الى الفرج الخارج فوصول الدم الى الداخل

اذ لم يصل الى الفرج الخارج بجلولة الكرسف لا ينقطع الصلاة

فبعد وضع الكرسف انما يتحقق الخارج اذا وصل الدم الى ما جازي

فبعد

تخفى اذا اعتدى المرأة بالاشهر
بثمن ثلثة اشهر فزنت الدم
الا اعتدى بالاشهر فزنت الدم
فاما اذا اعتدى بالاشهر فزنت الدم
لا يتبطل الاعتداء بالاشهر

صوت المرأة بلفظ
فاعتدت بالاشهر فزنت الدم
او امرت فبقي تمام اعتداءها
اعتداها وبعدها تمام اعتداءها

فقد روي بسنتين سنة وسالحي بخاري وخوارزمي بن س

فانعت بعدها لا يكون حيفا في ظاهر المذهب والمختار ان لا

دقائق ياكالا سود والاحمر القاني كان حيفا وبطل الاعتداء

بالاشهر قبل النامر وبعد لاوان رات صنف او خفرة او بنية

في تخاضم واقلم لثمة ايام وليلها واكثر عشر وعندي يوسف

اقلم يومان واكثر الثالث وعندنا لافقي اقل يوم واكثر خمس

خمس عشر وعن ثمن بقولهم اقل اليك بخارية البكر واليب

لثمة ايام وليلها واكثر عشر ايام ثم **اعلم** ان سيد

من وقت خروج الدم الى الفرج الخارج فوصول الدم الى الداخل

اذ لم يصل الى الفرج الخارج بجلولة الكرسف لا ينقطع الصلاة

فبعد وضع الكرسف انما يتحقق الخارج اذا وصل الدم الى ما جازي

فبعد

فبعد

فبعد

وكل فتوى خارجة عن
قد روي بسنتين سنة وسالحي بخاري وخوارزمي بن س
فانعت بعدها لا يكون حيفا في ظاهر المذهب والمختار ان لا
دقائق ياكالا سود والاحمر القاني كان حيفا وبطل الاعتداء
بالاشهر قبل النامر وبعد لاوان رات صنف او خفرة او بنية
في تخاضم واقلم لثمة ايام وليلها واكثر عشر وعندي يوسف
اقلم يومان واكثر الثالث وعندنا لافقي اقل يوم واكثر خمس
خمس عشر وعن ثمن بقولهم اقل اليك بخارية البكر واليب
لثمة ايام وليلها واكثر عشر ايام ثم اعلم ان سيد
من وقت خروج الدم الى الفرج الخارج فوصول الدم الى الداخل
اذ لم يصل الى الفرج الخارج بجلولة الكرسف لا ينقطع الصلاة
فبعد وضع الكرسف انما يتحقق الخارج اذا وصل الدم الى ما جازي
فبعد
فبعد
فبعد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
وآله الصالحين

فانما اذركم جبريل
في الموت فليلا كما
سكنت عليا وضابط
سندراي العشاء

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges, particularly along the bottom edge, suggesting it is old or has been handled. There is no text or other markings on the page.

اذا احاطت في النهار وان كان في آخره بطل صومها فيجب قضاؤه ان كان
 صومها واجبا وان كان لغلة لا يخلو في صلب النفل اذا احاطت في خلاها
 وان ظهرت في النهار ولم تأكل شيئا الا جزئ صوم هذا اليوم ولكن يجب عليها
 الاسكرواظهرت في الليل بعمره ايام يصح صوم هذا اليوم وان كان الهلا
 من الليل محتمرا وان ظهرت لا تلي من عمره يصح الصوم ان كان الباقي من الليل مقدار
 ما يصح الصل فان لم يغسل في الليل لا يبطل صومها ودخول المحل الطهران
 واستماع ما تحت الازار كالعاسرة والتخذ وحمل القبلة وما لا يسهل ما
 فوق الازار وعند محدة التي يسقى شعرا الدم ان موضع الفرج اقطع ولا تقرأ
 ويكسب ونفسا سواء كان آية وما دونها عند الكرخي ويحلختار وعند الطحاوي
 يحل ما دون الآية هذا اذا قصد الزادة فان لم يقصد ما حوان نقص شكرا للنقمة
 المحذرة من العالمين فلا بأس به ويؤثر بها التمسك بالآية والعزيمة اذا احاطت
 الكرخي تعلم كعامة كلمة وتقطع بين الكلمات وعند الطحاوي نصف آية وتقطع ثم
 تعلم النصف الآخر فاذا دعا القنف يكره عند بعض المفسرين ولا يحيط لا يكره
 وسائر الادعية والاذكار لا بأس بها ويكره قراءة التسمية والاعين جلال في الم

كنه متعلق بقوله ولا تقرأ ولا تحس ولا تدرك أي الحائض والجنب والنفس
 والحديث معهما لا يتعلق في متجانس ~~أي~~ أي تفصيل عنه فاما كناية
 قوله ولا تدرك كناية عن غير محس لا يراها كناية عن الفورة كناية عن الحيض
 المصحف اذا كان موضوعا على الوجه لا يحس كناية عن الحيض كناية عن الحيض
 يجوز وعنه لغة لا يجوز ولا درهما فيه سورة البقرة اراد وزعمها عليه آية من
 القرآن وانما قال سورة لان العادة كناية عن سورة الا حله صريح في الاسم
 وحل وطعن من القطع ومنها لا كسر الحيض والنفس قبل الفصل دون وطعن
 من قطع لاقوله منه ان لاقوله من الاكبر وبهول ينقطع الحيض لاقوله من عرفة والنفس
 لاقوله من اربعين الا اذا مضى وقت يسر الفصل والقرية فحينئذ يحل وطعن
 قال لم تغسل اقامة للوقت الذي يحل فيه من الاغتسال مقام حقيقة الاغتسال
 فحلت حل الوطئ لا فحلت جفاز الصلوة واعلم انما اذا انقطع الدم لاقوله
 من عرفة ايام بعد فاضت ثلثة ايام او اكثر فان كان الانقطاع فيما دون العادة
 يجب ان تقصر الفسل الى آخر الوقت فاذا خاف ان يغتسل الغيب اغتسل
 وصلى والمراد آخر الوقت المخت دون وقت الكراهية وان كان الانقطاع
 عارضا لم يدرها او اكثر او كانت مبتدأة فتأخير الاغتسال بطريق ^{الاصح}

[illegible]

فان غدا يتوضأ لكل فرض ويصلي النافلة بتحية الفرض ويصلي ما شاء من
 فرض ونفل وينتقصه خروج الوقت لا يخرج احدا من ارضه فز فان الناقص غدا
 دفعه الوقت ومن قضاها بغيره فان الناقص غدا كمالا بما نقص من تواضعا قبل
 الزوال الى اخره في الظاهر خلا فالاب لا يفسد وفوقه فانه حصل دفعه الوقت ولم
 يحصل الخروج لا يخرج طلع الشمس من تواضعا قبله اي من تواضعا قبل طلوع الشمس
 كذا بعد طلوع الفجر خلا فان زفر فانه وجد الناقص غدا وعلم ان يفسد في الزوال
 لا بعد زفر فان الناقص غدا دفعه ولم يحصل والناس كدم يعقب العدا ولا
 حد لا قبله واكثره اربعون يوما خلا فالنساء في اكثره ستون يوما غدا وهو
 لأم السبا من الايام خلا فالحيات الشواخان والكان من يطير واحد لا يكمل
 بين ولادتهما اقل مدة الحمل وهو ستة أشهر والنساء العدة من الايام اجماعا وسط
 بين بعض خلقه ولا وسط مستدأ بين صنفه ولا خبره فتصير في نساء والامة
 أم العدة ويصح المعلق بالعدا اذا قال ان ولدت فان طالق تطلق بزوجها
 سقط ظهري خنجره وتنعق العدة باي اذا طلقها تنقض عهدها بزوجها هذا السقط
باب الانجاس يطهر بدن المص ولبه وسائر جسده

اعلم ان يجب بطلان ما قضيته وكونه على حكمي والنجس على ما هما

قوله فان غدا يتوضأ لكل فرض ويصلي النافلة بتحية الفرض ويصلي ما شاء من
 فرض ونفل وينتقصه خروج الوقت لا يخرج احدا من ارضه فز فان الناقص غدا
 دفعه الوقت ومن قضاها بغيره فان الناقص غدا كمالا بما نقص من تواضعا قبل
 الزوال الى اخره في الظاهر خلا فالاب لا يفسد وفوقه فانه حصل دفعه الوقت ولم
 يحصل الخروج لا يخرج طلع الشمس من تواضعا قبله اي من تواضعا قبل طلوع الشمس
 كذا بعد طلوع الفجر خلا فان زفر فانه وجد الناقص غدا وعلم ان يفسد في الزوال
 لا بعد زفر فان الناقص غدا دفعه ولم يحصل والناس كدم يعقب العدا ولا
 حد لا قبله واكثره اربعون يوما خلا فالنساء في اكثره ستون يوما غدا وهو
 لأم السبا من الايام خلا فالحيات الشواخان والكان من يطير واحد لا يكمل
 بين ولادتهما اقل مدة الحمل وهو ستة أشهر والنساء العدة من الايام اجماعا وسط
 بين بعض خلقه ولا وسط مستدأ بين صنفه ولا خبره فتصير في نساء والامة
 أم العدة ويصح المعلق بالعدا اذا قال ان ولدت فان طالق تطلق بزوجها
 سقط ظهري خنجره وتنعق العدة باي اذا طلقها تنقض عهدها بزوجها هذا السقط

في زواله عن غير ذنوبه او شئت زواله بالماء او بالماله متعلق بقوله بركا
 وبكل ظاهر من غير محل وجوه وعالم لم يطف على وجهه عن مرقى يغسله كذا وعلم
 في كل مرة ان امكن بشرط ان يتبالي في العدة المرة الثالثة بغير وقته ولا
 يغسل ويتركه اي عدم القطرات من الماء هكذا وحقق عن ذي جرم جف بالعدا
 بالارض وقعه اياه في سيف في رطبة اي في رطب ذي جرم اذا ابا بالغ وبقية
 وعلم لا جرم له بالغ فقط اي يطهر الحنف على الاجرم لا كالنبيض بالغ فقط
 وعن النبي يغسل سواء كان رطبا او يابس او ذكره يابس هذا اذا كان رطبا
 المذكور طاهرا يابا بال ولم يجاوز اليه عن راسل مخرجه او تجاوز واستحي ولا
 ان بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي بصير لا يطهر
 البعد بالفرك والسيف وكذا بالغ واليسا طيحي للماء على ليلته والارض
 والاجر المفروش باليس وذباب الارض للقطعة لا للتيمم اي يجد الصلوة
 عليها ولا يجوز التيمم بها وكذا الجنس في المغرب بحيث من قصب والمراد بها
 السترة التي يكون على السطوح من القصب وسجور وكذا فائم في الارض لو
 نجس لم ينجس به الحمار وما يطعم منها بغيره لا غير كما ذكره طاهر الخياست

كل واحد من الارض والايام المفروضة

في زواله عن غير ذنوبه او شئت زواله بالماء او بالماله متعلق بقوله بركا
 وبكل ظاهر من غير محل وجوه وعالم لم يطف على وجهه عن مرقى يغسله كذا وعلم
 في كل مرة ان امكن بشرط ان يتبالي في العدة المرة الثالثة بغير وقته ولا
 يغسل ويتركه اي عدم القطرات من الماء هكذا وحقق عن ذي جرم جف بالعدا
 بالارض وقعه اياه في سيف في رطبة اي في رطب ذي جرم اذا ابا بالغ وبقية
 وعلم لا جرم له بالغ فقط اي يطهر الحنف على الاجرم لا كالنبيض بالغ فقط
 وعن النبي يغسل سواء كان رطبا او يابس او ذكره يابس هذا اذا كان رطبا
 المذكور طاهرا يابا بال ولم يجاوز اليه عن راسل مخرجه او تجاوز واستحي ولا
 ان بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي بصير لا يطهر
 البعد بالفرك والسيف وكذا بالغ واليسا طيحي للماء على ليلته والارض
 والاجر المفروش باليس وذباب الارض للقطعة لا للتيمم اي يجد الصلوة
 عليها ولا يجوز التيمم بها وكذا الجنس في المغرب بحيث من قصب والمراد بها
 السترة التي يكون على السطوح من القصب وسجور وكذا فائم في الارض لو
 نجس لم ينجس به الحمار وما يطعم منها بغيره لا غير كما ذكره طاهر الخياست

طرق و سببوں کی خبر کہ وہ
 دین کا نصف حصہ چاہے کہ
 جس کی طرف سے وہ

و در اینجا به این دلیل که

وقد اورد اصل مورد خوا

والتغلب القوي الجفن الماء الطارة كالحل وهو ماء الورد وماء البقلة وأرثه والمرى والدين والدين والسمي جاز ولا يجوز إزالة النجاسة باليد
 فيه حيث لا يقطر الماء لعصر أو وضع رطبا على ما طين بطين فيه من رطبا أو غير رطبا على السطح
 أو تجس طرف من منقبيته غسل طرف آخر بلا حرا لا يترك طرف القرى في غسل
 طرف من النور كخيطه باله عليها حمزة تدويرها فغير أو ويب بعضها يظهر
 أعظم أنه إذا أوب بعضها أو تحت الخطة يكون كل واحد من القهريا
 ظاهر إذا لم يحتل كل واحد من القهريا كان يكن النجاسة في القسم الآخر فاعبر
 هذا الاحتمال في الطهارة مكان الفروقة والاكسقاء من كل حدث أي خارج من احد
 السيلين غير النوم والرجح فان قلت ان قيد الحدث باثني من احد السيلين
 فاستثناء النوم مستدرك وان لم يقيد به في كل حدث غير النوم والرجح يكون
 الاستثناء يستحق في الغصود وخو وليس كذلك قلت بقيد الحدث باثني
 من السيلين واستثناء النوم غير مستدرك لانه من هذا القيل لان النوم أي
 ينقص لانه في مظنة النوم في السيلين بخبر عيسى حتى يتقيه بلا عداوة
 اليأس فيه عداوة سنون عندنا فالك في ويدبر بالجر الأول ويقبل بالثاني
 ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرخايل بالاول ويدبر بالثاني والثالث مستثنا
 الايام والحداد والديار الى جانب الدبر والاقبال صفة في المنع اقباله
 ويدبر بالثالثة في التنقية وفي القيف يدبر بالجر الأول ويقبل بالثاني

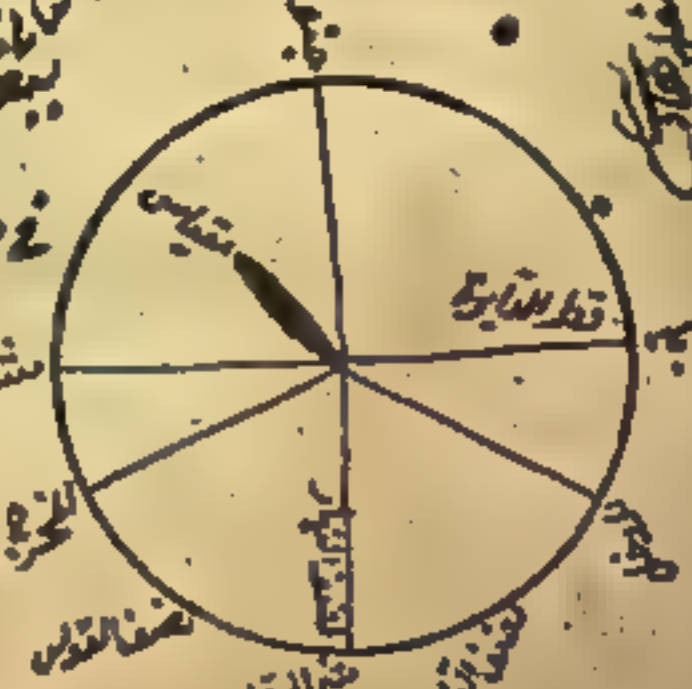
والتغلب القوي الجفن الماء الطارة كالحل وهو ماء الورد وماء البقلة وأرثه والمرى والدين والدين والسمي جاز ولا يجوز إزالة النجاسة باليد
 فيه حيث لا يقطر الماء لعصر أو وضع رطبا على ما طين بطين فيه من رطبا أو غير رطبا على السطح
 أو تجس طرف من منقبيته غسل طرف آخر بلا حرا لا يترك طرف القرى في غسل
 طرف من النور كخيطه باله عليها حمزة تدويرها فغير أو ويب بعضها يظهر
 أعظم أنه إذا أوب بعضها أو تحت الخطة يكون كل واحد من القهريا
 ظاهر إذا لم يحتل كل واحد من القهريا كان يكن النجاسة في القسم الآخر فاعبر
 هذا الاحتمال في الطهارة مكان الفروقة والاكسقاء من كل حدث أي خارج من احد
 السيلين غير النوم والرجح فان قلت ان قيد الحدث باثني من احد السيلين
 فاستثناء النوم مستدرك وان لم يقيد به في كل حدث غير النوم والرجح يكون
 الاستثناء يستحق في الغصود وخو وليس كذلك قلت بقيد الحدث باثني
 من السيلين واستثناء النوم غير مستدرك لانه من هذا القيل لان النوم أي
 ينقص لانه في مظنة النوم في السيلين بخبر عيسى حتى يتقيه بلا عداوة
 اليأس فيه عداوة سنون عندنا فالك في ويدبر بالجر الأول ويقبل بالثاني
 ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرخايل بالاول ويدبر بالثاني والثالث مستثنا
 الايام والحداد والديار الى جانب الدبر والاقبال صفة في المنع اقباله
 ويدبر بالثالثة في التنقية وفي القيف يدبر بالجر الأول ويقبل بالثاني

والتغلب القوي الجفن الماء الطارة كالحل وهو ماء الورد وماء البقلة وأرثه والمرى والدين والدين والسمي جاز ولا يجوز إزالة النجاسة باليد

والتغلب القوي الجفن الماء الطارة كالحل وهو ماء الورد وماء البقلة وأرثه والمرى والدين والدين والسمي جاز ولا يجوز إزالة النجاسة باليد
 فيه حيث لا يقطر الماء لعصر أو وضع رطبا على ما طين بطين فيه من رطبا أو غير رطبا على السطح
 أو تجس طرف من منقبيته غسل طرف آخر بلا حرا لا يترك طرف القرى في غسل
 طرف من النور كخيطه باله عليها حمزة تدويرها فغير أو ويب بعضها يظهر
 أعظم أنه إذا أوب بعضها أو تحت الخطة يكون كل واحد من القهريا
 ظاهر إذا لم يحتل كل واحد من القهريا كان يكن النجاسة في القسم الآخر فاعبر
 هذا الاحتمال في الطهارة مكان الفروقة والاكسقاء من كل حدث أي خارج من احد
 السيلين غير النوم والرجح فان قلت ان قيد الحدث باثني من احد السيلين
 فاستثناء النوم مستدرك وان لم يقيد به في كل حدث غير النوم والرجح يكون
 الاستثناء يستحق في الغصود وخو وليس كذلك قلت بقيد الحدث باثني
 من السيلين واستثناء النوم غير مستدرك لانه من هذا القيل لان النوم أي
 ينقص لانه في مظنة النوم في السيلين بخبر عيسى حتى يتقيه بلا عداوة
 اليأس فيه عداوة سنون عندنا فالك في ويدبر بالجر الأول ويقبل بالثاني
 ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرخايل بالاول ويدبر بالثاني والثالث مستثنا
 الايام والحداد والديار الى جانب الدبر والاقبال صفة في المنع اقباله
 ويدبر بالثالثة في التنقية وفي القيف يدبر بالجر الأول ويقبل بالثاني

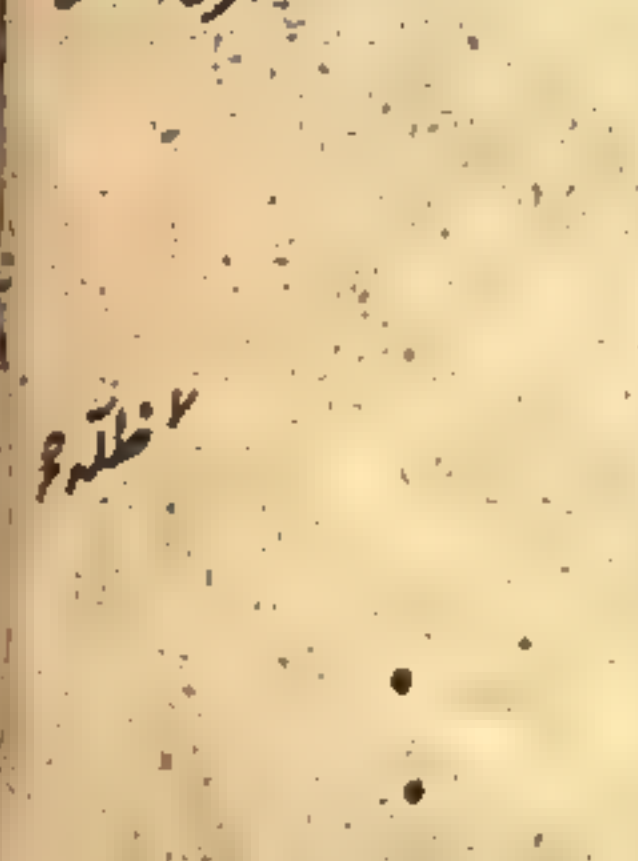
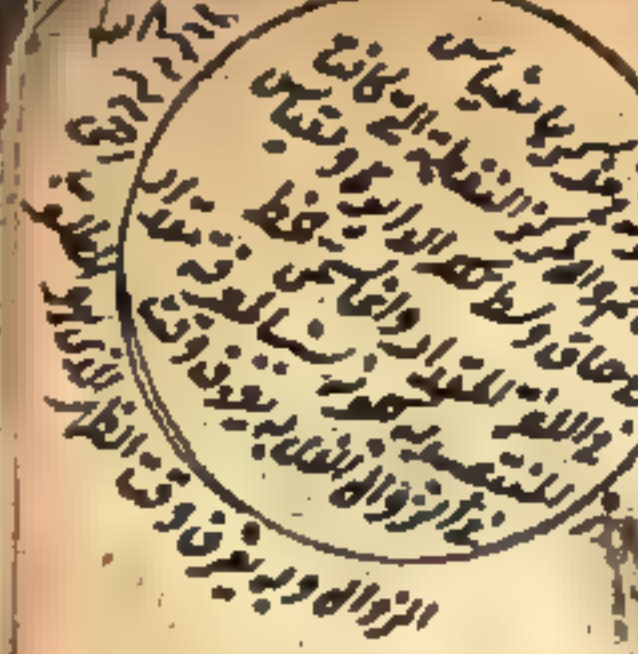
والتغلب القوي الجفن الماء الطارة كالحل وهو ماء الورد وماء البقلة وأرثه والمرى والدين والدين والسمي جاز ولا يجوز إزالة النجاسة باليد

لان الخصية في الصيف مدلاة فلا يقبل اخترازا من ثلثها ثم يقبل ثم يدور بها في
 في الصيف وفي الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاقول لان الاقبال ابلغ في التيقن
 ثم يدور ثم يقبل للمبالغة والاختلاف بالرجل لان البركة تدور بالاول ابد التلا وتكون
 فوجها والبصيف والشتاء سوية في ذلك وعلمه بعد جرد ادب فيقبل يدور ثم يدور
 الجرج المبالغة الارضاء ويصل بطن اصبغ او اصبغ اوتى الى بؤسها ثم
 يقبل يدور ثانيا وكس في جرد الجرج اكثر من قدرهم هذا من باب
 وليد يوسف دم ويوان يكون ثانيا ورا كثر من كثرهم وعند عذبة يعبر ما جاوز مع صبح
 الاستبراء ولا يستحي بعظم ويحيى وطعام وكثرة استقبال القبلة واستدبابها
 في الصيف والشتاء ولا يختلف هذا عندنا في الشبان والصغار والبالغين
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى
 في الزوال لانه من معرفة وقت الزوال وطريقه ان يمشي الى الارض
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى
 في الزوال لانه من معرفة وقت الزوال وطريقه ان يمشي الى الارض
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى



فيكون في الصيف مدلاة فلا يقبل اخترازا من ثلثها ثم يقبل ثم يدور بها في
 في الصيف وفي الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاقول لان الاقبال ابلغ في التيقن
 ثم يدور ثم يقبل للمبالغة والاختلاف بالرجل لان البركة تدور بالاول ابد التلا وتكون
 فوجها والبصيف والشتاء سوية في ذلك وعلمه بعد جرد ادب فيقبل يدور ثم يدور
 الجرج المبالغة الارضاء ويصل بطن اصبغ او اصبغ اوتى الى بؤسها ثم
 يقبل يدور ثانيا وكس في جرد الجرج اكثر من قدرهم هذا من باب
 وليد يوسف دم ويوان يكون ثانيا ورا كثر من كثرهم وعند عذبة يعبر ما جاوز مع صبح
 الاستبراء ولا يستحي بعظم ويحيى وطعام وكثرة استقبال القبلة واستدبابها
 في الصيف والشتاء ولا يختلف هذا عندنا في الشبان والصغار والبالغين
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى
 في الزوال لانه من معرفة وقت الزوال وطريقه ان يمشي الى الارض
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى

فيكون في الصيف مدلاة فلا يقبل اخترازا من ثلثها ثم يقبل ثم يدور بها في
 في الصيف وفي الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاقول لان الاقبال ابلغ في التيقن
 ثم يدور ثم يقبل للمبالغة والاختلاف بالرجل لان البركة تدور بالاول ابد التلا وتكون
 فوجها والبصيف والشتاء سوية في ذلك وعلمه بعد جرد ادب فيقبل يدور ثم يدور
 الجرج المبالغة الارضاء ويصل بطن اصبغ او اصبغ اوتى الى بؤسها ثم
 يقبل يدور ثانيا وكس في جرد الجرج اكثر من قدرهم هذا من باب
 وليد يوسف دم ويوان يكون ثانيا ورا كثر من كثرهم وعند عذبة يعبر ما جاوز مع صبح
 الاستبراء ولا يستحي بعظم ويحيى وطعام وكثرة استقبال القبلة واستدبابها
 في الصيف والشتاء ولا يختلف هذا عندنا في الشبان والصغار والبالغين
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى
 في الزوال لانه من معرفة وقت الزوال وطريقه ان يمشي الى الارض
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى



فيكون في الصيف مدلاة فلا يقبل اخترازا من ثلثها ثم يقبل ثم يدور بها في
 في الصيف وفي الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاقول لان الاقبال ابلغ في التيقن
 ثم يدور ثم يقبل للمبالغة والاختلاف بالرجل لان البركة تدور بالاول ابد التلا وتكون
 فوجها والبصيف والشتاء سوية في ذلك وعلمه بعد جرد ادب فيقبل يدور ثم يدور
 الجرج المبالغة الارضاء ويصل بطن اصبغ او اصبغ اوتى الى بؤسها ثم
 يقبل يدور ثانيا وكس في جرد الجرج اكثر من قدرهم هذا من باب
 وليد يوسف دم ويوان يكون ثانيا ورا كثر من كثرهم وعند عذبة يعبر ما جاوز مع صبح
 الاستبراء ولا يستحي بعظم ويحيى وطعام وكثرة استقبال القبلة واستدبابها
 في الصيف والشتاء ولا يختلف هذا عندنا في الشبان والصغار والبالغين
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى
 في الزوال لانه من معرفة وقت الزوال وطريقه ان يمشي الى الارض
 ويؤتى القبح الكاذب والظن من قولها الى بلوغ ظل كل سنة مثلية سوى

اعادته ان ظرافت و صنوف قال النبي صلى الله عليه وسلم السفر و الجحيم فانه اعظم الاثم و الشايع

وَاللَّحْمَ بِالْمِيتَةِ وَالْعَيْنَ إِلَى تِلْكَ السَّبِيلِ وَاللَّيْلَ إِلَى آخِرَةِ هَلْ مِنْ وَتَنٍ إِذَا

العقرب والعنقاء وأخرج عنهما ولاكن صلوة وسجدة لها وصلوة

ان الجزء الثامن للمواد انساب لعجوب الصلوة و آخر وقت العصر وقت

فَكَادَ اعْتَزَلَ النَّاسَ دُبَالِغُ رُوبِ لَا يَفِي وَنَحْنُ الْفِرْعَوْنُ كُلُّ وَقْتٍ وَنَحْنُ كَامِلٌ مَعَهُ

لأنه لم يبق هناك وجب فاقبل بهذا النص في موضع النص في قوله

فيل الغروب فقد اذنتك العظم فلنألفا وفتح البعاض بالانفاس الحوت

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته

النهي في صلوة الفجر وأما سائر الصلوات فلا يجب في الأوقات الخمسة المذكورة

وبعد الحج الأمانة وبعد أداء العمر إلى أداء المغرب ومع الفبايت

العمر الى ادلاء العرب كلنهما يكره في الاولى وثم ما اذا خرج الامام الخطيب

الظهر ايضا من اظهرت بينت العى بصلية المغرب ايضا فان وث العفر

في السرور من جوانبهم من ضراخ والله يفضله لاسما عاصمت فيه نعم انا بلغ

كذلك في هذا الخبر خلافاً لما في الخبرين الآخرين من أن الحافظ هو القائم بالوقت لا

وَيَقُولُ الْكَافِرُ إِنَّا رَبُّكُمُ اللَّهُ فَتَرْجِعُونَنَا إِنْ كُنَّا بِكُمْ لَارِثِينَ

المستند

الوقت

الحق المبرور الذي

وَلَمَّا رَأَوْهُ كُمُوعًا يَوَدُّ أَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ جَنَّةً مِّنَ الْجَنَّةِ الَّتِي قَدْ أُفْثَتْ فِيهَا الشَّجَرَةُ

فان ابتداء الكبير باجل او اعظم او ارفع من الكبير ولا اله الا الله او بالعبادة او قوما

عَلَيْهِمُ الرِّبَاؤُ وَفِيهِمْ سَاحِرٌ وَفِيهِمُ الْغُلَامُ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ فِيهِ رَسُولَهُ لِيَكُونَ آيَةً لِّلَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَقَامِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

البريد كريمة جبر و سقيم

سورة الكافرون و صليح الخارة و يرسل في قعر الوعر و يباي طير في العيد

فانما اصل الامل قيام فيه وكرهه من فقه الوضع وكل قيام ليس كذلك اقله الارشاد

بسم الله الرحمن الرحيم

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

وحيث نجد القرية ويقود المرأة لا الشدة الحماران اليهودي مع امرأة شيخ

يَسْأَلُ الْجَنَّةَ لَا الْقَوْمَ سَاءَ عِلَا أَرَا الْمَيِّتُونَ يَرَاءُوا وَلَا يَسْأَلُونَ فَنَقِصُ وَالْقَوْمَ يَسْأَلُونَ

الاعراض فلا يتبعها وانما هي حصة للشباب فانما حكمه عندنا على عكس ما ذكره وغيره

عبارة عن البقرة

والتبرع بالمال في سبيل الله

لشأنهم في لايها العاطفة والسودا ويرى بها أن الشاؤ والتعوز والتجيد خلافا

كيفية التعميد بناء على انه آية من العظمة عنده لا عندنا وكثير من الأحرار

فَخَلَّاهُ وَأَرْفَعُوهُ أَيْسَرًا وَأَلْطَفًا إِلَى الْأَسْلَمَاءِ لِقَابِهِمْ وَتَرْتِيبِهِ الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ

...

وَمَا يَكْفُرُ إِلَّا الْفَاسِقُونَ

دکتر محمد صالح باسطا طهره غیر ذالعیلا لاشکس لایه و بیج ملا ناو

وہوئے علی اللہ

100

1990

[illegible]

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَالَّتِي فِيهَا كُفَرُوا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَتَىٰكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَةُ بِغُرُبَاتٍ عَنَّا غُمَاتٍ فَيَكُونُ لَكَ بِهِمْ عِلْفٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَخْتَارُ

الذی ارسلنا ربه یوحنا بن ماریا و یسوع بن ماریا و عیسی بن ماریا و
انظر ص ۱۰

۱۲ علیٰ لودیہ موجها الصاب رجلیته فی القبلة ورجیه ثلثا فان سجدة عاکرة عما فیہ

ان فاضل نعمہ ہونے کی وجہ سے و ستر چہمت جان و ان ستر لا وکذا العبد

البرحام على ظهر من ثيابي لاني لا املك الا على ظهر من ثيابي

والله اعلم بالصواب

هذا لا يخلو من بعض النقصان، ولكن لا يخلو من بعض النقصان، والمادة المحفزة والنقصان

تَحْذِيهَا وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَكْبُرُ أَوْ يَجْلِسُ فَيَنْطَعِنُ وَيَكْبُرُ وَيُجِدُّ فَيَنْطَعِنُ وَيَكْبُرُ وَيَكْبُرُ وَيَكْبُرُ

رَأَيْتُمْ أَنَّهُ تَمَّ رُكُودُهُ وَلَقَدْ مَسَّ بِهَا أَعْيُنُ الْأَرْضِ وَالْأَقْصَى فِيهِ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفَاطِ

الحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم

لأبناء ولا تعز ولا رفع يديها وإذا انما افترش رجليه اليسرى وجلس

عليها ناصيا يشاء بوجها أصابع كفو القبلة واغصا يديه على ذنبيه

أما الرجل الثاني فله طلبة وقد خلاص الكافة فإما أن تكون غنية أو فقيرة

١٠٠

لغفر والبصر وحلف الوسط والابهام ويحرم بالكتابة عند المنطق

الشهادتين وتتل هذه الكلمات جليلاً عن علمنا أيضاً وبشهادة كاتبها

1990

1990

بسم الله الرحمن الرحيم

طه فقد زاد

[illegible]

فمنه الصلوة في جماعة في المسجد أو غيره في الحضر والجمعة

في قوله لا صلاة الا على ظهورك او على كفاك
فان قوله لا صلاة الا على ظهورك او على كفاك
هو قوله لا صلاة الا على ظهورك او على كفاك
فان قوله لا صلاة الا على ظهورك او على كفاك

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

وَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا مِنْ آلِهَا يُقَالُ لَهُ الْوَيْلِيُّ

وعاد الى المكان الاول وانما خيرة لان في الاول قلة المني وفي الثاني اداء الصلوة في مكان
واحد فيعمل الى ان يمشى وكذا المنفرد اي الشاة يتم حيث توفى وأما عادان
فوزع امامه يتصل بهم ويتم عند آويود والغير واما ما يرجع الى الامام واما ما هو الذي

المتخلف فان لم يكن امامه الامام الاول والثوم والاعاد اي والم يفرغ امامه وهو المتخلف
وكان في الامام واما ما يرجع الى الامام واما ما هو الذي

او اجاز الصلوة في خارجهم ظهر طهارة بطك ولولم يخرج او جاز به اعلم ان هذا
او اجاز الصلوة في خارجهم ظهر طهارة بطك ولولم يخرج او جاز به اعلم ان هذا

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

فليخرف وليتوضا وليبرأ على صلوة عالم شكك ولو احدث بعد الشدة او على ما
تقدم في صلاة الصلوة ولو احدث بعد الشدة او على ما

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

اعادة الركوع والسجود الذي ذكر فيه كذا
فان قيل انما يلزم ان كان والاقيل
المؤمن رجلا يغير امامه غير ان يقول الامام احاطة لان اليقينة ليست بمتيقنة
وان كان ابراهة اوجب قيل تفرد صلوة الامام لان المرأة او البنت صار اماما لتعيينه وقيل
لا تفرد لان لم يوجبه منه الاستحلاف وفي صورة الرجل انما يغير اماما فتعيينه وصلا حية
وغيره انما يصح في غيرهما اماما والامام اماما كما كان كذا المقيد بغيره اماما فتفرد

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها
يغيرها الكلام ولو سبوا او في نوم والسلام على ايدى بالعد لان السلام سبوا
بالعد ويحظر بباله اذا اطلق لانه من بعد اكان او سبوا لان رد السلام ليس
من الاذا كان ربه ولو كلاما خطيبا والكلام مفسد على اكان او سبوا والاخرى
والناوة والتأنيف وبكاء بصوت من وجع او مصيبة وتخرج بلاذرو
عاطش وجوب خير سبوا بالالاستحلاف وسبوا بالعد وتخرج بالالاستحلاف
والتمليل وقيل غير امامة وانما قال على غير امام لان كونه على امام لا تفرد قاله
بعض الساج اذ اقر امامه بغير ما يجوز به الصلوة او التقليل الى آية اخرى

هذا هو الصواب
المطهر وانما ذكره
بالحال لا عرفه
فقد اوردنا ما لا بد
منه في هذه المسئلة
منها

فنية تفرد صلوة الحاج وان اخذ بها الامام منه نيل صلوة الامام ايضا وبعضهم
قالوا لا تفرد في سجدة من ذكره وسبغت انما الفتى على ذكره وقوله آية من المصنف
وسجدة على جسد الدعاء بما يشاء من الناس كذا اللهم نوحه او اعطى ابن
دينار وكذا ذلك والكلمة ومترب وكل على كذا اختلف ما يحتاجه في البر بالكثر
ف قيل بانوا حجابا الى اليدى وقيل ما يعلم ما ظهره ان عاملة غير مصدا وعامة
الساج على هذا وقيل ما يستكره المصدا قال الامام الشرحي ثم هذا اقرب
الى مذهب الجاهل ثم فانما رايه التفريق الى راي المتأخرين من صا ركوع ثم شخ صلي كذا ان شخ

في اخرى والاخرى الاولى اي صا ركوع من صلوة ثم شخ اي نوى وجوب سجدة
من غير رفع اليد فان شخ في الصلوة الاخرى يتم هذه الاخرى ولا يجزئ منها
ا ركوع الى صلاها فانما شخ في الصلوة الاولى فان ركوع الى صلاها محسوبة
فيتم الاولى ولا يفرق بين بكاؤه من ذكر الجنة او النار وتنفخ بعذر والدعاء
بما لا يشاء من الناس والعمل القليل وهو ضد الكثير على اختلاف الاقوال
ومرور واحد وانما امره في سجدة على الارض بلا حائل المسجد من الفاظ الله
سجدة على الفعل بالكلية ويجوز فيها الفتح على الفيل في النقص اذا قال ارادوا
بوضع السجود وانما قال بالكلية وهو خلاف القياس لان معنى المشرك

هذا هو الصواب
المطهر وانما ذكره
بالحال لا عرفه
فقد اوردنا ما لا بد
منه في هذه المسئلة
منها

ارادوا الف الشور فانهم لم يجدوا الكسرة
وهو المتجدد في الاعتقاد والقوى

الكبر وهو خلاف القياس الآتي في الشهور في اللغة الأولى استمرارية القياس
 وروادى السجود منها موضع السجود فانه المرونة موضع السجود وجوب الائم
 وفي تغير موضع السجود تفصيل فاعلم ان القسمة اذا كانت في السجود الصغير
 فالمرور وادام المصلي حيث كان يوجب الائم لان السجود الصغير مكان واحد
 حام المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في السجود الكبير او في القعود
 فنحن نبحث الساج ان مرة هو موضع السجود يات في الآفلا وطه البقن
 الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده في حكم موضع
 السجود فيأتي بالمرور في ذكر الموضع اذا عرفنا مناه فان كان المصلي على مكان
 ويمر الاخر بانامه على المكان فلا شك انه لم يمر في موضع سجوده حقيقة فلا
 يأتي على روايه الاولى واما على الثانية فاما حرك المكان ان مرة موضع النظر
 اذا نظر اونه موضع السجود فحينئذ ان حاذى بعض اعضاء المار الى بعض اعضاء
 المصلي يات والآفله فلهذا فان حركت الاعضاء المارة لم تكن على مكان اخذ
 بالرواية الثانية ويغرز امامه في القعود مرة بعد ذراع وعظما السجود وتزويج
 على احد جانبيه ولا يوضع ولا يخط ويدل على ما سبق او بالاشارة لانهما ان
 عدم كبره او تزويجه بينهما وكذا لا يرام وجاز تركها عند عدم المرونة الطريق

والطرف وكبره كذا في القياس كونه المغرب هو ان يركع من غير ان يركع جانبيه وقيل
 هو ان يركع على كبره ويركع على منكبيه اقل هذا في الطيلان اما في القباء
 وكذا فان كان يركع على كبره من غير ان يركع على يمينه كبره ويقيم طرفه وكبره
 وهو ان يقيم اطرافه انما من التراب وكبره وعينه به ^{ويقيم طرفه وكبره} وعينه ^{ويقيم طرفه وكبره}
 في المغرب يوجع الشعر على الرأس وقيل له وادخل اطرافه في اصبعه وفوقه
 اصابعه ونوا ان يركع بها او يركع بها حتى يكون والقباء وهو ان ينظر عينه
 وشرة على عينه اما النظر نحو عينه بل على عينه فلا يكره وقيل ^{ويقيم طرفه وكبره}
 ليس في الاخرة ^{ويقيم طرفه وكبره} وهو ان يركع اليد على الخصرة ^{ويقيم طرفه وكبره} وتطير اي عتده واقفاوه
 وهو القعود على التماسية ^{ويقيم طرفه وكبره} وان راسه ذراعه وتزويج بل على ذراعه وقيل
 الامام في طاق السجدة ^{ويقيم طرفه وكبره} انما هو ان يركع الحجاب كبير فيقع الامام فيه
 او على مكان او الارض وهذه ان يقع الامام على الارض والقدم على المكان او
 عكس ذلك والقيام خلف صفي وجده في رجة وصفا في صفة حيوان امام
 او جاز ان يركع جنبه او في الشف او معلقة ^{ويقيم طرفه وكبره} فان كان خلفه او تحت قدميه
 لا يكره وصليته حاشية ارادة للمكان او للشاؤون بها ^{ويقيم طرفه وكبره} ليس المراد بها
 لها من الابانة بالصلوة فانها تفر بل المراد قلة رعايتها ومخافتها

حدودها لا تتعدى في ليالي البدر والليل في البيت ولا يذهب إلى الكبرياء وكبر
 من جهة من التراب فيمضي إلى السجود على كور عاتية وعلى الأبر والبيع في الصلاة
 وليس له في صورة والوقوف والركوع والقبض فوق سجود وظل في الأبر والبيع
 والركوع والوقوف والركوع والقبض فوق سجود وظل في الأبر والبيع
 والركوع والوقوف والركوع والقبض فوق سجود وظل في الأبر والبيع

باب الوتر والتوافل
 وجعل له حجاباً وأما قلنا هذا لأنه لم يقط الحكم المسجد
 الوتر ثلاث ركعات واجب هذا عندنا لا حينئذ هو وقاعدتها وهذا ان لم يكن بسلام
 أي بسلام واحد خلافاً لما في بعض الكتب من ركعتين قبل ركوع الثالثة خلافاً للمشافعة فإن خلافاً
 قنوت الوتر بعد الركوع يكبر راقعاً يديه ثم يقنع في أيدي أخيه فالكافي في قنوت الوتر
 الوتر عند خطبة النصف الآخر من الصلاة فخطبته دون غيرها خلافاً للمشافعة ثم في الركوع والركوع
 في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويصح العائت بعد ركوع الوتر لا الثانية في الركوع
 يسكت أي أن قرأ الأمان قنوت الوتر بعد الركوع يتبعه المنة والركعتين الأمان
 في الركوع لا يتبعه المنة بل يكبر والاصح أنه يسكت قائماً وسن قبل الركوع
 الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر ركعة وبعد الظهر ركعتان

هذا
 في صلاة العشاء ركعتان
 في صلاة المغرب ركعتان
 في صلاة الظهر ركعتان

في صلاة العشاء ركعتان
 في صلاة المغرب ركعتان
 في صلاة الظهر ركعتان

وعنا أن في ركعتين واجب الأربع قبل العشاء والعشاء ركعة واحدة
 على أن يكون تسليمها ركعة واحدة لا ركعتين الأربع أفضل في المصنفين وفرض التوافل
 في ركعتي الوتر وكل الوتر والتفعل ولو لم اتفام التفعل مشي فيه فقد احتراز
 عما الشروع طناً كما إذا طعن أن لم يقض في الركعة فشرع فيه فقد كثر أنه قد صلاها
 صلاتاً ما شرع فيه تنالها لا يكف اتقاناً حتى لو تقضى للركعة العشاء ولو عند الطلوع
 والغروب وقضى ركعتان لو تقضى في الشفع الأول أو الثاني يعني لو شرع في ركعة
 ركعتان من التفعل وأقربها في الشفع الثاني فإن قد صلا ركعتين وأقام إلى أن
 وأقرب تقضى الشفع الأخير فقط لا الأول قد تم وهذا بناء على أن كل شفع ما

الشفع مطلقاً خاصة كما لو ترك قراءة شفعين أو لا أو الثانية أو الأولى أو الثانية أو الأولى
 أحد الأول أو الثاني أو الثالث لا غير أي قضاء الركعتين ليس في غير هذا القسم الرابع
 لو ترك في أحدهما كل شفع أو في الثاني واحد الأول فاعلم أن الأصل عندنا ما صنفه
 بعد أن ترك القراءة في ركعتي الشفع الأول ويكفي في الركعة حتى لا يصح بناء الشفع
 الثاني على الشفع الأول وفي ركعة واحدة لا بل ليس إلا إذا كان في ركعة الشفع
 فيكفي الركعة الأولى بل يجب فساد الأداة فقط فيصح بناء الثاني سواء
 ترك القراءة في ركعة من الشفع كالأول وفي ركعة إذا عرفت هذا إذا علم

في صلاة العشاء ركعتان
 في صلاة المغرب ركعتان
 في صلاة الظهر ركعتان

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7																							

ان المسائل ثمانية لان ترك القراءة اما يقتضي شيئا واحدا وهذا ان يبيع
 صور وجه ما قال في المتن او الاول او الثاني او احدى الساتين او اقله الاول
 وفي هذه الاربع يجب قضاء ركعتين بالاجماع واما غير مقتضى بل بوجوده الشيء
 وهذا ايضا في اربع مسائل لانه اما ان يكون الترك في كل الاول مع كل الثاني
 ولو ما قال في المتن كما لو ترك قراءة شيعية او مع بعض الثاني ولو ما قال في
 المتن او الاول مع احدى الساتين وفي هاتين المسائلين يجب قضاء الركعتين
 عند الجنينة وعند بطلان التوهم عند انهما خلاصتا الشبهة في الشئ الثاني
 فعليه قضاء الشئ الاول فقط وعند ما يتوهم قضاء الرابع لانه ظاهرا يبطل التوهم
 مع الشبهة في الشئ الثاني وقد افاد الشفعين بترك القراءة فيقتضي اربعاً واما
 ان يكون الترك في ركعة من الشئ الاول مع كل الثاني او مع ركعة من هاتين
 ما قال في المتن وارجح لو ترك في احدى كل شئ اربعة الساتين واهل الاول والآخر
 يقتضي الاربع عند الجنينة ولا يتوهم بطلان التوهم عند هاتين المسائلين
 صنفه به فلانه ترك القراءة في ركعة من الشئ الاول والتوهم لا يبطل به عند
 واما عند ما يتوهم بطلان التوهم لا يبطل بالترك اصلاً وقد افاد الشفعين
 ترك القراءة فيقتضي اربعاً وعند هذه جميع الفتاوى لا يقتضي اربعاً ركعتين

في ترك الركعة
 في ترك الركعة
 في ترك الركعة
 في ترك الركعة

فظهر ما قال في المختصر فيقتضي اربعاً عند الجنينة مع انه فيما ترك في احدى الاول مع
 الثاني او بعضه او تركه من الشئ الاول مع كل الثاني او تركه منه وعند ما يتوهم
 في اربع مسائل بوجوب الترك في الشفعين وفي البناء ركعتين ولو كانت مسائل
 عند الجنينة مع وارجح عند ما يتوهم مع وعند ركعتين في الكل ولا قضاء
 لو تركت او لا لم تقتض اربعاً ركعات من الشئ الثاني وقضاء الركعتين
 بقتل الشبهة ثم يقتضي لا قضاء عليه لانه لم يشترع في الشئ الثاني فلم يجز عليه
 بوجوب طائفة انما يجب عليه صلاة الشبهة وان فسد فيما سبق وهو يوقف
 ولزم انما لم يقتض شئ في تركه فانه مناصراً بها او لم يقتضه ولا سيما اذا
 هاتين اربع ركعات من الشئ الثاني ولم يقتضه ولا سيما كان جنيناً ان يترك الشئ الاول
 يجب وقضاءه لا ياتي شئ من الشئ قبله ومع ذلك لا يترك الشئ الاول
 فيما شاع على العرف ويتنقل قاعدة اربع قدرة فانه ابتداء وتركه بقاء الا بعد
 ان ان قد ترك على الغمام يجوز ان يسرع التنقل فاعداً او لا يسرع في التنقل
 فاعداً بغيره ان يتوهم فيه مع القدرة على الغمام لما زاد بحاله الا ابتداء
 عليه الركعة وبجاءه البقاء حاله وجوده الذي بعد الشروع وراكباً متوقفاً
 خارج المهر الى غير القبلة انما قاله خارج المهر لقوله ان عمر رضى الله عنه

قد مر في المتن ان كل من سجد في ركعة
 حتى اذا كان في ركعة فتركها فتركها

ركنه ثم يفتي على محاربه هو متوجه الى غير يولي اياه ولا كان هذا الفعل على الناحية
 اتم على نودوه ولو اتمه كما لم يزل بنا وبكسب لانا الاول يوديه اكله على سبيل
 وفي الثاني العهد القوي موجبة للركوع والسجود فلا يجوز اذا وده بالاياد حسن الترابيع
 على ما ذكره بعد العشاء قبل الوتر وبعد غروب الشمس ويجوز في سجدة سليمان وطمس
 بعد ما قد تروى في السنة فيها الغنم مرة ولا يترك الكسب القسم والابواب جماعة خارجة
 الرضوان والى الترابيع كسنة لانه واجب عليها خلفاء الراشدين واليه نعم يوم العذر
 في ترك الواجبة وهو مخافة ان يكتب عليها **فصل** عند الكسوف يصلي امام الموضع
 بالناس ركعتين كالسنة اي على المراسيم النافذة بلا اذان واقامة وعند ما في كل ركعة
 ركعتين ركعتين في ركوعان غنفا مطولا وادته فيها وبعد الركعة يتخاض السجدة
 ولا يخط وان لم يختر امام الموضع صلتا فراوى كالحسوف والجماعة في الاستسقاء
 ولا خطبة وان صلتا وهذا جاز وهو دعاء واستغفار يستقبل بها قلب دواء
 وحضور في **باب ذكر الفريضة** من شرع في فرض فاقبته ان لم يسجد
 للركوع الاولى او يسجد ويؤتي غير رابعي او فيه وضيم اليها اخرى قطع واقدي الى
 من شرع في فرض منفردا فان ثبت لهذا الفرض والقي يرضى بوجع الجماعة على ان
 عزب عزب فان لم يسجد للركوع الاولى قطع واقدي وان يسجد فاكاف في غير الركعة

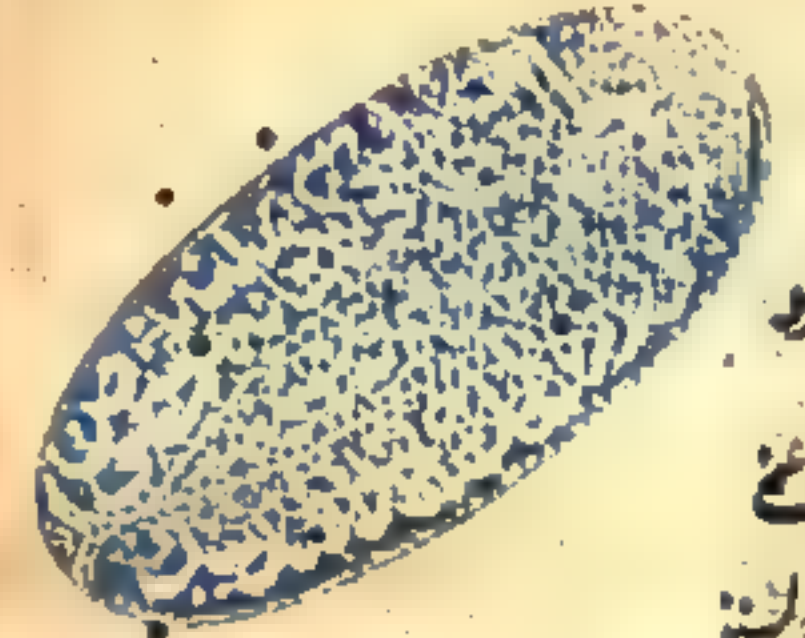
في غير الركعة
 واذ اظهره في سجدة واحدة
 هل اوله يات بغيره من سجدة اخرى
 لو كان في الركعة الاولى

والصحاح ان الجماعة كان في كل ركعة
 والى الركعة ان يفتي الوتر بالجماعة وان لم
 يفتي بغيره وهو الصحيح لانه اذا لم يصلي الوتر
 لا يشع في الوتر كان في الركعة الاولى

في غير الركعة في كل الاذان لم يقطع وصار ركعة اخرى يتم صلوة في الشك في الوتر
 الاكثر في السكينة ولا اكثر في السكينة ولا اكثر فيقوم مقامه لما فرغ من بيان الصلاة
 المفروضة والواجبة والسنن في مثلها متفرقة حكم الكل فيقوم مقامه
 ولانه يصير مستقلا بركعتين بعد الغروب في المغرب فيفقد الجماعة والقطعة ان كانا
 ابطلا للعلم ويؤتي لعمري نعم لا تبطل على اعمالهم فانما الابطال لعقد الاكمال لا يكون
 ابطلا وان كان في الركعة اخرى حتى يصير ركعتان نافلة ثم يقطع ويقدي
 فتعزم ومنه انما حاله من قس او فيه تعدية الوتر للركعة الاولى وهو حاصل في الركعة
 وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى قطع واقدي حتى لو لم يقيم اليها اخرى لا يقطع
 بل يقيم فاذا ضم قطع واقدي واذا احل للسانه اي من الركعة يقيم ثم يقدي
 مستقلا لانه قد ادى الاكثر ولا اكثر حكم الكل الا في العزى لا يقدي في العزى مستقلا
 فان النافلة بعد اداء العزى مكروه كونه خروج من سجدة اذان في لا يقيم جماعة
 الاخرى اي لم ينظم به الجماعة اخرى بان يكون مؤذنا مسجدا واحدا او يقيم
 بغير الجماعة يتفرق او يقطع بغية ثم عطف على قصه لا يقيم جماعة قصه ولما
 صلا الظاهر والى مرة الاخذ الاقامة اي لا يكره له الخروج الاخذ الاقامة
 فالالاخذ متعلق بغيره ولم يصح الظاهر والى ولا يقطع له بغيره لا يقيم

في الركعة الاولى
 في الركعة الاولى
 في الركعة الاولى

جماعة اخرى فان تقيم الجماعة الاخرى لا يكون له الخروج وان اقبلت والفرق بين تقيم جماعة
 وبين ما صح الظاهر والى ان يتركها ان يتركها لا يكون له الخروج لانه لا يخرج عن الاقامة بينهم
 بخلاف الجماعة ولو لم يخرج ويصاحبه ففضيلة الموافقة وثواب النافلة فاني ار
 التهمة والاعراض على الفضيلة والثواب فيجب جدا او اقامت تقيم الجماعة الاخرى فانه
 ان خرج عن الاقامة لاني لم لا يقصد الاكل وهو الجماعة التي يتفرقون بغية وان
 لم يخرج لا يجوز ما ذكرت بل يجب امر الامم بالجماعة الاخرى ومن صح الفجر والعصر والمغرب
 يخرج وان اقبلت لانه ان صحا يكون نافلة والنافلة بعد العصر والمغرب مكرورة
 وآمان المغرب فاما النافلة لا شرع في ركعات ويترك سنة الفجر ويقتدى بها
 لم يذكر في الفجر والمراد فرضه يجب ان اذا احيا ومن اذكر ركعة منه صلاحها ولا يتقيد
 بالاتباع لفرضه ان ان فاتت سنة الفجر فان فاتت بدون الفرض لا يقضي قبل طلوع
 الشمس وكذا بعد الطلوع عند اية هيئة والى يفتي صلاته وتاخذ حجة يتقيد الى التو
 والى لا بقية فان فاتت مع الفرض فان قضي قبل التو والى يتقيد جميعا وكذا بعد التو والى
 عند بعض المشايخ وعند البعض لا بل يقضي الفرض وحده ورسى الجمهور ما فاتت
 الفريضة التعريض بقضاء مع السنة قبل التو والى لان الاقامة بجماعة وقبيل
 بالاعتناء فاعلم ان عم شعيرة القضاء بالجماعة والجهدية والاقام والاقا



للقضاء وآمان السنة تتقيد مع الفريضة في هذه الاحكام على عدم اقتضاء صمود
 النص فعدت عنه الى غير ما من الصلوة في ما عدا هذا السنة فوافق
 موود النص وهو قضاء الفريضة في قضاء سائر الصلوة وانما قضاء السنة
 فتعلم ان سنة الفجر اكثر من سائر السنة ولا يقضي بها بتبعيتها قبل التو والى
 الفجر فضايتها بتبعيتها لقضاء سائر السنة بدون الفرض لكان يلزم من مقتضى
 فضايتها بتبعيتها الفرض قبل التو والى فضايتها بتبعيتها الفرض بعد التو والى
 فما هو عند بعض المشايخ لانه اقتضاء ما يتبعه الفرض يكون قبل التو والى
 لا معنى له ويترك سنة الظاهرة الى ابن ابي سناء يدرك الفجر ان اقامها او لا
 وانهم يقيم فضايتها قبل شفعه اي قبل الركعتين اللتين بعد الفجر وغيرهما
 لا يقضي قبله ومدرك ركعة من ظهر غير مصحح جماعة بل هو مدرك فضايتها
 اي ان حلف ليصلين الظهر جماعة في اذكر ركعة بحيث لا تلم بصلة فانه
 لكانت فرك فضايتها بالجماعة وانما يسجد في فرك فضايتها قبل الفجر الاصل
 فبعض الوقت اي في اية يسجد امة فيه فاداره ان يصل في فركه من غير
 فبعضه بالسنن قال بعض المشايخ مشايخنا ومهم الكثر من فان السنة
 انما كانت اذا اقبلت الفريضة بالجماعة اما بدونه فلا وقال الحسن بن زياد

انما لا يقضي الفريضة في وقتها الا في جماعة او في جماعة او في جماعة

كذا

من فاتته الجماعة فصلى في مسجد بينه وبينه بالكتيبة كمن لا يصح ان ياتي بها
بالتيمم فان التيمم واجب عليها وان فاتته الجماعة كمن اذا ضاق الوقت
يترك السنة ويؤدي الفرض عند من الغزاة اقتدى بابايم ^{الذي هو} في جميع فوضف
حتى يرتفع راسه لم يترك ركعة خلافا لفرقة من ركعتي ركعة ^{في الركعة} اياها فيه فيصح خلافا
لأخرى فان حاله به قبل الامام غير مقتد به فكذلك اجابته عليه فلهذا وجدت المراسلة
في هذا **باب فضاء الفوائت** فرض المار ببيت المقدس
للمس والوتر فاعلم ان كل ما يقع فيها ان كان الكل فائتا لا بد من رعاية الترتيب
بين الفروض الخمسة وكذا بينهما وبين الوتر وكذا ان كان البعض فائتا والبعض
اقبى لا بد من الترتيب فيقضى الفائتة قبل اداء الوقتية فانه في غير هذا ذكر ان
لم يوتر هذا القصر في الوتر وهذا اعلم ان حينئذ خلافا لهما بناء على وجوب
الوتر عذره ويعيد العشاء ^{اللا يقيد الوتر} والسنة لا الوتر من علم ان صلاة العشاء بلا
صلاة الاخيرين لا يفي تذكر ان صلاة العشاء بلاء وصلة السنة والوتر ^{وضوء}
بعد العشاء والسنة لا يصح اداء السنة بدون الفرض مع انه قد روي
بالصحة لانهما يتبع الفرض لهما الوتر فصلة مستقلة عنه فيصح اداؤه لانا
الترتيب وان كان فريضا بينه وبين العشاء لكنه اذا لم يوتر يزعم انه صلى

صلى العشاء كمن بالوضوء فكان فائتا في ذمة فسقط الترتيب بالنسيان وعزها
يقضى الوتر ايضا لانه لم يتركها الا اذا ضاق الوقت من الاستثناء مستقل بقوم فرض
الترتيب والمخالف ان ضاق الوقت عن القضاء والاداء وان كان البلاء بها الوتر
بحسب سببه فيم يقضى الفائتة مع الوقتية فانه يقضى ما يسعد الوقت مع الوقتية
كما اذا فات العشاء والوتر ولم يبق مما روي في الخبر الا ان يسبح خمس ركعات
يقضى الوتر ويؤدي الفريضة عند الجنبين ثم وان فاتت الظهر والعصر ولم يبق
من وقت المغرب الا ما يصح فيه يسبح ركعات يقضى الظهر والمغرب او تسب
او فاتت سنة جديدة كانت او قديمة قبل السنة وعادونها جديدة
وما فيها قديمة كذا في فائت الجاهل الصغير الحامي قلت بعد الكثرة
اولا فيصح وقتي من ترك صلاة شهر فندم واخذ يقضي الوقتيات
ثم قرأ فضاء هذا القصر فيهم قديمة كانت او حديثة فانه اذا اخذ يقضي
الوقتيات صار في وقت الشهر قديمة ومع سقطه للترتيب فاذا ترك قضا
يجوز تكراره اداء وقتي بعده او قضا صلاة الشهر الا وضا او فرضين
قلت الفوائت بعد الكثرة فلا يعود الترتيب الا ان يقضى الكل وعز بعض
المساج ان قلت بعد الكثرة يعود الترتيب واختار الامام السرخسي

الاول قال صاحب المحيط وعلية النقدي صاحب الفرائد في قوله
 فان اول صلح سادس صحيح الكل وان وقع الغائبة بطل فرضية الخمس
 صلحها رجل فاقته صلوة فادخل حركتها خمساً بعد فسدت بهذا الحس
 لا وجوب الترتيب لكن عند اليقيني ومحمد بن فساد غير معتقد وهو القياس
 وعند ابي حنيفة فساد معتق فان اول سادس صحيح الكل وان وقع الغائبة
 فالحس الي ادائها بطل وصف فرضيتها فانه لا يلزم من بطلان الزيادة
 بطلان اصل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمحمد وان قال ابو حنيفة با
 بالفساد الموقوف لانه ان فسده كل واحد منها لوجوب رعاية الترتيب فيها
 غير موقوف فيها اول السادس بقاها انا رعاية الترتيب كانت في الكثرة
 وهذا باطل فقلنا بالتوقف حتى يظهر ان رعاية الترتيب كانت في الكثرة
 فلا يجوز في التلخيص **باب سجود السهو** يجب له سلام
 واحد سجدة بان تشهد وسلام اذا قدم ركعاً او اخره او كبره او
 غير واجبا لو تركه ساهياً كروع قبل القراءة وتأخير الفهم الى الثا
 لثة بزيادة على السهو بولي غنى ابو حنيفة ثم ان زاد على الترتيب الاول
 حرفاً يجب عليه سجود السهو وقيل لا يجب سجود السهو بقوله اللهم

اللهم صل على محمد وكونه وانما المعبر من امارته في تركه وركوعه في سجدة
 او ركعة وترك فعله الاول في كل الظهور وقيل كل هذه يؤله الى ترك الواجب و
 لا يجب سهاؤهم بل سهاؤهم ان سجدة والسجود يسجد مع الامام ثم يقف
 سجد على البعد الا هو له وهو اليها الرب عاد ولا سهاؤ ولا اقام وسجد للسهاؤ وان
 سجد على الاجرة عاد كما لم يسجد يقف بالسجدة ويجد للسهاؤ وان قد كثر
 لغاؤه ضم سادس انشاء انما قال انشاء لانه نقل لم يشرع فيه فقد افهم عليه
 اقامه وان بعد الاخرة ثم قام سهاؤ عاد عالم يسجد الخامسة وسلم وسجد السهاؤ
 وان يسجد لها ثم فرضه وضم سادس ويسجد للسهاؤ الركعتان نقل والاقضاء
 لوقطعه ولا تنوبان عن سنة الظاهر فان قلت لم قال قبل هذه المسئلة وضم سادس
 امارات وان في هذه المسئلة وضم سادس ولم يقل ان شاء مع ان الركعتين
 نقل في الصور يحتاج لوقطعه لا قضاء فيكون في هذه المسئلة ضم السادس مقبلاً
 بحسب قلت ضم السادس في هذه المسئلة اكد من ضم السادس في تلك المسئلة
 مع ان وقطعه لا قضاء في المسئلةين وقد كثر ان فرضه قد تم في تلك المسئلة
 فلم يتأخذ السلام في سجود السهو في الركعتين فسد السهو ولذا

في سجود السهو
 في سجود السهو
 في سجود السهو

نقصان النقص واجبة على الركنين فلو قطع ما بين الركنين بان لا يجزى
 السجود بلزم تركه الواجب لو جلس من القيام وسجد للسجود ولم يؤد السجود التسوي
 على الوجه المذكور فلا بد ان يصح سادسة وجعل على الركنين وسجد للسجود بخلاف
 تلك المسئلة فان الرخصة قد بطلت فما ذكرنا مما تقدم ذكره نقصان النقص غير موجود
 منها على ان اصل الصلوة باطله عند محمد بن قيس ان ضم السادسة صيانة
 على البطلان كذا في هذه المسئلة فلما لم يقل انشاء وانما لا ينوي ان على سنة
 الظاهر لان النية عام وانطب عليها بقرينة بتقدمه ومن اقدمه فيها صلاحها ولو
 اقرضاها لانه شرع قصد او عند تحية ستا ولو اقرضا لايصح كما ان الامام لا يفرق
^{ان المقصد الشبه} تنقل ركنين وسجد ~~فجاء~~ لا يني عليها تلافيا لانه لا يسجد التسوي يقع
 في خلافه الصلوة فان يني صح ان انا صلا بهذا الترخية نافله ما غير تحية
 الترخية يجوز سلاما من عليه التسوي ^{لا صلا} على ما هو في فاصحة الاقامة اجماعا ويظهر
 ضوؤه بالحققة ويصير فرضه اربعاً بنية الاقامة ان يسجد تحية والا فلا في الصلوة
 الذي عليه سجدة التسوي وان سجد في آخر صلوة قبل ان يسجد للتسوي وخرج عن الصلوة
 خروجا موقفاً فينظر ان انا يسجد للتسوي فينقل ذلك السلام على ان يخرج عن الصلوة

٥٧
 الصلوة وان لم يسجد بل رفض الصلوة على ما بان قلنا ان خرج منها حتى ان سجد ثم
 اقدمه ان شاء ثم يسجد للتسوي يكون الاقامة صحيحة ولو لم يسجد بل رفض الصلوة
 لم يصح الاقامة او اذا سجد ثم تفرغ ثم يسجد للتسوي ويحكم بطلان وضوؤه اذا التفت
 وجدة في خلاف الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يبطل وضوؤه ولو سجد ثم تفرغ
 الاقامة ثم يسجد للتسوي وضار بهذا الفرض اربعاً لان نية الاقامة كانت في خلاف
 الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يصير اربعاً لان نية الاقامة وجدت بعد الصلوة
سجد وسجد بنية التمام الصلوة بطلت بنية حتى يكون حركته باقية كما مر شكراً اول مرة انه
 لم يصح الستاق وان كان اخذ ما غلب على ظنه لانه اذا اكثر كان في الاستيطان حرج
 وان لم يغلب اخذ الاقل وتقدم في كل موضع ظنه آخر صلوة يعني ان شكرا انه
 صلا ثلاث ركعات او اربع ركعات ولم يغلب على ظنه احدتهما اخذ بالاقول وهو
 الثلث لكن يتقدم ثم يبعث ركعة اخرى وانما يتقدم لانه يعلم ان يكون آخر صلوة
 والفتنة الماخرة فرض وتقدم ظنه آخر صلوة ليس المراد بالظن ايمان احد الطرفين
 لان المتيقن من ادم يغلب احد الطرفين على آخر **باب صلوة المريض**
 نعم القيام لمن حدث قبل الصلوة او فيها حتى قاعداً يركع ويسجد وان تعذرا
 الى الركوع والتسجود او يبرأ منه قاعداً وجعل سجوداً اضعف من ركوعه ولا يركع

ولا يرفع يده للتعبد وان تقدر العود اوى مستطفا ورهلا الى القبلة
او مضطجها او وجهها الى الاول او الى اخرها لا يوى بعينه
يجوز ان تقدر الركوع والسجود والقيام تقوى اوى وهو افضل من الالقاء قائما
لان العود اقرب من السجود وهو المقصود لانه غاية التعظيم ويوم صح في الصلاة
استخاف اى ابتداء وقائما ركع وسجد حتى فيها بنى قائما صليا فاعلم ان كل حال
ملا بعد رخص و هو الربوط لا الا العذر حتى او اعلى عليه يوما وتيلة قضاء ما فات
وان زاد ساعة لا يذاعدا به و ايم يوسف و اغا عذمة فالعبر الاوقات
اى ان السجدة وقت ست صلوات سقط وقوم وان زاد ساعة اى زمانا
لما عارفه **الجموع** وعبارة المحقق كذلك وان تقدر اى القيام اوى
براسه قائدا ان قد لا احد فهو واجب وجعل سجدة اخفض من ركوعه ولا
يرفع يده الى السجود والافعى جنبه متوجها الى القبلة او ظهره كذا او الاول
والايماء بالترسل فان تقدر ارضا ويوم صح الى اخره اى تقدر الركوع والسجود
مع القيام اوى قائدا ان قد على العود ولا مع اوى لاي القيام من تقدر الركوع
والسجود لا القيام فالالقاء فاعلم ان اجب وقوم والافعى جنبى وان لم يكن
على العود اوى على جنبه متوجها الى القبلة او على ظهره متوجها الى القبلة بان يكونا

بان يكونا رجلا الى القبلة وقوم والالقاء متجدا و بالركن جبر **السجود**
التلاوة في سجدة يمين يمين بيمين و ط الصلاة بلا رفع يده وشهد و
سلام وفيها **السجود** ويجوز على ما تلاء اية من اربع طرقة **التي في السجود**
الاعراف والركوع والتخليل و بين السجود و مريم و اوى الى اخرها من الثانية وهي
قوم ثم و اركعوا **السجود** والسجود الحائز لا سجد عذبا خلافا للشافعية في
كل موضع في القرآن ثم الركوع بالسجود يراد به سجدة الصلوة بنية والوقوف
والنيل والم **السجدة** و صرح حم السجدة واليمين والاشقيت و اواء وعذبة في
نواربع عشرة ايضا في من عذبة ليس بسجدة وفي الحج عذبة سجدتان واختلف
في موضع السجدة في حم السجدة فعذبة على دم هو وقوم و نام لا يشامونا فاخذنا
بهذا احتياطا فان تاخير السجدة جارية لا تقديمه او سحها وان لم يقصد
اى السجدة تلاء الامام **سجدة الترتيم** معه وان لم يسمع وان تلاه لم يسجد **افضل**
ان لا في الصلوة ولا بعد نها ويسجد السامع الخارجى سمع المصلى عما ليس معه
يسجد بعدها ولو سجد فيها اعادها لا القبلة سمعها ما ايام ولم يدخل بعد
او دخل في ركعة اخرى سجد لا فيها وان دخل في تلك الركعة ان كان اى **الافعى**
قبل سجدة امان سجد معه والا لا يسجد **السجدة الصلوة** لا تقضى

خارجها الى سجدة التلاوة التي تحتها الصلوة لا تقع خارج الصلوة وانما قلت
 تحتها الصلوة ولم اقل التي وجبت في الصلوة اعراضا وجبت في الصلوة وتحت
 ادايتها خارج الصلوة كما اذا سجد المصلي على راسه او سجد على راسه في الركعة
 اخرى فلا يأنه في الصلوة واعاد ركعة سجدة وان تلاها وسجد ثم شرع فيها
 واعاد سجدة اخرى لان في الركعة الاولى غير الصلوة صارت بتعاقب الصلوة
 وان لم يتجدد المجلس في الصورة الثانية لا يسجد قبل الصلوة لا تقع على وجبت في الصلوة
 ولفظ الخبر وانما عاده في مجلس او صلوة كنه سجدة ان قرأها في غير الصلوة ثم تلاها
 في الصلوة وفهم من تخصيص المعاد بكونه في الصلوة ان الاولى في غير الصلوة كما كررنا
 في مجلس كنه سجدة والافق بينا قراءته في سجدة او قراءته وسجد ثم قراءتها
 في ذلك المجلس فلهذا ان كرر في ركعة واحدة بكنه سجدة واحدة سواء سجدة المعاد
 او اعاد ثم تسجد وان كرر في ركعة اخرى فلهذا اعاد في ركعة اخرى وان كرر في
 اي اية السجدة او المجلس لا ان قرأ آيتين في مجلس واحد او اية واحدة في مجلس
 لا يكتفي بسجدة واحدة والسداد الثوب والانتقال من غرض الى آخر بغير ركن ولا
 الثوب ان يفرز الى ركعة في الارض خشية يسوي فيما سجد الثوب في ذهابه الى
 فان مجلسه بتدليل بالانتقال من مكان الى مكان وجب الاخرى اي على السماع

واحدة

مع لو تبدل مجلس السماع دون السجدة لانه عليه لا يجب سجدة اخرى على السماع
 ان تبدل مجلس السماع دون السجدة والاصل ان المجلس يتبدل بالشرع وانما هو
 وبالاختلاف من مكان الى مكان لا يتجدد حكمه وانما زوايا البيت والمسجد في حكم
 مكان واحد بدلالة صحة الاقدام والافاضان بشجرة واحدة اكنة مختلفة ظاهرا
 بهما الرواية وفي رواية النوادر مكان واحد والقيام منها لا يتبدل المجلس بخلاف
 الخيرة فان القيام دليل للمعارض وكراه ترك السجدة اي ترك اية السجدة
 وقرعة بآية السجدة لانه يشبه الاستسكان في الاستسكان لا يكره قرعة آية السجدة
 وترك بآية السجدة ولذا يسم اية او آيتين قبلها اية السجدة لتوهم التفتيل و
 السجدة النافذة من اخفا وراعى السماع لتلاجب على السماع **باب**
صلوة للسافر من قصد سيرا وسكنا كنه ايام ولياليه وفارق
 بيوت بلدة واعتبر في الوسط للبر سير الابل والرجل وللجوارح الريح
 والمجلس ما يلبس به وله رخص في الصلوة والافطار في الصوم وان
 كان على شاة سنة حتى يدخل بلدة حتى يدخل بلدة معلف بقوم تقوم كالقمر
 في الصلوة والافطار في الصوم **باب** في السفر او يتي اقامة نصف شهر ببلدة
 او قرية منها الى من الرخص قصر فرضه الرباعي فيقصر ان لو اقل من نصف شهر او

فان رجا يكون السماع غير منوط به
 في غير ذلك

او نزل منكم اي ثمة الاقامة وفي نصف شهر موضعين او دخل بلدا خارجا فخرج
عدا او بعد عده و طال مكثه وكذا اعسكر دخل ارض حرب او خارجا فدخل او اهل
البلد في داره في غير مصر ونحوه اقامة مدتها ان يقهر الحارب المذكور وان نزل
الاقامة نصف شهر لانهم لم يصيروا مقبولا بنية اقامة لا اهل اصبية ^{نحوه}
الاصل ان لا يقهر اهل اصبية ^{نحوه} اقامة نصف شهر في اصبية لان اقامة اصبية
منهم في القصر فان الاقامة اصل على بطلان لشغالهم مما جرى الى امره وهو الصالح
واما قيل في ثمة اقامتهم فان الاقامة لا تقع الا في الامصار او القرى ولفظ النحر
وبصرفه دارنا و مواضبي لا بد له من الحرب والبلد في ارضه طال مكثه بلانية
ان يقهر الباقي الى ان ينزل الاقامة بصحة او دارنا والغال وان طال انه طبا في ان
من انزل الجبناء ويهضم فانه لا يقهر فان نية الاقامة في صحراء دارنا صحيحة اما
غير انزل الجبناء لم ينفى الاقامة في صحراء دارنا لا يصح فعلم ان من حارب اهل بلدي
في دارنا لا يصح منه نية الاقامة اذ كان في القصر وفيهم لا بد من الحرب عطف
على قهرهم بصحراء دارنا فانه جعل نية الاقامة في صحراء دارنا غاية القهر وكم
الغاية في القهر فيكون حكمه عدم القهر ثم فهم لا بد من الحرب والبلد في
مخارجهم لذلك ينبغي فيكون حكم القهر ان ينزل اهل الاقامة نصف شهر

نصف شهر بدار الحرب وفيه من طال مكثه في بلدة بلانية لانهم من اهل
لا بد من الحرب حكم القصر فان طال مكثه ان يقهر من طال مكثه في بلدة بلانية
بلانية المكث فلو اقامت مسافرا وفيه الاصل ثم فرضه وان شاء لنا خبر السلام
وشبهه عدم بنية اقامة الله لهم وماذا فعل وان لم يعقد بطلان قهره لترك
الغدة الآخرة وهي فرض عليه مسافرا ثم فرضه في الوقت وبطلان
بنيته اذ في الوقت يصير فرضه اربعا بالنبقة وبعده الوقت لا يتغير فرضه طالا
او في حكمه ان ينام المسافر المقيم وقهر المسافر وان اقام المقيم ونحوه ^{ان ينام المسافر}
حصلتكم فانه مسافر في بطلان الوطن الاصل فانه لا السفر ووطن الاقامة فانه
والسفر والاقامة الوطن الاصل وهو المسكن ووطن الاقامة موضع فكل من
يسافر فيه عن غير ما يقرب او كثر من غير ما يقرب مسكنا فاذ كانا للانسان
وطن اصلا ثم اخذ موضع اخر او طنا اعتلها سواء كان فيها قد السفر او
لم يكن يبطل الوطن الاصل الا بالوجه لو دخل لا يصير منها الا بنية الاقامة
كن لا يبطل الوطن الاصل بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الاصل يصير منها
غير الاصل واما وطن الاقامة فانه يبطل بطلان الاقامة فانه اذا كان له وطن
الاقامة ثم اخذ موضع اخر وطن اقامة وليس بينهما صلة سفر ثم ثبت الموضع

الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز
الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز
الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

خامره غلیظه شاد رسه جلا نم

الاولى تركوا البيع وشعروا ان ذاقوا طعم النار والصلوات عليهم

عقبات و غیره و قایم بکبر و جبراً کائناتی

مأی ریشی معبر متعلق به الثواب

على يمينه واختير الأئمة والفقهاء الشافعية فان مات مثل حباه وبخص
 قباة كريمة فتمت وكفتم ونراو موضع على التخت ورجله ورجله
 وتبعنا بلا مضغنة وانما خلافت في ونباض عليه الماء فتمت
 بسدره وحرض والآقا القراء ان لم يكن الماء الكفيا فاما القراء ونخل
 القراء فيكون في البداية

وبه يجعل ولا بد من التوهم فلو تركه امانه **باب مصلوق الخلف** اذا اتممت
 حقن عرقه وجعل الامام اتمته في العرق وصلى باخرى ركعة ان كان مسافرا او
 كعتين ان كان مقبلا ومضت هذه التهمة اي اذا ذهبت هذه الطائفة الى العدة و
 وحاجت لكل وصلى بهم فابى وسلم هذه وذهبت التهمة اي اذا ذهبت هذه الطائفة
 الى العدة وجاءت الاولى واعنت بلا ركعة ثم الاخرى بقراءة وفي المغرب يصليها
 الاولى وكعتين وبا الاخر ركعة اعلم انه لم يذكر الفجر لكنه يفهم حكمه من حكم المسافر
 فالعبارة لشيء فاحررت في الحق وهو وصلى با الاخرى ركعة في الثانية ثم اور
 كعتين في غيره فالثانية ثبنا وله الفجر وظهر المسافر وعمره وعشائه وغير الثاني
 ثبنا والى الثلاثة اي المغرب وظهر المغرب وعمره وعشائه وان زاد الحق مصلوا
 ركعتين فزادى با بناء الى الناس في ان عجزوا عن التوجه وبفسد بها القتال
 والمشي والركوب **باب الجنب** من سئل للمخض ان يؤقب الى القبلة
 ان لم يجد غيرها

فلا احتياج الى ذكر المبدية لانه المقتضى بالشك في شهادته عند محام ولا يجب قبله حال بل الواجب
فما من عندنا كما وانما في غير ريت نبي في غاية فتراع عنه غير توبة في غير ريت تحقيق
مايت كالتبر ووالسوء والعشوة والسلام ونحوه وجراد وينقص بغير كنه ان لو لم
يكن نعم ما يكون من حسن الكفا كالان لا يكون كابر او لو كان ما ليس من حسن ينقص
ولا يخل ويصا عنه ويدفأ بدنه وعسل صبي وجب وحايض ونساء وما وجد شيئا
في غير لا يعلم قائله فانه اذا لم يعلم قائله غسل سواء علم ان قائله وقع بالخلل او با
العضاء الكبير او الصغير لانه الواجب الدية والعقوبة فكذلك الاذكرة الذخيرة والتم ذكره
وجده موضع يجب العتامة او لا يجب القصاص المراد انه وجد في موضع يجب العتامة
اعاد وجد في موضع لا يجب العتامة كالماء ونحوه فان علم ان القتل بالبدية
لا يغسل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعضاء الكبير يغسل ان يغسل عند اوجنته صم
او ليس شهيد اعده فلا فاما فان علم انه قتل بالعضاء الصغير يغسل ان يغسل الخافا
لانه نفس القتل واجب الدية فغيره وجوبها بغار من جرحه الثالث لا يجب شهيد العتامة
اذا علم الثالث فان علم ان القتل بالبدية لم يغسل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعضاء
الكبير يغسل عند اوجنته صم فلا فاما وان علم انه قتل بالعضاء الصغير يغسل الخافا
وقد قال في الهداية ما وجد شيئا في غير ريت لانه الواجب الدية والعقوبة

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قُلْ إِنَّمَا أَدْعِي إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الْحَقِّ ۚ قُلْ إِنِّي خَشِيتُ الْمَوْلُودَ إِذَا سَأَلَ بِالسُّمُورِ ۚ

لا تقولوا لا بد من ولا في حقهم وسائط في حجهم ومقصودنا لا بد من ولا في حقهم
 في مكانه وبين حجهم وبين سنين ثم اقر بغيرها اخذ نعم وما اخذ نصا دارنا ثم
 وصل اليه ثوبان ثم قال لا بد من ولا في حقهم وسائط في حجهم ومقصودنا لا بد من ولا في حقهم

بذلك والى ان ينال الوصول الى الصراط المستقيم فكل من علم رتبة السنين التي

كأله لسان فيها صغارهم لا يخافون من غير قوتها أو مغشاة أو مغشاة أو جارية عليها
من أعراقها الإضافي لأفقره للثوبه رعاؤا
بشيء أو علم به فاض فانزها إذا وصل تنزه الانوال الى ما لها حيث دكة الألبان

لما ختم ولا يبيع للتجارة ما اذا استرأه لها فتد خدمته ثم لا يبيع للتجارة وانما
نواه بها ما لم يبيع واسترأه لها كان لها لا ياورك ونوى بها وما ملكه يبيع ولو

صبره او تقواه او خلیع او حلیع عمر قوی و نوازا لها عند ارباب سیف دم لا عند محمد دم و قبل
الخلاص على عكس و الحاصل انما عند الحبيبات و السوا ثم انما يحسن فيه الزكوة ثمانية النجاشي

بَعْدَ حُدُوثِ سَبَبِ الْمَلِكِ لَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَيَتَذَكَّرُ فِيهِ أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَبْصُرُ إِلَّا بِجَارِهِ وَأَنَّ

وَأَنْ تَذَكَّرُوا أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَيْفُ الْكَيْفِ اخْتِيارًا بِلَا حَقٍّ تَعْلَى تَجَاوِزُهُ
عَلَيْكُمْ بِالنَّارِ لَيْسَ قَبْلَ الْكَوْنِ ثُمَّ ذَلِكَ السَّبَبُ الْأَخْبَارِي يَنْقَلِبُ كَيْفًا يَكُونُ شَرْعًا

أقول لا نقصد به يوسف وهو عند عمه جيسه قبل الخلق على العكس فنقصد به يوسف
وهو الملقب بالأن يكون مراء وعند محمد لا ولا إذا جاء الآتيه فونت به أو بعزل تدرا

أَجِبَ وَنَصَدَّقَهُ بِكُلِّ مَالِهِ بِالْإِثْمَةِ الزَّكَاةَ مُسَطَّ الزَّكَاةَ وَبِيعَ مَالَهُ لِيَسْقُطَ عَنْهُ الزَّكَاةُ
أَنَّى إِذَا انْصَدَقَ جَمِيعَ مَالِهِ بِالْإِثْمَةِ الزَّكَاةَ بِسَقَطِ الزَّكَاةِ كَمَا أَنَّ تَعْلُقَ بَعْضِ مَالِهِ

يُسْقَطُ زَكَاةُ الْمَوْتِيِّ عِنْدَ خُلَافَائِهِ بِسَفْحَةِ لُكَا نَ كَمَا سَابَقَ إِلَيْكُمْ فَتُصَدَّقُ
بِمَا فِيهِمْ يَسْقَطُ عِنْدَ خِيَرَةِ زَكَاةِ مَائَةِ الْمَوْتِيَةِ وَغَيْرِهَا يُسْقَطُ عَنِ

وَلَوْ أَنَّ شَيْءًا أَضَلَّ أَبَا سَكْفٍ الْإِمْلَاقِيَّ نَصَابِ الْأَيْلِ عَسَدَ الْبَقَرِ
مَلَكُونَ وَالْفَتَمُ أَرْبَعُونَ سَابِئَةً فِي كُلِّ عَشِيرَةٍ الْأَيْلِ بَنَاتُ أَوْعَرَاتٍ مَشَاهِدُهُمْ

۱۰ کل غیری و غریبان بنی مخاض عمره است و غریبان بنی لبون عمره است
 و از بچه ها حقه عمره بخورد و کشتیها جفقه عمره است و کشتیها بنی لبون

[illegible]

تف بقره غفر الله له عمر بن الخطاب رضي الله عنه

1250-1251

[illegible]

الفقار

فمن كان له من الدنيا
مبلغ فماذا له الآخرة
فمن كان له من الدنيا
مبلغ فماذا له الآخرة

مستغفراً بدين الله تعالى كاللذو وكفارتها او الركونه يجب فيه الركونه ولا ينظر طر الحيو الى ان
فرائد فخره الله تعالى وفعاه الله ودينه مستغفراً بدين الله تعالى ولا يجب على الله ان يبدل ما كان

لَمْ يَفْعَلُوا بِاللَّيْلِ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَسَائِرُ بَعْضِهِمْ خَافُوا رَبَّهُمْ وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ الْعَالَمِينَ

وَصَلَّى الْمَوْلَى عَلَيَّ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمَّا بَعْدُ فَسَبِّحْ لِلَّهِ مَا تَشَاءُ

[illegible]

کتاب الامام بنی صغار ام لاخلاف و بنی مغنیان او مغنیان و مغنیان او

سنة أو علمه قاض فانها اذا وصلته الاصول الى فالحكماء في حكمه الايام

الخاصة ولا يتبع للتجارة إذا استمر بها حتى خلت ثم لا يصير للتجارة وإن

نواہ نیاں علم ہجرت و پاسراہ لہا کا نا لہا لایا ورتے ونی ہما و مالک بانی لوو

اختلاف على عكس والحاصل انما على الحجة والاسم في الازمان فبعد الزيادة كانت النجاسة

ثم هذه السبعة انما تغير اذا وجد زمان خلوت سبب الملك حتى لو كان للتجارة

بِقَدْحَتِهِ سَبَبَ لِلْكَرَّامِ فِيهِ الزَّكَاةُ وَتَزَادَتْ لَهُمْ
عِلْمُ لَا يُبْصِرُ لِلتَّجَارَةِ وَأَمَّا

وَأَنْ تَوَدَّاهُمْ لَا تَجِدُ لَكَ إِلَهًا إِلَّا اللَّهُ كَيْفَ تَكْفُرُ بِهِ إِذَا كَانَ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ قَدْ جَاءَكَ الْبَيِّنَاتُ الْكَافِرِينَ

عَلَيْكُمْ بِالْأَثَرِ لَا بِالنَّوْءِ ثُمَّ ذَكَرَ السَّبَبَ الْأَخْبَارِيَّ عَلَى كَيْفِهِ أَنْ يَكُونَ مَسْرُوعًا
لَا مَالَهُ لَمْ يَكُنْ أَيْتَانِ

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَرْسِلَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مَظْلُمًا مُّجَرَّبًا

وَجِبَ وَتَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالٍ بِالْأَنْبِيَاءِ الزَّكَاةُ مُسَطَّ الزَّكَاةُ وَبِيعَضِ الْأَنْبِيَاءِ عِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ

أَيُّهَا الْمُتَّقُونَ خَالِدٌ بِلَا بَيْتِ الزُّكُوفِ بِسَعَطِ الزُّكُوفِ كَوَارِثُ تَعْدِيقِ بَعْضِ خَالِدٍ

سَمِعْتُ زَكَاةَ الْمَوَدَّةِ عِنْدِي خِلَافًا لِأَجْلِ بَيْتِ سَفِّ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهَا شَيْءٌ مِنْكُمْ فَضَضْتُ

بجائزهم بسقط عند نفي رتبة زكاة مائة المولدات و عند الياسف لا يسقط عنه

باب في الصلاة

وَمِنْهُمْ مَن يَشْتَرِي لِبَاسًا مِّنَ الْبِطَالَةِ لِيُتَيَدَّ بِهَا فَيَكْفُرُوا بِمَا كَفَرُوا فَسَيُجْزَوْنَ كَمَا جُزِيَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ

وَأَرْجِيهِمْ حَقًّا ثُمَّ فِي إِحْدَى كُتُبِهِمْ جَعَلَهُ عَمْرُو بْنُ لُحَيْثٍ وَكَسْبُ عَيْنِ بْنِ الْبُنَانِ

نکرتہ بقدری و سہا ہا حقیقتاً لے مائے و عمر بن عمر نے کل جس شہادۂ عمر نے مائے

وَعَلِيٌّ ابْنُ أَبِي نَضْرَةَ وَمُحَاسِنٌ وَمُحَاسِنُ بْنُ مَخَاضٍ وَحُفْظَانُ بْنُ كَثْمَةَ وَعَمِينَ بْنُ كَثْمَةَ خَفَافُ بْنُ كَثْمَةَ

بجای هر یک از اینها که در کتاب مذکور است

[illegible]

الفقار

364

قوله في رواية اذا لم يكن له
مخارج اذ لم يكن له
مخارج على التمام
فانها المخرجة
المخرجة

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

卷之五

[illegible]

حرم وعبروا الى السن وتبين ان يثبت بخاض ولا تفرق الملاك يعرف بالجمع
 النسب والنفقة نفقة الواجب اربعين بنت لبون وقد ملكه خمسة عشر
 اربعين وبنت عمة وعمره ونحوه نصف وعين بنت لبون ولا نفقة ايضا ان
 الملاك الذي تجاوز العفو يعرف بالجمع النفقة نفقة يعرف اربعة الى العفو
 ثم يعرف اربعة الى المجموع وتبين ان كان الواجب في سن وتبين بنت لبون
 وقد ملكه اربعة وبنت عمة وعمره ونحوه فالواجب ثلث بنت لبون وربع بنت
 لبون واقا فم ثم وعمره ان ينهي فلم يذكر له في الحاشي مثالا لا نفقة له
 من اربعين بعيرا وعمره ونحوه فالواجب الى العفو واحد عشر الى نصف على العفو خمسة
 الى نصف باي هذا النصا حتى ينفى اربع كليات وفسر عليهم اذا ملكه عمة وعمره
 او ثلثون او عمة وثلثون وان لم ينفى بالوعى في اكثر من اربعى بكثر الله
اخذ البغلة لكوبة السواجم والعز والنزاج نفقة ان يعيدوا خفيتم ان لم يعرف نفقة
للزواج اعلم انه ولان اخذ الزوج للامام وكذا اخذ الزوجة في الاموال الطاهرة ومع
غيره في ذكوة السواجم وذكوة ابوالخيرة فادانت تحت حجاب البهائم
 فان اخذ البغلة بوساطة رجل زحاننا للزواج فلا اعادة على المالك لا نفقة
 للزواج المغالبة ومع من المغالبة لانهم جازبون الكفار وان اخذوا الزكوة

يعرف

الزكوة المذكورة في المذبح فان صرفها الى مصارفها وهو مصارف الزكوة
 فلا اعادة على المالك وان لم يعرفها الى مصارفها فعليه الاعادة خفيتم اربع
 قوتها الى سبعة فيما بينهم وبين الله ثم وانما قال نفقة ان يعيدوا احترازا
 عما قد يعجز المشايخ ان لا اعادة عليهم لانهم لا يستطيعون اعطاء المسم حكمهم
 حكم الامام ضرورة فلما تبين نفقة نفقة نفقة نفقة واقامة الميرة والاعيان
 وفي ذكره لكتابنا عن هذا ان ما يملك بالفرقة بنفقة نفقة نفقة نفقة
 واقامة ما يكون شعائر الاسلام ضرورة بخلاف الزكوة فان الاصل فيها الاداء
 خفيتم وقال الله ثم وان خفيتمها ونفقتها نفقة نفقة نفقة نفقة نفقة نفقة
 الميراث ان الله انى بالدفع اليهم النفقة عليهم سقط عنه لانه بما عليهم من البغاة
 فراء وان خرج الامام ابنته من المائر بين نفقة هذا فان قال لا بد من اعلام
 النفقة عليهم وانما لا خفاء في الزكوة جباية خاصة كالصلوة فلا بد من الاتيان
 الخاصة ولم يجد علم ان العبارة المذكورة في البداية مذكورة وانما يعرف
 الفراء ولا يعرفها اليهم وفيه ان الله بالدفع والنفقة عليهم سقط عنه وكذا الله
 في كل سلطان جاز لانهم بما عليهم من البغاة فراء والاولى انهم فعليه ان شاء الله
 في هذه الرواية انه هل بينهم منها الا سقطت الزكوة عن المطلق نظر الله ودفعها للزواج

به عنه وأهل هذه الرواية ولا بد من أن يحجب الخليل وأهل الجواز أن يأخذوا
 ويعرفونها الأصحاب جهم ولا يعرفونها إلا العزاة لساويل أنهم قراءوا فانظر إلى هذه
 التي أنقذت في الأيمان كمن أنقذ أكثافه فكيف هذه الرواية فسوق لعلاء الهراء
 أنقذ العزاة والركوة بالصنف العلوية بل فرض عليهم ذكره وحكم بكفر من أنكره والصنف
 أطلقه من أن فرض الاعوية في أنقذ الخادعة من الأرض انصافا بمضاعفة فيمنعها
 الحاكم التهم وأخذونها جبراً أو قسراً وبغير قذفها كما هو عادة أهل الأسراق ولا بد
 في ما لا يوجب الثقل على المرأة ما على الرجل منهم تغيب بكسر اللام أبو ثعلبة والنسبة
 الهاء تغيب بفتح اللام يستجاش الغنى الكثرة في أبقاها قالوا بكذا في الصحاح وتغيب
 فتم من تركه العرب طالبهم عمره من عمة بالخزينة فابعدوا ثانياً بطل الصنف بمضاعفة
 فصفوا على ذلك فقال عمره من هذا جبريتكم فصح ما سئمت فلما جرد الصنف على
 صنفه كوة السهم لا يأخذ من أبقاهاهم ولا يأخذ من أبقاهاهم كل شيء من معان البرية
 للنفقة على النساء وجاز أن يبعها لغيره وأكثر منه والمنصب الذي نصيب الأصل
 في هذه الماهة السامية لوجب الركوة والوصف بشرط لوجب الأمانة فاذ لو وجد
 السبب يصلح الأمانة لم يجز أن لم يجز فاذ أوجبنا النصيب بفتح الأمانة قبل الأمانة وإذا
 كان له نصيب واحد كما في درهم مثلاً فبذلت لك أكثر من نصيب واحد حتى إذا أملك المالك أكثر

الاول كذا بعد الاداء اجزاء ما اوتى من قبله اما ان لم يكن فيها اتصال بفتح الاء وهو
 لذلك غير عزمها متعلقا لا وللنفقة ما شئت درهم كل عزمها سبعة مثاقيل اعلم ان
 هذا الوزن ليس وزن كبوة وهو ان يكون الاداء سبعة اجزاء من الاجزاء التي يكون
 المتعلق عزمها ان يكون نصف مثقال وعشر مثقال فيكون عزمه درهم بوزن
 ثمانية والمثقال عزمون فيراطوا الاداء اربعة عزم فيراطوا الفهرط مائة
 في مائة وعشرون وربعه وعرض بخار في ثمانية نصاب من اقداما معوما بالافاق للنفقة
 اربعة عزم اي اذا كان النصف درهم النصف للنفقة فم عرض بالدرهم وان كان بالثلاثة
 رافعة فثبت بها ثم في كل عزم اذ على النصاب حساب به اعلم ان الركوة لا يجب
 في الكسور عندنا الا اذا بلغ عشر نصاب فاذا زاد على ما في درهم اربعون درهما
 زاد في الركوة درهم واذا زاد على ثمانون درهما زاد درهمان ولا شيء في الاقل ووثق
 على فضة وما غلبت عليه بعموم ونقصان النصف في السطح كذا في النكاح في اول
 عزمها ودينار ثم نقص في النصف ثم ثم في آخر السطح كذا في الركوة وبضم الاء
 الغنية والعروض اليها بالقبض كذا عند ابي حنيفة درهم واما عند ما في الغنية الارب
 والنصف ما الاجزاء حتى اذا كان له عزمه ودينار وسبعون درهما فثبتها عزمها كعزمه
 ما عند ما اذا كان له عزمه ودينار واربعة دراهم كعزمها فثبتها ما عند ما فللمن

بالاجابة انما عند ابي حنيفة مع فائده وندم ان كانا فمعه عداوة وناظر فظاهر وان
 كان اكثر فكذا لو وجد نصا بالنسبة ما جئت القيمه فنجيبه كونه وانما كانت اقله
 فمعه عداوة وناظر اكثر من فمعه عداوة وندم ضرورة فنجيبه باعتبار وجود نصا بالنسبة
 من حيث القيمه **باب العاشر** في بيان نصيب المالك على الطريق لاخذ صدقه
 النجار وصدق مع البهيمن من اكثر منهم خامس المالك او الفراع من الدين او ادع امانا
 فغيره بقرعة غير السوايم حتى اذا ادعى الاداء الفاعلة بقرعة السوايم لا يصدق او
 ليس في السوايم اداء الا الفاعلة لا تأخذ منه السوايم وبقرعة المصروف او العاشر
 اخر وجدة السنة انى اذا ادعى ادائه لا عاشر آخر والحال ان عاشر آخر موجوده
 في هذه السنة بلا اقرار البراءة ان لا يشرط البراءة من الآخر بل يصدق
 مع البهيمن وما يصدق فيه المسم صدق فيه الذي لا يلزم الا في فقه لا يفيده
 ولان اذا ادعى لحي ان هذه الامة ام ولدك يصدق ولا يأخذ منه كسبا واخذ
 من المسم ربه عداوة من الذي ضعف من لحي العداوة بالبحر ما به نصا باولم علم
 قدوما اخذت ان لم يعلم قدوما اخذت من اهل لحي طيب اذا امر تاجرنا عليه ولما علم
 اخذت مله ان كان بعضا لا كذا انما علم قدوما اخذت من اهل لحي طيب فها من
 باخذت من لحي مثل ذكرنا ان كان بعضا لا كذا انما علم انما اخذت من اهل لحي طيب فها من

في اذ انما كانا
 وندم انما كانا
 وندم انما كانا
 وندم انما كانا
 وندم انما كانا

ان اخذت من

فها من انما اخذت من لحي طيب فها من انما اخذت من لحي طيب فها من
 البهيمن عالم يبيع النصاب ولا يأخذ كسبا من انما اخذت من لحي طيب فها من
 راجع الى انما اخذت من لحي طيب فها من انما اخذت من لحي طيب فها من
 وندم انما كانا فمعه عداوة وناظر اكثر من فمعه عداوة وندم ضرورة فنجيبه باعتبار وجود نصا بالنسبة
 من حيث القيمه **باب العاشر** في بيان نصيب المالك على الطريق لاخذ صدقه
 النجار وصدق مع البهيمن من اكثر منهم خامس المالك او الفراع من الدين او ادع امانا
 فغيره بقرعة غير السوايم حتى اذا ادعى الاداء الفاعلة بقرعة السوايم لا يصدق او
 ليس في السوايم اداء الا الفاعلة لا تأخذ منه السوايم وبقرعة المصروف او العاشر
 اخر وجدة السنة انى اذا ادعى ادائه لا عاشر آخر والحال ان عاشر آخر موجوده
 في هذه السنة بلا اقرار البراءة ان لا يشرط البراءة من الآخر بل يصدق
 مع البهيمن وما يصدق فيه المسم صدق فيه الذي لا يلزم الا في فقه لا يفيده
 ولان اذا ادعى لحي ان هذه الامة ام ولدك يصدق ولا يأخذ منه كسبا واخذ
 من المسم ربه عداوة من الذي ضعف من لحي العداوة بالبحر ما به نصا باولم علم
 قدوما اخذت ان لم يعلم قدوما اخذت من اهل لحي طيب اذا امر تاجرنا عليه ولما علم
 اخذت مله ان كان بعضا لا كذا انما علم قدوما اخذت من اهل لحي طيب فها من
 باخذت من لحي مثل ذكرنا ان كان بعضا لا كذا انما علم انما اخذت من اهل لحي طيب فها من

في اذ انما كانا
 وندم انما كانا
 وندم انما كانا
 وندم انما كانا
 وندم انما كانا

ان اخذت من

في جميع الاصناف فيعطى من كل صنف كسره لان اقله ليح كسره او حتى نصفه اذا
 دخل اللام على الجميع ولا يكتفى عليها على العهود ولا على الاستغراق براد بها لا
 بغيره وبطلان بغيره كما في قوله لا تحل كذا النكاح بعد فرائضه والاداء ولا الاكل
 لانه اذا اراد ان ينفق فلا بد ان يبراد ان جميع الصدقات التي في الدنيا لجميع
 الاخر فلا يجوز ان يبرم واحد وليس بمتناه وسع احد على ان اراد بجميع
 الصدقات لجميع هؤلاء لا يجب ان يعطى كل صدقة بجميع الاصناف ولا ان يعطى
 ثلثه من كل صنف فصار كسره الصدقة للفقير والمساكين الى اخره ولا يرد
 ان الصدقة مقبولة على هؤلاء لانها انما هي على الاحصان في اصناف الفقير
 لا شكره بطلب عليه كم الصدقة فيجب ان يكون مقسوما ايضا على ما اذا قال
 ثلثي مالي للفقراء والمساكين فعمله ان لا يراد بيان المرقى لا الصدقة لا الربا
 مسجد وكنتيت وفضاء دينه ونحوها بحيث لانه لا بد ان يملك احد المستحقين
 قال في الحنفية فيعبر في الكل او البعض فليكن ولا الى من بينها ولا اذا اوردت
 ان لا يعطى اصله وانما على وفرة وانما سفل ولا يعطى الزوج فوجبه ولا الزوج
 ولا غلوكه ان غلوكه المذبح وبعد اعنت بعضه وغنى وغلوكه ان غلوكه الغنى

والمراد غير المكاتب ان يكون بقدرة المكاتب وطاقة ان ينفق الغنى وبينهما حكم
 الاكل والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
 ولا الذي وجاز غيرهما البهائم جازا ان يعرف الى الذي صدقة غير الزكوة دفع الى
 كسره مفرقا ببيان ان فدية المكاتب بعد ما وانما بان غنى او كسره او انما ابواه
 كسره او يملك لم يجد خلافا للابن يوفى وجب دفع ما ينفق من السواك اليوم وكسره
 دفع ما في ذمهم الى فقير غير مدبرون ونفقتا الى يدا اهل الاله فربما اولى بهما
 اهل بيته **تارة صدقة الفطر** صدقة الفطر من يراود فقير او سوي فقير
 او يملك يملك الذي في يده او يملك الذي في يده او يملك الذي في يده او يملك الذي في يده
 او يملك الذي في يده او يملك الذي في يده او يملك الذي في يده او يملك الذي في يده
 القناع كسره في ثمانية اطلاق قد رتب اليه اطلاق في الحج وهو انما هو في ثمانية
 وانما قد رتبها الفقة الشافعي بين حجابها غطاء وصغر الخلق لا وكان في ثمانية
 في الجوز فانما الشافعي فيها ثمانية عشرة واني قد وزنت الحاشي والسبع والخطة
 بجدة الكثرة والشعر جعلتها في المكاتب في كل اقل من الخطة والخط من الشعر
 فانما المكاتب الذي يملك ثمانية اطلاق في الحج بملكه باقل من ثمانية اطلاق من الخطة الجدة
 الكثرة فانما لا حوط ان بعد القناع بثمانية اطلاق من الخطة لانه ان قد رتب باخطة

نسو المراء

الكتبة على ما يجعل فيه ثمانية اقطار من مثل ذلك الخطة علماء بياوان كان علماء
بافلية فكان ان كانت الخطة مستقيمة لكن ان قد ربي لي يكون اصغر من الاول والاسم
فيه ثمانية اقطار من انواع الخطة فيكون الاول اصغر ثم اعلم ان هذا النوع

هو الصالح العراقي واقام الجازي فهو عسرة ارجاه وقلت على فالوايب عند السان
منه لفظ ضاع في الجازي وعنده نصف من اللوايح ومنوان على ان مانه ومانو مانه
ومنوان بر جاز حلالا لمجد فان عنده لا يدا ان بعدد ما كبيل واداء برنو موضع
اللفظ ضاع

يرد المثلثاء أحب وعندنا يوسف الدراهم أحب ويجب على كل مسلم
له نصاب الزكوة وان لم يتم وقد ذكرنا في اول كتاب ان النصاب يحل
مع الثمنية او السوام او نية التجارة فمن كان له نصاب الزكوة
اي نصاب فاضل عن حاجة الاصلية فان كان من احد الثمنين
والسوام او مال التجارة فيجب عليه الصدقة وان لم يحل عليه لحو

وان كان من غير هذه الاموال كدار لا تكون للسلطنة ولا للتجار
وقبضها تبليغ النصاب يجب بها صدقة الفطر مع انه لا يجب

خبرنامه

وكان الزكوة والكسوة طلبة النماء بخلاف وجوب الزكاة لنفسه وطلبه القدر وخادمه ملكا
ولو لم ير اذ ام ولد او كافرا الا الزوجة وولده الكبير وطلبه الخبز بل حاله ومكانه لا يبطى

[illegible]

عنه الشافعي في غروب الشمس في الصلاة أو ولد فيها ليبي عليه من
والله ما في ولد خلافاً فاشافعي فانه يبي عليه لانه ادركه وقت الغروب او اسلم

او ولد بقدره ان بعد طلوع الفجر فانه لا يجب عليه اجماعا ما عدا ذلك لانه لم يدرك وقت
الطلوع وما عدا ذلك لانه لم يدرك وقت الغروب وانما قدس جاز بطلان فصل ^{منها}

وَمِنَ الْوَدْبِ تَحْمِلُهَا وَلَوْ خَرَّتْ لَا تَسْقُطُ **كِتَابُ الصَّوْمِ** هُوَ تَرْكُ
الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْأُطْعَمِ مِنَ الصُّبْحِ إِلَى الْمَغْرِبِ فِي أَيِّ لَيْلَةٍ وَصَوْمُ رَمَضَانَ فَرَضَ

عَلَى كُلِّ نَفْسٍ كَلْفٌ أَدَاءٌ وَقَضَاءٌ وَصَوْمٌ لِلنَّيْزِ وَالْكَفَّارِ وَاجِبٌ وَغَيْرُهَا تَقُلُّ
وَكُفْرَةُ الْهَدَايَةِ إِنَّا صَدَقْنَا رِضْوَانًا فَرَضْنَا لِنَفْسِنَا ثُمَّ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ وَعَلَى

فرضية انعقد الاجتماع ولهذا البكرا حاجة والنفذ واجب لئلا يفسد

شهادة وفاة

في اذنه جاز او دخل غبارا او دخان او قباب في حلقه لم يفطر والمطبوخ والثلج
يقسمه المصنف والخطي منسوخا او بهيمة او في غير قربة وفيه التخييل او قيل

او ليس ان الزل فقه والافلاكل من بين اسانه مثل الحقيقه فقط توافقه منها لا في شئ
الا اذا اخرج من القدر بعد اكل الشهد بالافه باليه وضع الثاقا والودع باله
يستعمله الا اذا مضى فانه ينال في فقه بالخصه وفيه كبر عادا او ابدى

في كمالها وعند محمد بن ميمون باعادة التخليل لا عند الكسيري او اذا اذ الغني في التغير
عند يوسف الكسيري ان حلاء الغم وعند محمد بن ميمون في اعادة الكسيري في الثاقا
وفي عود التخليل لا في الثاقا وفي اعادة التخليل لا في يوسف خلافا لحدوده

عود الكسيري لا عند يوسف لا عند محمد وكراهه الذوق ومضغ من الاطعام من ضروره
والثقله ان لم يات في الاكل في كل من السواك ولو عشا امره في فقه
ان في يوم اذكره عند عليا لانه يترك في كل يوم فيخرج فان عجز عن الصوم ففطر او

فطره لم يسكنه كالفطره ويصح ان يذره وحال او مرضه خافضا على نفسه بالاول
ومر بين خافي فبادره مرضه والبال في فطره او فقه بلا فدية قبل اكل الاطعام
بحقق لم يمتعه تجربت نفسها للارضاع ولا في اللولاء اذا لاجب عليها الارضاع

ويجوز في الخاويله تصغير خلق فدية ان تغير رايه
خلقون كذا بالانوار

الوضوح بعد رمضان خمس ايام فقام

انهم لو كان على الاطعام رضاء على وجوب رضاء فقه الاجازة لو كان قبل رمضان
بكل الاطعام وكذا لو لم يكن قبل رمضان بل يوم من نفسه في رمضان ينبغي لاجل
لها الاطعام اذا لاجب عليها الاجازة الا اذا اوجب الضرورة اليها اما الوالدان
لا يخلو لها الاطعام الا اذا ائتمت فيجب عليها الارضاء فيحل الاطعام ولو

كان في غير لافه احب ولا قضاء اما ان في سفره او مرضه ان لاجب الفدية
واما في نوافلهم ثم مات في ذمة عنه ولهم بعد ما فات اياها من بعده
والا فقه ما ان يذره الصحة والاقامة فانه اذا كانت عشرة ايام فاقام
بعد رمضان في ايام ثم مات فعليه فدية عشرة ايام وسقط لها الا بها

ويصح في الثلث فدية كل صلات كصوم يومه او الصحيح وعند الكسيري
فدية صلاته يوم واحد كفدية يوم ويصح رمضان وصلا وفه فاقامه
اخر صائمه في الاوله فلا فدية او عند الكسيري فيجب الفدية ولا يصوم

ولا يصح عنه ولية ووليهم صوم بقل سرع فيه اداء وقضاء ان لاجب عليه
انما فانه اقر فعليه القضاء الا في ايام المنهية وهي عشر ايام عيد الفطر
وبعد الاضي مع تلكه بعده ولا يفطر بلا عذر في رواية ان السرا في صوم

في جميع النسخ قد اختلفت
في جميع النسخ قد اختلفت
في جميع النسخ قد اختلفت

الشوط لا يجوز الاظهار بل انما انبطل العمل في رواية اخرى في بيان الفضا
 خلفه ويأتي بعد صياغة هذا الحكم بمثل المصنف والضعيف والضعيفين
 بوجهين بل في وكاف السهم وحاشي طهرن وشراف قدس ولا ينفخ الا في الفضا
 واما في بقية النية اى اذ حدث هذه الاور في نهار رمضان في النية كونه
 اليوم لم يرد في النية كونه في نهار رمضان الذي ينفخ والكافر الذي اسلم بعد
 الاصلية في اول اليوم فلم يجر اداؤه ولا يجب الفضا وان كان اقبلوع والاسلام
 قبل نصف النهار فنوبيا الصوم ثم اكلا نوبيا في الفطر ثم قدس الصوم في
 وقتها صح وفي رمضان يجب الضيق في وقتها بوجهين في النية وفي صح يرجع الى الصوم
 كما يجب الايام على انهم سافروا يوم منكم لو افطر في الفطر فيهما انما قدس
 وسواهما وفيه اياها على غير ما لا يكونا حدث فيه ولا ينفخ الا في اياما
 لم يوجب في النية نهاره اليوم الاول نهار اليوم الاول فالظاهر انه قدس الصوم
 فيه اولا ثم اذا لم يذكر انه قدس يومه لا اياما اذا علم انه قدس فلما ذكره القصة
 وان علم انه لم يوجب فلا يكون في عدم القصة ولو جاز كل يوم نصف فاما افاق
 ففي حاشية سمولو بلغ مجتزا او عافلا ثم حين في ظاهر الرواية فيجب اذا اشرق

نهار رمضان

شهر رمضان استعمل الصوم وان لم يفرق لابل يجب عليه الفضا ولا فرق في هذا
 فيما اذا بلغ مجتزا او عافلا ثم حين في ظاهر الرواية فيجب اذا اشرق
 مع انه لا يكون مستغرقا في الصوم اذا اتصل بالنية في الصوم فلهذا ينفخ في
 وقتها فيكون في نية الضيق وفي غير مستغرقا اذا اذن اقبل الكيل في راحة
 فما جرب فلا بد ان يكونا مجتزا في الصوم في يوم العيد واما في النية في
 او يصوم السنة صح والظاهر ان الايام وفضا ولا ينفخ الا في الفضا
 النذر والشرع في هذا الايام فلا يلزم بالشرع لانه متعقبة وبذلك ينفخ
 اذا كان لا ينفخ في النذر ان لم ينفخ في النذر لانه لا ينفخ في النذر
 ونوبيا ان لا يكونا مجتزا كما لا ينفخ في نوبيا او نوبيا لا يكونا مجتزا
 مجتزا وبذلك كفارة في ايام الفطر واما نوبيا او نوبيا المجتزا في نية النذر
 كما لا ينفخ في نية نوبيا او نوبيا المجتزا في نية النذر
 في الاول وعين في السنة المراد بالاول ما اذا انفخا وبالنسبة ما اذا انفخا
 وتعلم ان الاول ما اذا لم ينفخ في نوبيا او نوبيا المجتزا في نية النذر بل في النية
 او نية نية او نوبيا المجتزا في نية النذر او نية نية في النية جعل المجتزا

في وقتها في نية الضيق وفي غير مستغرقا اذا اذن اقبل الكيل في راحة
 فما جرب فلا بد ان يكونا مجتزا في الصوم في يوم العيد واما في النية في
 او يصوم السنة صح والظاهر ان الايام وفضا ولا ينفخ الا في الفضا
 النذر والشرع في هذا الايام فلا يلزم بالشرع لانه متعقبة وبذلك ينفخ
 اذا كان لا ينفخ في النذر ان لم ينفخ في النذر لانه لا ينفخ في النذر
 ونوبيا ان لا يكونا مجتزا كما لا ينفخ في نوبيا او نوبيا لا يكونا مجتزا

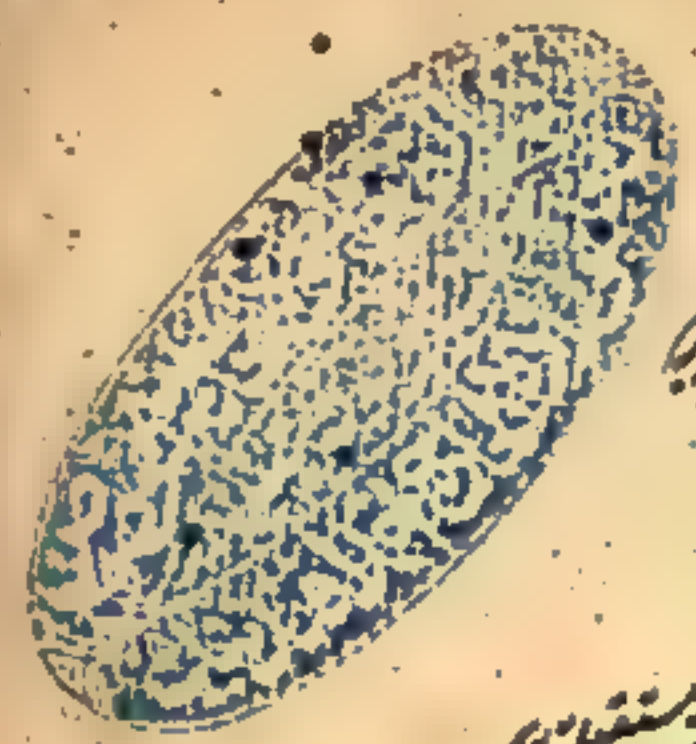
١
 لا انا حرام ولا الاستعلاء ^{بشيء من} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 اليهود والكبر والافتخار ^{والمعنى} ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 التلبية ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 وحملها ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 واستلم ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 وهي ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 ثم قبله ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 طواف ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 الطائف ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 الا هذا الجانب ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 التي ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 وراء ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 وهي ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 انهم ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}

وهو الموضع في الموضع المبرور
 في لانه حط من البيت اي كبر
 وليس في لانه حط من اي من
 هذا

انما هو في لانه حط من البيت اي كبر

بهما

٨
 يدها ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 التقط ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 الكعبة ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 وحملت ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 بعين ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 اسم ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 في البيت ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 الكعبة ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 حتى ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 المؤقة ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 في الطواف ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 سرعا ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 وكان ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}
 السب ^{في} ^{الجموع} ^{بنفس الميم} ^{الاول} ^{وكسر اللام} ^{وعلى الكس}



من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل
 فاذ انظرنا صانعيها والبداهة الابل والبق هذا عندنا وعند الكافة فالبديهة
 من الابل فقط **باب القربان والتحقيق** الزايف افضل مطلقا من افضل من
 النسخ والافراد ويؤان بهل حجة وعمره من اليفات مع الاملان روي القيد
 بالكتابة ويؤان بعد الصلح ان بعد الشفع الذي ينسج من ردا الاحرام الامم الى الابد
 والجمرة بغير كماله انفسه بما في نطاق للجمرة بسبع برميل والكتابة الاولى في
 حطب ثم في كماله انفسه بما في نطاق للجمرة بسبع برميل والكتابة الاولى في
 شوطا بسبع لجمرة وسبعة لظلال القدم الحج ثم بسبع لجمرة والجمرة لانه آخر
 الجمرة وقدم طواف القدوم وفيه للفران بعد ركني مع الحوائج فاصام عليه
 عرفة وسبعة لجمرة انما ساء ان بعد ايام الشرب يفران فانك السابعة لجان الفكر
 فان يوقف قبل الجمرة بطلت ان الجمرة وقفت ووجب دم الرقص سقط دم الفران
 والنسخ افضل من الافراد ويؤان يجرم الجمرة من اليفات ثم انفس الحج ويطوف
 ويجلث او يفسر ويقطع النسيئة في اول طوافه ان في اول طوافه لجمرة ثم احرام
 بالحج بدم التروية وقبله افضل وحج كالحرف والامة برميل في طواف الزيادة

يلحقها
 النسخ البديهة
 طواف الزيادة في السنة الثانية
 طواف الزيادة في السنة الثانية
 طواف الزيادة في السنة الثانية

من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل

من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل

من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل

ويؤان بعينه لانه اول طواف الحج بخلاف الجمرة لانه قد نسج جمرة ولو كان قد
 التفت بعد احرام الحج طاف ونسج قبل ان يرمي جمرة برميل في طواف الزيادة
 ولا نسج بعينه لانه قد ان في الجمرة ووجب ولم نسب الاطعمة عن واما في حرام
 كالفران وجمادى صوم السنة بعد احرامها لا قبله واما حرامها احب اعلم
 انما شهر الحج وقت الصيام والكسب بعد احرامها كحرف السبب وهو الاحرام
 وكذا في الفران كمن التاخير افضل وهو ان يصوم السنة مشايخه اخره عرفة
 وان ساء السوق وهو افضل احرم ويسانى بهديته وهو اول من التحليل التحليل
 حايث لكان التحليل اوله في ولايته بهذا على انه يصير بالتحليل محرمان في قدر
 قبل هذا الباب انه لا يصير بالتحليل محرمان بل لا بد من الثانية او فعل بغير
 مناهية وهو التقليد وكثرة الاستعداد وهو شئ شامها من الالبسة وهو الالبسة
 انما الالبسة بالصبغة فانما الالبسة ثم قد طعن في جانب البسار فصد او في جانب
 الالبسة الثاني والاصح انما كرهه لانه مله وانما نعه اليه ثم
 لانه لا يلبس بها كانوا لا يستعملون من غير هذه الالبسة او قبل ان كرهه استعد اهل
 لغانه لمبا الغنام فيه حتى جاني من البركة انه وقبل ان كرهه ايت رة على التقليد

من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل

من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل

من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل
 من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل
 من اجل ان لم ينسج مع البديهة ولم يتفكر بل يتبعها لا يصير ما عليه بل

ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى
 يخلل من إتمام التزويج أو التمتع التزويج فاقبله أفضل وحلف يوم الخوف من إخلاله
 وأما من شرط أن لا يخلل من العدة ولا يخلل من إتمام التزويج فاقبله أفضل وحلف يوم الخوف من إخلاله
 والمدة من شرط أن لا يخلل من العدة ولا يخلل من إتمام التزويج فاقبله أفضل وحلف يوم الخوف من إخلاله
 وأما من شرط أن لا يخلل من العدة ولا يخلل من إتمام التزويج فاقبله أفضل وحلف يوم الخوف من إخلاله
 والمدة من شرط أن لا يخلل من العدة ولا يخلل من إتمام التزويج فاقبله أفضل وحلف يوم الخوف من إخلاله
 وأما من شرط أن لا يخلل من العدة ولا يخلل من إتمام التزويج فاقبله أفضل وحلف يوم الخوف من إخلاله
 والمدة من شرط أن لا يخلل من العدة ولا يخلل من إتمام التزويج فاقبله أفضل وحلف يوم الخوف من إخلاله

هذا هو الحق لا خلاف

هذا هو الحق لا خلاف

هذا هو الحق لا خلاف

لأنه كما لا يخفى من جهة واحدة ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى
 الأول ما لا يخفى من جهة واحدة ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى
 أي من العدة ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى
 أي من العدة ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى
 أي من العدة ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى
 أي من العدة ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى
 أي من العدة ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى
 أي من العدة ولا يخلل منها أي من العدة وهذه عند سوان الهدى أما أن لم ينفذ الهدى

هذا هو الحق لا خلاف

هذا هو الحق لا خلاف

هذا هو الحق لا خلاف

هذا هو الحق لا خلاف

هذا هو الحق لا خلاف

هذا هو الحق لا خلاف

هذا هو الحق لا خلاف

سبب تعاقب حرمة حرمة وان كان مما لا يثبت النكاح عادة فان المهر انما
 فلا شيء فيه لما ذكرنا وان لم يثبت النكاح فغيره فعام في هذه الاقسام اربعة
 ولا يثبت الا في قسم واحد وعلم ايضا ان النكاح بعد الانكاح يكون لا فاداه في الحكم
 عما ذكرناه فان كان النكاح بعد المهر لم يكونا فاداه في هذا المقام اذ في صورة
 وجوب النكاح لو كان على ما في هذه النكاح واجبة في النكاح في النكاح
 هذا الضمان واجبا غير سبب تعاقب حرمة حرمة ولا صوم في اربعة ان لا
 صوم في فح حرمة حرمة وحلية وقطع حلية ونجاسة ولا يرى النكاح ولا
 يقطع الا الاذن وتقتل قبل او اذ اده صديقه وان قلت ولا يقطع الا
 وحدها وعقوب وجبة وفارة وكاب غفور وجوبه ونكاحه ونكاحه
 وسبب حلال فاداه ان شاء الله والبقرة والجليلة والبط الاطلى واكل ما
 حلاله حلاله ولا يلازم حرمة وامرأة من دخل حرمة بعد ارساء ورد
 بغير ان في اربعة اقسام التي اربعة اقسام بعد دخول حرمة في النكاح
 في يد المهر والافراد كسب الحرمة ان في يد المهر في فاداه المهر
 باعه من حرمة او حلال لا يصيد في بيته او في فقهه انما حرمة انما حرمة

فان اذا افترقا في بيته ففترقا وان كانا في بيته ففترقا
 على الارض وقطعا وان كانا في بيته ففترقا

انما لا يملك
 انما لا يملك

انما لا يملك
 انما لا يملك

وغيره

في بيته او في فقهه انما حرمة انما حرمة
 الا حرمة لا يملك في حاله في النكاح وحاشا فقهه بخلاف من دخل حرمة
 فان النكاح فيه على حرمة حرمة فيجب ترك التعرض له ومن ادخل حرمة
 حرمة انما حرمة حلالا لا يملك في الاكل فاقبل حرمة حرمة فكل حرمة حرمة
 انما حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
 الا يجوز الوقت على حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
 الميثاق احرام واحد وسبب حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
 حلالا فان كان حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
 الحن والحل واحد باع الحرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
 اكل من حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
 طيبة افرقت من حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
 ولدت لم يجرها اقل في بيدها والحرمة وجاوز وقتها ان يفسد حرمة حرمة
 لم يجرها اقل في بيدها والحرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة
 في تجاوزها الميثاق على حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة

انما حرمة حرمة

انما حرمة حرمة

انما حرمة حرمة

انما حرمة حرمة

فان اذا افترقا في بيته ففترقا وان كانا في بيته ففترقا
 على الارض وقطعا وان كانا في بيته ففترقا

انما لا يملك

انما لا يملك

وان قيل الاولى وحدها جازمه **نذرجا شيئا منه حتى يظوفى النرض**
 اي بعد طواف الزيادة جازله ان يركب **استرى حارية** تحريمه بالاذن
 له ان يخلها بقدر شعرا او نعام ظفر ثم يخلص و هو اولى من ان يخل بجماع
 قوله بالاذن متعلق بقوله تحريمه اي احرمت باذن المالك حتى لو احرمت
 بلا اذن له اعتبار له **كتاب النكاح** هو عقد موضوع على المصلحة **الاستنشاء**
 اي خلل الاستنشاء الرجل من المرأة فالتعذر ربط اجزاء الشرع اي الاجابة والنقض
 مع ذلك الارتباط وهو الارتباط وانما قلنا بهذا لان الشرع جرح الاجابة
 والنقض فان كان عقد النكاح الامور اخراجه كالمشروط وكمها وقد ذكرنا الحرامات
 في شرع التمتع في فصل النهي كالباع فان الشرع حكم بان الاجابة والنقض
 الموجودين حيث يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل شرعي يكون ملكا شرعي
 انما في ذلك الموضع هو الباع فالمراد بذلك الموضع المربك من الاجابة والنقض
 مع ذلك الارتباط الشرعي لا في الباع هو مجرد ذلك الموضع الشرعي والى الاجابة
 التي لا تكون بتم البعض لان كونها بناء ذكر ولا تكون ان لا يخلها اربابا لعنف
الاستنشاء **الاستنشاء** **الاستنشاء**

الاستنشاء عبارة في اللغة التمسك
 بالشيء والتمسك في الشرع هو التمسك
 بالشرع والتمسك في اللغة هو التمسك
 بالشيء والتمسك في الشرع هو التمسك
 بالشرع والتمسك في اللغة هو التمسك
 بالشيء

الفاعلية المتعاقدة ان والمأوية الهياك والتبقي والصورية هو الارتباط
 المذكور الذي يعبر به الشرع وجودة والفائدة المصالح المتعلقة بالنكاح ولما
 قلنا عقد موضوع لان البيع والهبة وفيها يثبت له ملك المتعة كذا
 غير موضوع له فلهذا يصح البيع وكذا في كل الاجل الاستنشاء بخلاف النكاح
 وهو ينعقد بايجاب وتبقي لفظها محض كزوجت وقروفت او وامر
 واستقبل كزوجتي فقال زوجت وان لم يعلم بمغايه **الاستنشاء** **الاستنشاء**
 الشرعي المذكور والمراد بالسبيل الامر وفيه زوجتي خذني مفعول نحو زوجتي
 يشك او تفكر واعلم ان زوجتي ليس في الحقيقة اجابا بل هو وكيل ثم قصه في اجاب
 وتبقي فان الواحد يتولى طرف النكاح بخلاف البيع فانه اذا قال بغيره في البيع
 فقال بغيري لا ينعقد البيع لان بيعا شرعيا فان الواحد لا يتولى طرف البيع
 وذكر لان حقوق العقد ترجع الى العاقدة بالبيع وانما النكاح فحقه في بيع
 المأوية والزوجية والعاقدة ان كان غيرها فهو سفيح محض **وقولها**
واو اريدت ببله يم وبغيره في كل اي اذا قيل للمرأة **خو** **شبين** **راين**
 لا يخلان واو في قال دادم قال لاخر بغيره في قال بغيره في جذق ليم
الاستنشاء **الاستنشاء** **الاستنشاء**

الاستنشاء
 الاستنشاء
 الاستنشاء

وبغيره في
 وبغيره في
 وبغيره في

۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

وعند غيرنا ابن الزوجين ولبنه اعدا كما لا يظهر منها ان ادعى القريب من اي اذ انك
 حضورا من ابن الزوجين فان ادعى بولم تقبل شهادة ابنه كما اذا ادعى المرأة تقبل
 منها وان كان عند ابن الزوجين الا انك لا تقبل شهادة زوجها وان ادعى الزوج تقبل
 من كانه من ذرية عند ذين ولم يظهرهما ان جحد من فان شهادة الكافر على المسلم
 لا تقبل وان ادعى المسلم تقبل من امره ان يحد في حقه عند من حضر ابوهم جميع
 والا فلا من فان الاب اذا كان حاضرا يستعمل عبارة الوكيل الى الاب فصار كان الاب
 عاقل الوكيل مع ذكر المرحوم بشان من كتاب يحد بالغة عند فروان حفرت من
 فصار كان البالغة عايدة والاب في ذكر المرحوم بشان وعبارة المختص بهذا الوكيل
 من هذا ان حفرت من كاتوني ان حفرت من كاتوني بالغة من وطهر على المراء اصلية ومركبة
 واحتمت بنتها وبنت اخيه وعمة خالته وبنت زوجة وطقت وام زوجة وان لم توطأ
 وزوجة اصلية ومركبة من لفظ المحرم ومركبة اصلية وفروع اصلية القربى وصليته
 لفظ البعيد فالاصل القريب الاب والام ● وفروعها الاخوة والاعوان وبنت الام
 والاعوان وان شئت فيحرم جميع هؤلاء والاصل البعيد الاقباد والجدان فيحرم بنات
 هؤلاء والصليته اي النعمان والخاله لاب والتم اولاد اولادهم وكذا عمات الاب والام

لَا يَنْفَعُ عِبَادَةَ النَّاسِ وَأَمَّا السُّلْطَةُ الْكُفْرُ فِي ظَاهِرِ الرُّوَابِ الْعَلَامِ مِنْ غَيْرِ كُفْرٍ يَنْفَعُ كَلِمَاتُ
 لَوْلَى الْأَعْرَاضِ أَيْشَاءُ فَيُحْيِي وَأَنْ كُنَّا أَجَازَةً رَوَابِ لَيْسَ عُنَايَةً لَا يَنْفَعُ م
 وَالْأَعْرَاضُ بِالْغَيْثِ وَلَوْ كُنَّا لَعَلَّمْنَا وَلَهُ الْأَقْبَارُ ثَابِتَةً عَلَى الْقَتْعِ نُونُ الْبَاقِ
 وَعَنْدَ الْإِسْلَامِ ثَابِتَةً عَلَى الْيَمِينِ نُونُ الْيَمِينِ الْبَكْرِ الصَّغِيرَةِ خَيْرُ الثَّقَاتِ لَا النَّيْبُ الْبَالِغِ
 الثَّقَاتُ وَالْأَكْبَرُ الْبَالِغُ لَا يَجِيرُ عِزُّهُ خَيْرُ عِزِّهِ الْيَمِينُ الصَّغِيرَةُ خَيْرُ عِزِّهِ لَا عِزُّهُ ثَمَّ

عندنا كل ولي فله ولاية الاجبار وعند الحق الولي المجهز بالنس كالاب وقد **م** ومنها انما هو
 وشخصها ومكانها بل هو من اذن ومنه رد حين استبداد او بعد بلوغ الخبر اليها
 بشرط شبهة الزوجية لا المهر فيها بل هو الصحيح **م** الضمير ضمير راجع الى المهر الباقية
 فان استاذنها الولي فكيف كان رضاها اذا ابلغ اليها خبرها فكيف كانت
 رضاها كمن بشرط شبهة الزوجية حتى لو لم يذكر الزوجية فكونها لا يكون رضا ولا
 بغير المهر **م** ولو استاذن غير هو في اقرب فرضا بالعدله كالبنت **م** استاذنها
 لا فيجب اولي بعد فالرضا لا يكون الا بالقصد كانه الشب **م** والراي انكارها بكون

وَقِيضُوا أَعْرَافَهُمْ وَأَوْخِشُوا أَعْيُنَهُمْ بِكُلِّ صَغِيرَةٍ مِنْ أَيْدِيهِمْ كَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ

فانك قد فعلت ما اردت

فَكَتَبَ وَفَالَيْتَ بَلْ رَدَدْتَ فَأَقُولُ فِي الْإِيمَانِ وَنَقِصُ عَلَى سَكُونِهِ وَلَا خَلْفَ إِنْ لَمْ يَزِدْ
 مِنْ وَهْدِ عَزَائِمِهِ بِنَاءً عَلَى أَلَمْ لَا يَخْلِفُ فِي التَّكَاثُرِ ٢٠ وَلِلْوَلِيِّ بِالْأَخِ الصَّغِيرِ ٢١
 وَلَوْ تَبَيَّنَ بِهَذَا إِقْرَأْ عَلَى قَضَائِكَ فَتَعْلَمُ أَنَّ رُفْعَ الْبَابِ أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ

وَأَن يَغْرِبَ فِيهِ الصَّغِيرُ أَن جِيئَ بِالْبَلْعِ أَوْ عَلِمَ بِالنَّكَاحِ بَعْدَهُ **س** أَنَّ إِنْ كَانَ عَالِمًا
لَبِثَ بِالنَّكَاحِ فَلَهَا النِّسَاحُ عِنْدَ الْبُلُوغِ وَإِنْ كُنْهُ يَكُونُ عَالِمًا فَلَهَا نِكَاحٌ جِيئَ عَلَيْهِ
بَعْدَ الْبُلُوغِ وَبِهِ ظَنُّهُ أَنَّ النَّسَاءَ فَإِنْ تَزَوَّجَ بَعْدَ الْبُلُوغِ لَا يَصِحُّ
عِنْدَهُ كَمَا دُرِّسَ أَنَّ الْوَلِيَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ لِبَسِّ الْأَبِ وَفِيهِ **س** وَلَوْ كُنْهُ حَجَرَ رَضَا بِهَا **س** أَوْ عِنْدَ
الْبُلُوغِ أَوْ الْعِلْمِ بِالنَّكَاحِ بَعْدَ الْبُلُوغِ **ف** وَلَا يَحْتَاجُ حِجَارًا أَوْ الْحِلْسَ وَأَنْ يَرْضَى بِهِ **س**
أَنْ يَأْخُذَ بِهَا فَإِنْ أَسْكَبَ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَوْ الْعِلْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا كَمْ تَعْلَمُ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ
يَسْتَلِمْ حِجَارًا فَإِنْ تَسَكَّوْتُ بِهَا يَجْزِلُ **ف** لَيْسَ تَعْدُوهُ حَقًّا **س** خِلَافُ الْحَقِّ
س إِنْ أَذِنَ اللَّهُ وَلَهَا نَوْءٌ يَسْتَلِمْ لَهَا خِيَارًا فَإِنْ كَمْ تَعْلَمُ أَنَّ لَهَا خِيَارًا رَجَعَتْ بِهَا عِنْدَ رِجَالِهَا

لا تفرحوا بغير العلم فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة
 فبالعلم لا تغزوا فإن قبله كله ضايع البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير مكفوفة
 بالشرائع قلنا إذا راحد الصبي والقيم فادع أن يجب علينا تعلم الإيمان وأحكامه

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written diagonally across the page.

[Faint handwritten Persian script, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب عليه من النكاح...

في النكاح بالاناء المصغر المتكامل في وقت الاستلام...

لغيره بانه في وقت النكاح...

فليس له في وقت النكاح...

وذا يانه فليس له في وقت النكاح...

في وقت النكاح...

والا فالحاجة الى المهر...

لذبحه في وقت النكاح...

الاولى لان العدة...

والثانية لان العدة...

فله بعد ذلك...

وهو في وقت النكاح...

وان كان...

او غير ذلك...

في جانب الزوجة...

هذا هو الوجه الثالث في بيان ما يجب عليه من النكاح...

في النكاح بالاناء المصغر المتكامل في وقت الاستلام...

لغيره بانه في وقت النكاح...

فليس له في وقت النكاح...

وذا يانه فليس له في وقت النكاح...

في وقت النكاح...

والا فالحاجة الى المهر...

لذبحه في وقت النكاح...

الاولى لان العدة...

والثانية لان العدة...

فله بعد ذلك...

وهو في وقت النكاح...

وان كان...

او غير ذلك...

في جانب الزوجة...

في وقت النكاح...

في وقت النكاح...

هذا هو الوجه الرابع في بيان ما يجب عليه من النكاح...

هذا هو الوجه الخامس في بيان ما يجب عليه من النكاح...

على وجه احدى وجهي
التي هي احدى وجهي
التي هي احدى وجهي

في صورة الزيادة على المزمع وخطوة بلا مانع وخطوة بلا مانع او غيرهما او طبعا كمن
يخرج الموطأ بهذا نظير المانع كمن يصرم رمضان واخرام يصرم او يفرق
نظير المانع المزمع موجودا اجنابا **يؤكد** ان تلك المنة مخلوقة مبتدأة
وتؤكد ضرورة واعلم ان المراد بالخلق اجمالا غير ما يجب لا يكون معا غائلا في مكان
لا يطلع عليها كغيرها اذ بها اول اطلع عليها بعد النظم ويكون الاول عالميا بانها
امر **م** مخلوقة مجبوبة او غير المجبوبة او غير المجبوبة في الاصل ونذكر ان اول
الخلق كالصوم فيها وخطوة **م** ان لا يكون مخلوقة صحيحة مع الصلوة المفروضة
فيكون ان كان الصلوة المفروضة كغيرها من الصلوة المفروضة فيكون
كان الصلوة المفروضة فيكون صحيحة مع الصلوة المفروضة فيكون
العدة في الكمال احشائي **م** اي حشائي كادري اني لم تخلو سواء وجد المانع كالن
وجوب كل واحد من العدة وجوب العدة **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م**
وخطوة اوله بوطء **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م**
سواء الا لما يستلزمها وطلعت قبل وطئ **م** المطلقات اربعة مطلقة لم نوطأ
ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد استلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ
المنة وطلقة وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ
انها اذا وطئت لم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ

في صورة الزيادة على المزمع وخطوة بلا مانع وخطوة بلا مانع او غيرهما او طبعا كمن
يخرج الموطأ بهذا نظير المانع كمن يصرم رمضان واخرام يصرم او يفرق
نظير المانع المزمع موجودا اجنابا **يؤكد** ان تلك المنة مخلوقة مبتدأة
وتؤكد ضرورة واعلم ان المراد بالخلق اجمالا غير ما يجب لا يكون معا غائلا في مكان
لا يطلع عليها كغيرها اذ بها اول اطلع عليها بعد النظم ويكون الاول عالميا بانها
امر **م** مخلوقة مجبوبة او غير المجبوبة او غير المجبوبة في الاصل ونذكر ان اول
الخلق كالصوم فيها وخطوة **م** ان لا يكون مخلوقة صحيحة مع الصلوة المفروضة
فيكون ان كان الصلوة المفروضة كغيرها من الصلوة المفروضة فيكون
كان الصلوة المفروضة فيكون صحيحة مع الصلوة المفروضة فيكون
العدة في الكمال احشائي **م** اي حشائي كادري اني لم تخلو سواء وجد المانع كالن
وجوب كل واحد من العدة وجوب العدة **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م**
وخطوة اوله بوطء **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م**
سواء الا لما يستلزمها وطلعت قبل وطئ **م** المطلقات اربعة مطلقة لم نوطأ
ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد استلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ
المنة وطلقة وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ
انها اذا وطئت لم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ

بعد ما سلم اليه المعقود عليه وهو البضع فيجب ان يعطيه شيئا زائدا على الواجب
وهي التي في صورة التسمية ومنه المثل في صورة عدم التسمية وان بطا شاف في صورة
التسمية فانه نصف المقتضى غير تسليم البضع فلا يجب لها شيء اخر وفي صورة
عدم التسمية يجب المنة لانها لم يخذ شيئا وان شفاء البضع لا يفتقر على المال
م وان قبضت الفاسية لم يمسها وبتة وطلعت قبل وطئ وجب بقضه **م**
لانها قبضت تمام الشيء ولم يجب الا النصف فيرد النصف والالف الذي وبتة
والف في ان الف الف لان الزيادة لا تفي في العدة والقبض **م** وان لم يقبض
القبضه بقضه **م** وبها الكل او ما في او وبتة عرض المهر قبل قبضه او بعد فلا **م** ان
لا يرجع عليها شيء وصورة هذا المسألة اننا ان لم يقبض شيئا **م** وبها الكل اي تم حطت
عزومة الزوجة **م** طلقة قبل الموطأ فلا شيء عليها لان حكم الطلاق قبل الدخول ان يستلم
نصف المهر وقد حصل على زيادة والمراة تخذ كيثا لردة البرخلان المسئلة الاولى
وهي التي قبضت الفاسية **م** طلقة قبل الموطأ فانه لا شيء عليها كادري ان لو كان المهر
عرضا قبضه **م** وببتة **م** او لم يقبض حطة فماتت **م** طلقة قبل الموطأ فلا شيء عليها
اقامة صورة عدم القبض فلما مر واما في صورة القبض فكذلك لانها وبها العرض

في صورة الزيادة على المزمع وخطوة بلا مانع وخطوة بلا مانع او غيرهما او طبعا كمن
يخرج الموطأ بهذا نظير المانع كمن يصرم رمضان واخرام يصرم او يفرق
نظير المانع المزمع موجودا اجنابا **يؤكد** ان تلك المنة مخلوقة مبتدأة
وتؤكد ضرورة واعلم ان المراد بالخلق اجمالا غير ما يجب لا يكون معا غائلا في مكان
لا يطلع عليها كغيرها اذ بها اول اطلع عليها بعد النظم ويكون الاول عالميا بانها
امر **م** مخلوقة مجبوبة او غير المجبوبة او غير المجبوبة في الاصل ونذكر ان اول
الخلق كالصوم فيها وخطوة **م** ان لا يكون مخلوقة صحيحة مع الصلوة المفروضة
فيكون ان كان الصلوة المفروضة كغيرها من الصلوة المفروضة فيكون
كان الصلوة المفروضة فيكون صحيحة مع الصلوة المفروضة فيكون
العدة في الكمال احشائي **م** اي حشائي كادري اني لم تخلو سواء وجد المانع كالن
وجوب كل واحد من العدة وجوب العدة **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م**
وخطوة اوله بوطء **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م**
سواء الا لما يستلزمها وطلعت قبل وطئ **م** المطلقات اربعة مطلقة لم نوطأ
ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد استلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ
المنة وطلقة وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ
انها اذا وطئت لم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ

في صورة الزيادة على المزمع وخطوة بلا مانع وخطوة بلا مانع او غيرهما او طبعا كمن
يخرج الموطأ بهذا نظير المانع كمن يصرم رمضان واخرام يصرم او يفرق
نظير المانع المزمع موجودا اجنابا **يؤكد** ان تلك المنة مخلوقة مبتدأة
وتؤكد ضرورة واعلم ان المراد بالخلق اجمالا غير ما يجب لا يكون معا غائلا في مكان
لا يطلع عليها كغيرها اذ بها اول اطلع عليها بعد النظم ويكون الاول عالميا بانها
امر **م** مخلوقة مجبوبة او غير المجبوبة او غير المجبوبة في الاصل ونذكر ان اول
الخلق كالصوم فيها وخطوة **م** ان لا يكون مخلوقة صحيحة مع الصلوة المفروضة
فيكون ان كان الصلوة المفروضة كغيرها من الصلوة المفروضة فيكون
كان الصلوة المفروضة فيكون صحيحة مع الصلوة المفروضة فيكون
العدة في الكمال احشائي **م** اي حشائي كادري اني لم تخلو سواء وجد المانع كالن
وجوب كل واحد من العدة وجوب العدة **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م**
وخطوة اوله بوطء **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م** وجوب العدة **م**
سواء الا لما يستلزمها وطلعت قبل وطئ **م** المطلقات اربعة مطلقة لم نوطأ
ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد استلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ
المنة وطلقة وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ
انها اذا وطئت لم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ وقد وطئت ولم يستلزمها من غير العدة المطلقة لم نوطأ

الواجب مطالباً ومطابقاً لا اعتبار لهذا الوهم لأن حقوق العود بينهما واجبة لا الأصل والولاية
سفر ومجرى خلاف البيع فإذا كان كذلك ابلغ الابد حال الصغير لا يجوز ان يطمى العلم
لأن الحقوق راجعة الى العاقبة **م** ولها منعة من الوطى والسفر والنقعة **م** منع
ان لها النقعة على تقدير البيع **م** ولو بعد وطى او خلوة برضاها **س** احراز عاقبة بها
فانه اذا وطى او خلوة بامر برضاها لا يثبت حق البيع لانه سلمت اليه المصلحة عليه
فلا يكون لها حق الاسترداد ولا يرد عليه ان كل وطى منع وعلمها فسلم
البيع لا يوجب تسليم الباقى **م** قبل ما بين يديه كما ان بعض الطرق وهو منع بغير
ولا منعه من عطف عاقبة ما بين يديه فلو اوفد ما يجعل من مهرها عرقاً غير مذكور بارادته
او ما بين يديه **س** لفظ الحظر بهذا المعنى والموجب ان ينفذ ذلك والآفاق المتعارف
م والسرور والفرح والخامه وزنايه انما بلا اذنه قبل قبضه **س** انه ولا السرور الاخره قبل
قبض المهر **م** لا بعده ولا لها المانع قبض الكل **س** في الحظر ان لم يبين المهر والمهر
لا يكون لها ولا منعه النفس لاخذ كل المهر من المهر قد فهم عاقبته فانه اذ قد راعا
يجعل الى نفسه ان لم يبين فيستفيد ولاية المهر بقدر المهر قبل بطريق المهر ثم ان ليس
لها البيع قبض الذي على هذا ولا خلاف فان التخصيص بالركن الروايات يدل على

ن
د
ر

ن
د
ر

على الحكم فاعاده كمن ازيد الترخيص بهذا البلد على اختلافه والمخارجه فانها
المناخرون انما يردوا بهذا بناء على المتعارف **م** وان كان اصل المهر في ليل
ولا منعه المهر لاخذ كل المهر **م** اذ المهر يثبت مقدار المعجل والمؤجل لان المهر عوض
البيع فلم يثبت كل العتق لا يوجب عليها تسليم البيع **م** ولا الواجب كله **م** فانه
ان اجل الكل فقط سقطاً فلا يكون لها منعه النفس لاخذ **م** ولو السر بها بعد اداء
في ظاهر الرواية **م** اه اداء ما بين يديه او قد راجع لغيرها في ظاهر الرواية **م** وقبل
لاوهم انه النقعة ابو البند ولا فكر فساد من يده **م** ان لم تكن في دون قد
السرور **م** وان اختلف في المهر في اصله يجب للمثل اجماعاً **س** اي اختلفا
له احد المهر من اذ قال الآخر قد سعى فان اقام البينة لا شك في قبضها وان لم يتم
فقد ما جلت فان نكل ثبت دعوى السرور وان حلف يجب للمثل واما عند المهر
ينبغي ان لا يخلو في النكاح عند فيجب للمهر **م** وفي ذكره حال قيام النكاح النكاح
لما شهد به من المهر **م** اي اذا كان من المهر مساوياً لما يدعيه الزوج او اقل من ذلك
لعمامة البينة وان كان مهرها ما لا يدعيه المهر او اكثر منه فيلزم ما في البينة
م وان اقام بينة قبلت شهد من المهر لاولها **س** وذكر لان المرأة تدعى الزيادة

فان اقامت بيته قبل وان اقام الزوج وحده بطلت ايضا لان البيعة تفعل لدفع
 البهيمن كما اذا اقام الزوج بيته على ردة الزوج الى ما كان عليه **م** وان اقاما بيتهما
 ان يشهدا وبنيتهما ان يشهدا **م** لان البيعة لا يثبت ما هو خلاف الظاهر
 والبيمين سرعان لا يثبت الاصل على اصله فانه لم يثبت على المولى والبيمين على انكر
 الاصل والنكاح ان يكون بمثل الذي يذهب خلافه فذكر في بيعة **م** فان
 كان بينهما خالفا **م** ان كان من المثل بيني ما يذهب الزوج والمرأة ولا يثبت لهما
 خالفا **م** فان خلفا او اقاما فبنيتهما **م** اي بمثل المثل فان خلفا فبنيتهما وكذا
 ان اقام كل واحد منهما بيته وان اقام احدهما فقط تفعل بيته ولا يذكروا القسم
 لظهور هذا الذي ذكرنا في حال قيام النكاح فارد ان يبين الخلاف بعد وقوع
 الطلاق فقال **م** وفي الطلاق قبل الوطى حكم تنق المثل **م** اي اذا كان متع
 للمثل مساوية لنصف ما يذهب الرقيل لو اقبل منه فالعقل له وان كان متساوية لنصف
 ما يذهب على المرأة او اكثر من فالتوجه لها وان اقام بيته قبلت وان اقاما فبنيتهما ان
 يشهدا وبنيتهما ان يشهدا **م** وان كانت بينهما خالفا فان خلفا فبنيتهما المثل
 وبنيتهما خالفا فبنيتهما **م** اي العذر العقل لعدله وفي اصله لم يفتن للمثل

المثل
 المثل
 المثل

بيعة وانما لا يفي بمثل المثل وبنيتهما وان عتق الزنا كيشا فذلك هو بيعة وقال
 مهر فالعقل له الا فيما كان للمثل **م** كاخترت خالفا لحفظ **م** فان كان في بيعة
 او مري او مريته **م** اي في دار الحرب **م** بيعة او بلا مهر وذا جازع عندهم **م**
 ان والحال ان النكاح بلا مهر يجوز عندهم فلا يجب شيء وانما قال بهذا لانه ان
 لم يخرج من دينهم او يجب بمثل المثل عندهم لا يكون حكم المصلحة عدم وجوب المهر **م** تو
 طقت او طلفت قبل او مات فلما مر لها وان نكحها بغير او فزير عينا ثم انكحها احد
 فلما ذكر في غير معتبر في غير غيرها ومثل المثل في الحسنة **م** لان لم يخرج من دينه كما
 حله عندنا ولا يخل احدنا فاجاب الغيبة يكون اعراضا عنه لمخر واجاب الحسنة
 فوات الغيبة عندهم كالسنة عندنا فاجاب الغيبة لا يكون اعراضا عنه فيجوز المثل
 اعراضا عنه الحسنة **م** **النكاح** الرقيق والكافر كما في القن والمكاتب
 والمذنب والامة وام الولد بلا اذن السيد موقوف فان اجاز فبنيتهما وان رد بطل
 وان نكحوا بلا اذن فالبطل عليهم ويسج الغنائم لا الاخرى **م** اي المكاتب والمذنب
م بل يشبهان وقد اطلقها رجوعا اعادة لاطلها وفارها **م** اي اذا تزوج عند
 بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها رجوعا فبنيتهما لان الطلاق ان يفتن

سبب النكاح بطلاق طلقا اذ يحتمل ان يكون المراد تركها وهذا الموضع البتة بالعبد
 المهرق ولما كان رزقا فربما ظهر هذا الموضع **م** واذ عجزه بالنكاح بعم حاشره وفاسده
 فببائع العبد لم ينكحها فاسدا بوزن فوطها وان لم يوطأ العبد في النكاح الفاسد لا يكره
 المهر ولو نكحها نكاحا او اخرى بعد ما صحها نكحها على الاجازة **س** اي يكره نكاحها حاشيتها
 او نكح امرأه اخرى بعد نكاح المرأة نكاحا صحها نكحها على الاجازة لان الاجازة قد انتهت
 بذكر النكاح النكاح **م** ولو تزوج بعبد ابدى بالرجعة وهو ساوئ زناه في مهرها
س ان ساوئ المرأة زناه في مهرها المثل ان ان اتيه العبد بغير نكاح المرأة والرجعة
 بالخص من نكاحه بغير مهرها ان كان المهر قبل من مهر المثل او مشا دكيا اما اذا كان رثا
 فلا يخذ بغيره **م** واما تزوج امرأته بغير مهرها وبطائها الزوجه ان ظهر واليك الشبهة
 كمن لا يظن ولا يكره الا بها **س** اي لا يكره على الزوج نفقتها وكسنا لها الا بالبنوة **م**
 وهي ان يملك مهرها وبين **س** اي بين الزوج والزوجه **م** في منزل ولا يستخذرها لغيره
م فان يوطأها بغير مهر **س** اي الزوج **م** ويستطعن **س** اي النفقة في الزوج بوضع
 المهر في البنوة **م** ولو خدمته بلا استخدام **س** اي ان خدمته المولى بلا استخدام
 مع وجود البنوة لا يقطع النفقة في الزوج والبنوة بمصدر بعبادة منزله وبوالة

الرجعة
 المهر
 النكاح

وبدان لاذ انبياء منزلة والزوج وان لم يملك البنوة والبنوة نسبه المهر بعبادة
 اذ يحتمل الزوجه بغير مهر **م** وله النكاح امرأته وعنده كرها **س** اي يزوجه كل واحد بلا مهر
م ورجعة فثبت نفسها قبل الوطأ المهر للمولى امرأته فثبتها قبل **س** اي قبل الوطأ لانه
 يحل بالفضل اخذ المهر فثبت بالرجوع انما في القعدة الاولى فالثاني لا يخذ شيئا
 فيكمل المهر بالرجوع ولما كان قبل الوطأ لان بعد الوطأ المهر واجب في القعدة **س**
 ولو جلاها بعزل بادن لم يدرها فان العزل منع عن حدوث الولد وهو كمن لا يوطأ
م ويحرم امرأته ومكانه عنف تحت حرا وبغير **س** فان كانت تحت العبد فلها خيار
 اشفاقا هذا للخيار ويوان يكون لولده فاسدا للعبد وان كانت تحت المهر قبل طلاق النكاح
 به وهذا بناء على مسئلة اعتبار الطلاق فانه عندنا بالنكاح فلها خيار منعا لزيادة
م امه بكن بلا اذن فعنف نفذ ولم يخبر **س** لانها قد رخصت **م** وما سمي
 للبعد وان زاد على مهرها بالوطأ فعنف وان عنف اولاً فلها مهر وطأ امرأته
 قبل فادعاه ببيت نكاحه وهي ام ولده ووجب فيمها **س** فان قدره من انك وما كره
 لا يكره **م** او جسد لانه على الاب فانه لا يبا عده فاجب قبل الوطأ بغير نكاح **س**
 لئلا يكون العبد حرا فيجب فيمها على الاب **م** لا يبا **س** لان وطأه مملوك **م**

ولا فدية ولد بها **س** لانه ولد له ملك الاربعين **م** ويجوز كالا بعد موتته في **س** اي بعد
موت الاب في الحكم المذكور **س** لا قبل **س** اي لا قبل موت الاب **م** وان كان له **س**
اي كناه امه الاب **م** ولم يحرر ولد له وجب ماله لغيره او ولد بها حر تبرأ منه
س اي بترامه الاب فان الامة ملكه الاب فيبقيها الولد فان قبل فبعثت على احد
م وفي الكناه حره قال السيد زعمها الطهري بان فعل **س** اي حره خسة
عبد قال السيد زعمها اعظم على بان فعل صحيح الامر وبعثت الزوجه على المرأة
وبين الكناه طلاق لزوجها فانه لا ينعقد على المرأة عنده لعدم الملك ولحق الفدية بالاب
فتضمنت بيعت الملك فطار كالتوفات بوعده بكفالة اعنت عنه وقال المذنب اعنت
ضار كالتوفاه بعد ملكه اعنت على ملكه فاما بيعت الكراهية في الكناه كمن يرد عليه
ان غاب عنه الاب ان ضار كعنه به عندك في بالغ وفاه الاخر بغيره لا ينعقد
البيع لان الواحد لا يبيع في طريق البيع بخلاف الكناه وايضا الملك الذي بيع بطريق
الافتضاء ملك خروزي ثبت بعد الضرورة ولا ضرورة في بيعه على حد الكناه
حتى ينفذ الكناه ويجوز بيعه الاول ان البيع الثاني بالافتضاء يستغني عن البيع فان
فدتر في ارضه ان الغنى ليس كالتفويض بل هو ضرورة فيسقطه الاركان

كان والشروط ما يجعل العقد واما الثاني ان الثاني بالافتضاء وان كان ضروريا
ثبت له العارضة التي جعلت العقد لا سيما في المصلحة التي ان الرهن الافتضاء
لا بد لها من الغنى فبطلان ملك الكناه فالواجب بيعه فكذا يجب ان لا ينفذ
عنه **م** والولاية لها **س** لا تعنت عليها **م** ويقع عن كفارة الغنى به **س** اي موت
بهذا الاعتنان عن الكفارة يقع عن الكفارة **م** وان قال ذلك لانه لم ينفذ
والعلاء **س** السيد وهذا عند ابيه لم ينفذ عند ابيه بهذا والاول سواد
ثبت الملك **س** هنا بطريق الرهن واستغنى الرهن عن الغنى وهو شرط كما يستغنى
البيع عن الغنى وهو كذا **س** فنفع الغنى وكذا يجعل العقد طاعة الغنى
اما الغنى فلا يجعل لا السقوط في الرهن حاله **م** فان اكل المهر وجان بلا شرط
او في عدة كافر معتق في ذكر او اعله وان اكل الزوجان المحرمان فرق بينهما والطفل
مسلم ان كان احد ابيه مسلما او اكل احدنا وكنت اذ كان بيني محرم وكنت به
س لان الطفل يبيع خيرا لا يبيعا ديناه **م** وفي اسلام نوبة المحرم او امرأه الكافر
س اي سواء كان محرم او كسبا بيا **م** عن من الاسلام على الاخر فان اكل فريه
ولا فرق وهو **س** اي الشؤني **م** طلاق لثاني لا لثاني **س** لان الطلاق لا

يكون في الشاء **م**

ولا ترضع من لبن ابنة ثلث سن الا لم يوطأ من لبن صورة ابنة ابنة في ثلث سن
 كانت موطوءة فكل المهر وان لم يكن نصف لان النكاح فيها طلاق قبل الاقوى
 ولو كان ثلث سن ودارهم من لبن ان السلافة في الحرة او امرأته لم يرضع
 بغير ثلث سن قبل الاقوى الا في النكاح في ثلث سن وبنات ابنة ابنة
 الابن في ثلث سن قبل النكاح او اخر في ثلث سن وان سببا كان
 ونهاجرت البنات بلا عدت الا الى اصل وارثها وكل من فيها فيجب عاجل ثم
 لا يوطأ كل من في ثلث سن قبل النكاح ولا يوطأ في ثلث سن قبل النكاح ان اراد النكاح
 ثم انما يحار في ان لم قبل الاخر من لبن في النكاح في ثلث سن قبل النكاح
 والعنف واللبس والكناية في ثلث سن والاب والكناية وام الولد والمدة ونصف
 حرة ولا يوطأ في ثلث سن قبل النكاح والوطء في ثلث سن وان تركت في ثلث سن
 وان رجعت جاز من لبن من لبن في ثلث سن قبل النكاح في ثلث سن قبل النكاح
 الموضع للرضع وابوه زوج موصوفين بها من لبن الى الرضيع فاحولان ونصف
 فكل لبن وامه من لبن في ثلث سن قبل النكاح في ثلث سن قبل النكاح
 واجبة فان ام الاخت والاب في ثلث سن قبل النكاح في ثلث سن قبل النكاح

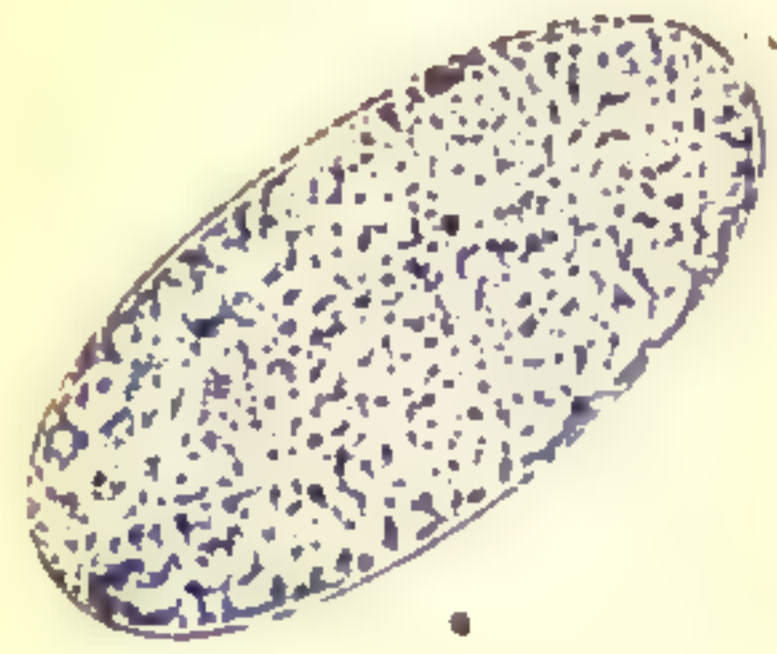
في بعض النسخ من ثلث سن قبل النكاح في ثلث سن قبل النكاح
 لا يوطأ في ثلث سن قبل النكاح في ثلث سن قبل النكاح
 في ثلث سن قبل النكاح في ثلث سن قبل النكاح
 في ثلث سن قبل النكاح في ثلث سن قبل النكاح

حرام ولا ترضع من لبن ابنة ثلث سن الا لم يوطأ من لبن صورة الام رضاعا للاث اول لاث
 والام نسب للاث والاب رضاعا والام رضاعا للاث اول لاث رضاعا فان
 قبل الام اخته ان اراد بالام رضاعا وبلاخت الاخت رضاعا لا يعمل ما اذا
 كانت احدهما فقط بطن الرضاع وان اراد بالام الام نسبيا وبلاخت الاخت
 رضاعا وبلاخت الاخت لا يعمل الا في ثلث سن قبل النكاح اذا كانت اخته
 بطن الرضاع اعم من ان يكون احدهما فقط او كل واحد منهما واخت ابنة
 اى اخت الابن من النسب اقا البنت واقاربية وابنها كانت في ثلث سن
 اتم ولا ترضع من لبن ابنة ثلث سن الا لم يوطأ من لبن صورة الام رضاعا للاث اول لاث
 ولا ترضع من لبن ابنة ثلث سن الا لم يوطأ من لبن صورة الام رضاعا للاث اول لاث
 موطوءة جده الصحيح او جد النكاح ولا ترضع من لبن ابنة ثلث سن
 في جميع ما ذكره للرجل اى ينفذ النكاح في ثلث سن قبل النكاح اذا كانت في ثلث سن
 واذا ابنة المرأة لها رضاعا اى لا تحرم بها ابنة المرأة لها اذا كان رضاعا
 واعلم ان هذا المكرر لانه ذكر ام الاخت ولا كانت المرأة ام الاخت بل كان الرجل
 اياها ابنة المرأة وبطانة النكاح كانت في ثلث سن قبل النكاح في ثلث سن قبل النكاح



عنه بانك ومنك في بارجان فافا كان زوج الامه ثم اقال الطلاق عندنا ثنتان ومنه
ثلثة وان كان زوج لامة عيدا فالطلاق عندنا ثلثاثة ومنه اثنان **باب**
ايقاع الطلاق مري ما استوف فيه موه غيره مثل انت طالق مطلقه وطلعتك زوجا
واحدة رجعية وان نوى من حياى منه الواحدة الرجعية وبها الواحدة البائنة او
اكثر من الواحدة ولولا التمسك ونحوها رجعية ابدأ اى سوا لم يزوج او نوى واحدة رجعية
او باينة او اكثر من الواحدة او لم يزوجا نية وانت طالق او انت طالق طلاق يقع
واحدة رجعية ان لم يزوجا نية او نوى واحدة او ثنتين والى نوى ثلثا فثلث هذا
شكلا واسمى الامة فثنتان بمنزلة الثلث في الامة وكذا في اصول الفقه ان لفظ المهر
واحد لا بد على العدة فالثلث واحد اعتبارا من حيث انه عود فيقع نية وان لم
يخرج الواحد طلاقا اما الاثنان في الامة فعوده عوض لادالات اللفظ الوضعية وبإضافة
الطلاق الى كل واحد من المهرين من المهر كانت طالق او اسك او قبلك او غفلة
او دى كك او بدى او جسد او وجره او فخره او الى ما يشاء كنسك او ثلثك
نحوه والى بجا او جمل او كوكا النظر والبطن هو الاثر لانه لا يعتبر بهما من المهر ومنه البعض
يقع وتضمن طلاقا او ثلثا او من واحدة الى ثنتين واحدة بقوله بمنزلة واحدة
طلقة وتضمن واحدة الى ثلث او باين واحدة الى ثلث ثنتان وثلثاثة ايضا طلاقا

ثلاثا وثلثاثة ايضا طلاقا وثلثاثة ايضا طلاقا ومنه اثنان ان ثلثة ايضا طلاقا يكون
طلقة ونصفا كشكامل بالنصف فخص طلقتان ومنه اثنان ان كل نصفه كشكامل
فخص ثلثا وتضمن طالق واحد في ثنتين واحدة نوى القرب او لا قالوا لان
عمل القرب في ثلثة الاجزاء لاني زيادة المعزوب وان نوى واحدة وثنتين فثلثا
وتضمن الموطوعة واحدة مثل واحدة وثنتين اى اذا قال الموطوعة انت طالق واحدة وثنتين
ونوى واحدة وثنتين فثلثا كما اذا قال لغير الموطوعة انت طالق واحدة وثنتين فثلثا
واحدة ان نوى باح وثنتين فثلثا وثنتين في ثنتين ونوى لغير ثنتين وفي هذا الى
ان ام واحدة رجعية ونحو الطلاق بكى ومكة او فى الدار اى اذا قال انت طالق بكى او فى
مكة فمؤخره وطلقة اذا قلت مكة او فى موكك الدار ويقع عندك وانت طالق
فداوى في نوى نية العدة الثانية فقط فانه اذا كان انت طالق فمؤخره او بكى
مؤخره بالطلاق في كل فديف عندك ولا يقع فيه العدة كما اذا قال طقتك الدار على ان
صام كلها بخلاف صمتك فى الزينة فبطلت طالق في فديف فمؤخره الطلاق فمؤخره
العدة وليس عندك او فى فديف الاخر فمؤخره العدة فمؤخره العدة فمؤخره العدة اما اذا نوى
خبره معناه صح نية ومؤخره لهما في اليوم هذا اليوم اى ان قال انت طالق اليوم
فمؤخره اليوم وان قال انت طالق هذا اليوم فمؤخره اليوم وان قال انت طالق فمؤخره اليوم
فمؤخره اليوم وان قال انت طالق فمؤخره اليوم وان قال انت طالق فمؤخره اليوم



فيكون متعلقا ببقاء الطلاق لا يثبت له طلاقا واعلم ان كل ما لا يمتد له امتداد يمكن
 ان يمتد اليه لا مطلقا لا مطلقا لانهم جعلوا الحكم من قبل غيرهم والاشكال ان الحكم ممتد زمانا
 طويلا لكن لا يمتد حيث يستمر الزمان وراجع في ان طالق شين مع عشق لان كل واحد
 رجل تزوج امرته غيره فقال لا ان طالق شين مع اعتناق مولان اياك فاعتقوا المولى فطلق
 شين فالزوج يطلق الرجعة لان اعتق المولى شرا لا لتطليق فيكون قد عاين العتق في
 مقدم على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وفي حق فيه طلاقا لا يخلو احد فان
 لكل كلمة اثر لانها قد جاءت لتأخر عن العتق او لتسبقه فغيره فيلحق عتقا
 وتطليقا بحسب الحاجة لا خلافا في معنى قال المولى اذا جاء العتق فانه حرة واما الزوج
 اذا جاء العتق فانه طالق شين في حق العتق والطلاق لا يملك الزوج
 الرجعة لان وقوع العتق مقارنا لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وفي حق الطلاق
 المستلزم الاول فانه وقوع الطلاق مستوقف على وقوع العتق فاعتبر المتقدم
 بالترتيب واعتبر بملك الرجعة لان العتق كسر وقوعه لان رجوعه الى الحال
 الاصلية وهي امر مستلزم لملكان الطلاق فانه بعض المباحة فيكون وقوعه بطريق
 وتؤخر وقته كالمرة بالاتفاق اذ بالاحتمال لا يقع بانفسك يات او عليك
 حرام ان تقول لا بانفسك طالق وان تقول وانت طالق واحدة او طالق او

()

لا
 لا
 لا

لا
 لا

مع عتق او مع موتك ولا طلاق بعد ما ملك احد من صاحبه او عتقه لانه وقع الوفاء بهما
 بحكم القيد يستدعي قيام النكاح وبانت طالق هكذا يبرر بالاصح يقع بعده ان يعود الى
 ولا يبرر بذلك ويؤتى ويغير في شدة ولورث رة ببطون ولورث رة ببطون
 فالضميمة لانه اذا اثير بالاصابع المنشئة فالعاقبة يثبت بطلان الكون في جابها طيب
 واذا اعتقد بالاصابع يثبت بطلان الكون في جابها العاقبة وبانت طالق لان او انت
 طالق شين الطلاق او ملأ البينة او تطليق شديدا او طويلا او عريضة بلا
 نية نشأ واحدة باينة وموتك كونه باينة ثلاثا بشتم ما اذ لم ينو عددا او نول
 واحدة او شين وهذا في الحرة اما في الامانة ~~فان طلقا ثلاثا~~ ~~فان طلقا ثلاثا~~
 قبل الوطى وقعن فان فرق بان بالاولى ولم يقع الثانية فانه طالق واحدة
 وفي الحرة يقع واحدة فيقع بعد موت بالطلاق لا بغيره ان طالق لو مات
 قبل ذلك المدة وبانت طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة واحدة لان
 بالواحدة الاولى وصفت بالقبلية فلما وقعت لم يبق الثانية على وبانت طالق واحدة
 قبل واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او مع واحدة شين اما في قبل او
 بعد واحدة فلان الواحدة الاولى هي التي توقعوا في الحال وصفت بالبعدية
 فاقف وقف واحدة متقدمة على كون لا قدرة على الايقاع في الزمان العالي
 فيقع في الحال فيكون الواحدة الاولى والثانية متقدمتين واما في في واحدة
 شين او مخطوط في مخطوط شين في كل واحد في طالق واحدة واحدة

ان وقت الذاريين ثنتان لو دخلت واحدة ان قوم شرط ان لو قال ان وقت الزمان
 فانه طالع واحدة وواحدة فغدت تقدم الشرط بغيره وطاعة فان الواحدة
 الثانية تغتفر بالشرط بواسطه الاولى فافاد هذا الشرط بغيره هذا الترتيب في صور ما تقدم
 يقع ثنتان وتختلف في اصول الفقه في حروف القاء وكنايته ما لم يوضع له واحدا
 غير مطلق الابنية او لانه حال وقتا اعتدى واستبى رجله وانتهى واحدة وبها
 يقع واحدة رجعية وبها يقر بان ثنتان بانه بنية بنية مرام حكي على خارجي لم يخل باحد
 وحكي لا حكي لم يخل فارتكك امره بنية انتم مرة تغني عن ثنتان استبى في اخره في افق
 اذ جرح قوله ان لا ذل في بنية واحدة بانه ان نواها او الثنتان وثلاث ان نواها
 في اعتدى ثلاث مآت لو نوى بالاول طلاقا وبغيره جيف صدق وان لم يقع غير شيئا
 فثلاث وعادة لحنم وغوا في وان جبه وقوله يعمد رد او غوا بنية بنية مرام
 بانه يصح سببا وغوا اعتدى واستبى رجله انتم واحدة اجرة اختار امره بنية
 مرام حكي فارتكك لا يخل الزوال في ثنتان يتوقف لكل على البنية وفي الغضب الاولان
 وفي مذاكرة الطلاق الاول فخط المراجعة الرضا ان لا يخل غضب ولا مذاكرة طلاق في
 يتوقف الاقوال الثلاثة على البنية وفي الغضب يتوقف الاولان اي ما يصح رقا وما يصح سببا
 على البنية ان نوى الطلاق بغيره وان لم يقع لا يقع اما النكاح وهو لا يصح مرام ولا سببا
 به الطلاق لم يخل في حال مذاكرة الطلاق يتوقف الاولان اي ما يصح رقا على البنية اما النكاح
 وهو ما يصح سببا وما لا يصح الزوال سبب فيقع بها الطلاق وان لم يزوج

على الفقيه

باب في النفقة ومن قبلها طلق نفك او امر بنية او اختار بنية الطلاق
 تطبيقا في جملته بدوان طالع قوله تطبيقا مبتداه ومن قبله بنية ثم في جملته بنية
 ما لم يقع او لم يخل ما يقطع لا بد منه فان اجماعا بنية باحد الامرين بالقيام او بعمل لا يخل
 من جزمه من وجوب القاية واكفاء القاعدة وقوله امكنة ورواها لابن شاذان
 ثم من جزمه من وجوبه رتبة على ركنه لا يقطع وعلمه كيترا وسير رواها كيترا
 لا يخل في جزمه من وجوبه رتبة على ركنه لا يقطع وعلمه كيترا وسير رواها كيترا
 بانه ان قال اختار نفقة فذكر النفقة من احداهما وفي اختار اختياره لو قال
 اختار بنية ان لم يذكر احداهما التوقف على الاختار اختياره بنية ان قال
 اختار ولو ذكر اختار ثلاثا فقلت اختار اختار او اختار الاول او الوسط
 او الاخر بنية ثلاثا بانه وبها عندنا صورة لانه جتمع في مكمل التطبيقان الثلاث
 بلا ترتيب كما جتمع في امكان فاذا بطل الاولى والاوسطية والاهمية بقي مطلق
 الاختار فصار كما لو قالت اختار ولو قالت طلقت نفقة او اختار نفقة بنية
 بانه بواحدة في الاصل وذكر في الرواية انه يقع واحدة بمكة للرجعة وقبل هذا الخط وقع
 من الكتاب في القواب انه لا يخل للرجعة وقبله رواه ابيان احداهما انه يقع واحدة رجعية
 لا يخل بمرجعة والاخرى انه بانه وهذا الحق ولو قال امر بنية فنفقة او اختار
 نفقة فاختار نفقة واحدة رجعية ولو قال امر بنية فنفقة ولو في الثلاث
 فقلت اختار نفقة بواحدة او بغيره واحدة بغيره وان قالت طلقت نفقة واحدة

لا بد
او اختلفت في نية واحدة بآية ولو قال امره بذكر اليوم وبغيره فدخل الليل فيه
بطل امر اليوم ان ردت وبيع الامر بعد ردة امره بذكر اليوم وغدا فخل الليل
وكا يبيع الامر بعد ان ردت في يومه لان الليل يصير تابعا لهذا فيصير اليوم تقريبا
واحد فافار ردة في البعض بطل اليوم في الفرض الاول لانه يصير تقريبا
رودة احد الجانبين الا ولو قال طلق نكح ولم يواوئوا واحدة فطلقت نكح
رجعية وان طلق نكح ونواه في نية التبع لان قوله طلق معناه افعلى فعل الطلاق
فالطلاق مصدر وهو لفظ فرم يمتد الواحد الاعتباري وهو لفظ النكاح فلا بد على العود
فيقع بآية نكح رجعية لانها قالت في جواب طلق في نكح الطلاق البائن
بل مطلق الطلاق قوله انك نكحت فطلقت صفة الابانة وفي مطلق الطلاق وهو حي
وجزيت نكح لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلق نكح
بالحمد وفي طلق نكح وطلق امره اي خلا فاما اي يصح الرجوع عنه ولا يتقيد بالحمد
لان طلق نكح لا يتقيد بل عيني لانه نفي الطلاق بتطيقها والعين تعرف
لازم فلا يصح الرجوع ثم هو مكمل لانه لا يعمل نكح لا يتقيد بالحمد واما طلق نكح
وطلق امره اي فتوكيل فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالحمد وفي طلق نكح نكح لا
يتقيد ان بالحمد وفي طلق ان نكحت يتقيد بالرجوع ان قال لا احد طلق امره ان نكحت
يتقيد بالحمد لانه نكح فصار عليك لا توكيل لا يتقيد بالحمد والرجوع عنه كافي طلق
نكح ولو قال لا طلق نكحت فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع نكح

اي قال لا طلق نكحت واحدة فطلقت نكحتا لا يقع نكح عند اي حصة لا تنقض ايها انتهاء الوحدة
فصل في ضمن النكاح وعندهما يقع واحدة ولو امرت بالباين او الرجوع فمكسرة وفي
ما امر به ولا يقع طلق نكحتا لان نكحتا لو طلق واحدة وكسرة اي ان قال لا طلق
نكحت واحدة ان نكحت فطلقت نكحتا لا يقع نكح في الاول لا يقع نكح في الثاني لان نكحت
النكاح ولم يرد نكحت النكاح في الثانية لا يقع نكح عند اي حصة لا يقع نكح واحدة فمكسرة
ان نكحت ولم يرد نكحت واحدة فمكسرة وعندهما يقع واحدة وكسرة اي انك طالق نكحت
نكحت ان نكحت فمكسرة لان طلق نكحتا بمشتركة موجودة في الحال ولم يرد نكحتا
عقود وجود نكحتا بمشتركة لا يرد نكحتا بمشتركة فمكسرة لانك طالق نكحت نكحتا
في الحال لكن بشرط نكحتا لا يرد نكحتا بمشتركة ولم يرد نكحتا بمشتركة لان طلق نكحتا
قال في الامانة لانه يشترط الامانة ذكر الطلاق ليصير الزوج شيئا طلاقا والنية لا تقع
في غير المذكور حجة نكحت طالق نكحت اذا نكح لانه انما يقع نكحتا بمشتركة نكحتا بمشتركة
اقوله اذا قال للزوج انك نكحت فمكسرة ان نكحت طالق نكحتا بمشتركة ان نكحت
اي نكحت طلاق ان نكحت طلاق نكحتا بمشتركة ان نكحت طلاق نكحتا بمشتركة
بنيته فيمكن ان يجاب عنه ان قوله لطلاق الذي هو مفعول النكاح واذا نكح الزوج نكحتا بمشتركة
مفعول لطلاق الذي جعل مفعول لطلاق الذي هو المفعول والنكاح نكحتا بمشتركة
لا يرد الرجوع لانه مفعول نكحتا بمشتركة موجودة ولم يرد نكحتا بمشتركة موجودة
وهو غير معلوم لانه اذا قال نكحت طلاق نكحتا بمشتركة واذا اصاب الى النية لانه مفعول

او بعد من لو فاق خفت في احد طلق في ان خفت عكم بالمراد بعد الدم
ثلاثة ايام من اوله اي قبل ان خفت فانه كذا في موارث الدم كذا في ايام حكم بالمراد
من اول الدم لان بين برزبه الدم ثلثه ان خفت في حكم بعد الثلثه بوقوع الطلاق في
اولها وفي ان خفت صبغة لا يقع حتى تطهر في الخبثه في الكسوة وفي ان خفت صبغة فاق
طالق تطهر حين غابت من يوم صامت بخلاف ان صمت فانه يقع على صوم عشا
ولو علق طلقه بولادة فله طلقين بائنه قوله ما ولم يدرك الا طلق واحد
تصا وتنتهي من كذا اي ويا بانه يقع فيما بينه وبين ان تصا وتنتهي العود بوضع
ثلم اي بالوضع الثاني واذا لا يقع به طلاق اخر لان العود تنقض بالوضع قال الله تعالى
اولا الاحمال اجلسن الى بعض حملن ثم اوضح شرط وقوع الطلاق فهو من الموضع
فتنقض العود بالوضع فلا يقع بعده طلاق وتعلق الثلثه شيئين يقع ان
حداني المكل او الاول في بزه والثاني فيه ولا يقع ان وجب في المكل او الاول في بزه والثاني في بزه
والا فلا فتوله ان حد الثاني في المكل يشتمل ما اذا وجد في المكل او وجد الثاني في المكل
وقوله ولا فلا يشتمل ما اذا لم يجد في المكل او وجد في المكل او وجد الثاني في المكل او وجد الثاني في المكل
ببطل التعليق فلو علق الطلاق الثلثه بشرط ثم بخره اطلاق ثم عاود اليه بعد التحليل
ثم وجد الشرط لا يقع شي من علق الثلثه بوطي زوجته فواجب او حشفة حتى التقي
لثانان ولست فلا يقع عليه العزم من الثلثه في المكل او وجد في المكل او وجد الثاني في المكل او وجد الثاني في المكل

وكذا لو علق ثلثه بوطيها ولم يصير مباحا في الزنى فلو تزوج ثم اوجب العزم وكذا
تجوز ولو فاق ثلثه طالق ثلثه كمنصدا او مات قبل ان ثلثه لم يقع ولو مات
هو يقع اي قال ثلثه طالق فلو علق الثلثه بوطيها فاق ثلثه طالق ثلثه الا
ثنتين يقع واحد وفي الا واحد ثلثان **باب** طلاق المرضي الذي
الذي يصير نكرا باطلا ولا يصح بترقه الامن الثلثه من خباله الهلاك بمرض او غيره من
اضناه مرض وبخر من اقامه مصلحه خارج البيت وقدره اي على اقامه مصلحه البيت
ومن بارز رجلا او قدم ليقول قصصا او بخر من مرضي اي على الحق الذي مرقفوا بان زوجه
وهو كذا وكذا سبب بغيره يرث خلافا لثلثه فاعلم ان ثلثه كذا اذا طلقها
ثلاثا لانه ان طلقها صري ترث اتفاقا وكذا اذا طلقها ما كذا يا اما عندنا فلا امر
لها ترث واما في ثلثه كذا بترامجه وان خالفوا ترث اتفاقا لانما ضمت بالثقة
في الثلثه فموجب النزاع وكذا طلقه رجعية طلق ثلثا اي طلق من الرضخ رجعية
فطلق ثلثا ترث ثلثا ومجانبة قبلت امر زوجها لان وقت السنونه باهانه
لا تقبل الامن الزوج ومن لا عا في مرضه اي قد فراقها ثلثا عنها فوقع الزوجه باللعان
ترث فان هذا ملحق بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه الا بالامان الشخصية
لرفع العا من نفسه اي في المرافعة كذا في خلافه مرض مودة لا يقع بها الرضا ثم
فلم يرافعة بغير الموت وقت السنونه ثم ماتت كذا في ونى قام بالمصالحه خارج
مشكك بكونه او من هو مشكك او في صخر القمار او بغير قصاص او بغير مصلح ان طلق

اي طلاقا بياين وكذا لا تترث وكذا الخلفه وكذا الخلفه فلهما من طلاقه ثلثا بامرهما
 او لا بامرهما ثم صح ان صح من مرضه ثم لا تترث وكذا خفاوق الزوجان على ثلث في الصحة
 وفي العدة اي خفاوقا في مرضه على وتصح الطلاق الفلاني في حال الصحة وفي العدة
 ثم انزلها بغير من او او صبيته فلها الاول من مرضه او لا تترث اي ان كان للموتبة او الموصى به اقل من
 الارث فلها طلاق وان كان الارث اقل فلها الارث واعلم ان من في قوله فلها لا
 قل من مرضه من الارث لصلته لافضل التفضيل اذ لو كان يجب ان يكون الوارث اقل من كل
 واحد منها وورثه كل من مرضه في التفضيل لكانت بالام في ان يقال اي
 من الارث لانه ما قال الاقل بانه الاقل باحد من مرضه والافضل من مرضه من مرضه
 ان فلها احدى الذي هو اقل من الارث فيكون الوارث اقل من كل واحد من مرضه
 لكن لا يراد ان يكون من مرضه الاقل الذي هو الارث فان وورثه بامر فليكن الوارث من
 ان الفلاني ثلثا بامرهما ثم صح ان طلقته بامرهما في مرضه ثم انزلها بغير من
 فان لا الاقل من ذلك من الارث في قولهم جميعا وكذا عند الشافعي بشرط وجود
 في مرضه ان علقه بغير وقت كترتيب او قبل اجتناب تترث الا اذا علقه في مرضه وان
 علقه بفعل تترث سواء كان التعليق والشرط في مرضه او لا وان طلق في مرضه والتعليق
 في مرضه والفعل له منه بد كخلا مع اجتناب اولاد له منه كمال الطلاق وصلاح الظاهر وكلام
 الاولين وان علقه بفعل فان كانا في التعليق والفعل في مرضه والفعل له منه بد
 لا تترث وان لم يكن له منه بد تترث وان كان في الصحة والتعليق في مرضه لا تترث
 الا في قسما لا بد له منه عند المصنفين وروى يونس بن مهران خلافا لغيره وزعمه ان كان

فان لا تترث منه لان لم يولد من الزوج صح بعد ما علقه بغيره بامرهما بغيره بامرهما
 ان تترثه الفلاني تترث ان وورثه الزوج في مرضه صح بغيره بامرهما بغيره بامرهما ولم
 يوجد في الصحة لا التعليق كان في الصحة بغيره بامرهما بطلت صحا بانيها بذكر الفعل في مرضه
 ان الفعل لا تترث لانه فهو مغلط الى الانبياء بغيره بامرهما بغيره بامرهما في المرض كان في المرض
 وفي الرضعة تترث الاصل كمال الجمع وحقق امرها بغيره بامرهما بغيره بامرهما اما اذا انقضت حدة الرضعة
 لا تترث اجماعا وعامة الترخيم هكذا وان علقه بغيره بامرهما في المرض بشرط وجوده في مرضه
 تترث ان علقه بفعل او بفعل ولا بد له منه او بغيره بامرهما في مرضه في المرض فاني ان التعليق
 ان كان بفعل تترث فطلق في كماله بفعلها ولا بد له منه فكذا في الاصل ان كان التعليق
 في الصحة بغيره بامرهما بغيره بامرهما وان كان له منه بد لا تترث وان علقه بغيره بامرهما فان كان التعليق
 في المرض تترث ولا بد له منه بغيره بامرهما في مرضه بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما
 ان غلطه اما في الامة فلا رجعة الا في الواحد وان ابنت بخوارجه بغيره بامرهما بغيره بامرهما
 وبغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما
 على الرضعة واعلم بما في اعلام الزوج اثرها بالرضعة بغيره بامرهما بغيره بامرهما وان لا
 يرد لها حصة بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما
 وان كثر فلا ولا بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما
 صعبه وان قال راجعته فقلت بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما
 التفت العدة وامرأة بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما بغيره بامرهما

فيمتدحرجة لانها لم يجر قهر الزوج بانفقا العدة فانما هو بخارها كما في زوج امه اخبر محمد بن
 بالرجعة فيها كسيرة وكذبة فان القول قولها اعتبارا من حيث ما قالوا وقال
 راجعكم فقال محمد بن عدي وانما ان الزوج والسيرة العدة وان انقضت ادم العدة
 فثبته عتق ولا فلهما لا فلهما فثبته او عتق وقت في حق او تبين لم ينفق ولو سببت من عتق راجع
 فيما دونه لا ان سببت من سبب ان عتق في لايح الرجعة لانه لا اعتبارا ما دونه العتق وكانها
 اغتصب من عتقها ولو طلق حامل او من ولدت منكر او طلقها فله الرجعة ان طلق امرأه و
 هي حامل فانكروا طلقها فله الرجعة او ان فولد فله الرجعة من ان كان وجوب الطلاق وقت الطلاق و
 انما يوفى اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق فاذا ولدت انقضت العدة فلا يمكن الرجعة
 فيكفي امر او الرجعة قبل وضع الحمل فيكفي ام اذ ان كان واجبه قبل وضع الحمل فولدت لا قبل من ستة
 اشهر حكم بوجه الرجعة ان بقية ولا يراوانه تحلل الرجعة قبل وضع الحمل لانه لا يكره الوطء
 والنجس الا فيكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق
 فلم يوجد كذا يشترط قبل وضع الحمل فالتصريح ان يقال ومن طلق حاملًا منكر او طلقها فله الرجعة
 فجات بولد لا قبل من ستة اشهر من الرجعة واما من سببت الولادة ففسدت ان طلقها ام اذ
 لانه ولدت قبل الطلاق في منكر او طلقها فله الرجعة وانما يحل الرجعة في مستلحق الحمل والولادة
 من انكر الوطء لا ان شرع كذب في انكاره الوطء لان الولد ككواش وان خلاها بالواحد فلا
 اي لا يبرح رجعتها لانه انكر الوطء ولم يوجد كذا يشترط انكاره فيكفي انكاره على عليه
 وانما بنا كذا في غير المخلوق باننا سلمت اليه الحق عليه لانه قبض الحق عليه بان وطئها

فان طلقها فراجعها في ثلث بول لا قبل من سنتين تحت هذه السئلة متعلقة بمسئلة المخلوق صحتها
 انه خلاها بامر الله والكر وطئها ثم طلقها فراجعها اي جات بولد لا قبل من سنتين الى فانها اذا ولدت
 لا قبل من سنتين من وقت الطلاق بيوم تحت تلك الرجعة لانه ثبت من حيث الولد اذ هي لم
 تقربا بقضاء العدة والولد يبيع في البطن في هذه الحدة فلا بد من ان يعمل الزوج والاطيق قبل
 الطلاق لانه لا يولد من بطن قبل الطلاق في بئر ولا يمكن تنقيط الطلق فيكون الوطء بولد الطلاق
 حراما فيجب صيانة فعله من فاذ جعل والاطيق قبل الطلاق يصح الرجعة ولو حاد اذا
 ولدت فاستطاع فولدت ثم انما يبطن ان فوجدة المراه يبطن ان ان يكون بين الولادة
 الاولى والثانية ستة اشهر او اكثر اما اذا كان انما فيكفي بطن واحدة وانما ثبت الرجعة لانها طلقها
 بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية فالتصريح على ان راجعها بعد الولادة الاولى فيكفي الوطء فقلنا
 انما اذا كانت الولادة ثان بطن واحد لا يثبت الرجعة لعلو الولد الثاني كما قبل الولادة
 الاولى وفي كل ولدت فولدت ثلثة بيطون مختلفة بينه كذا في الولد الثاني رجعة كالثالث في
 غير ذلك العدة بل يفيض اي عتق الطلاق الثالث بالولادة الثالثة وطلقة الرجعي فتمت
 ليومين الزوج في رجعتها واسبابها حتى يشهد على رجعتها وله وطئها هذا عندنا واما عند ان
 رعاد لا يعمل وطئ مختلف الرجعي منه راجع بالقول وعندنا بالوطء يصير رجعي ويجوز نكاح
 منبانية بلا ثلث في عتقها وولدها ولا خلاف في رجعة بعد ثلثة ولا امة بعد سنتين حتى يطمئن فغير
 بنكاحه صحيح ويمنع مدة طلاقها وموتها عند شهر وعند سعيد بن المسيب لا يشترط وطئ
 الزوج الثاني بل يكفي مجرد النكاح استدل لا بقوله تعالى تزوجوا ما غيرة ونا حديث مشهور

أول من فسد ولا يشي في برها لم يربني وفي الأولى وتره ما قبضت في الثانية وثالثة
هذا حكم في الثالثة وإن اختلف على عبدنا أبق على برأنا من ضمانه تسليد ان قد ربح وقبض
ان يورث وإن طلبت ثلثا بالحق او على الوفاق فطلقها واحدة بغيره في الأولى بانية بثلث
الأول وفي الثانية بثلث بغيره عند السور ^{التي} اما عند ما يقع ما يورث بثلث الأول فانه
إذا قال طلق ثلثا بالحق جعل الأول نحو الثلث فافطلقها واحدة بغيره بثلث الأول
لا أجر ^{الزوج من طلاق} أما إذا قال طلق ثلثا على الوفاق فلكل على الزوج
والطلاق بغيره بثلثا فافطلقها واحدة بغيره ^{الزوج} الزنا لا ينفك ^{الزوج} إلا امره وطو
ابويهم وعلمهم على الزوج بغيره ^{البأ} كما في بغيره عبد بالحق او على الوفاق فليجربا بالبيع
لا ينفك بغيره ^{الزوج} على الزوج ضرورة ولا ضرورة في الطلاق ولا ينفك بغيره بثلث
وإن قال طلق ثلثا بالحق او على الوفاق فطلقها واحدة بغيره ^{الزوج} لأن الزوج لم يرب
بالبنونة الا التمس له الا في كل ما ولم يتم بغيره فطلقها بثلث بالحق لا بالارضية با
البنونة بالحق في الرضى بالبنونة ببعضها وإن قال الزنا طالق وعليك الف وان شئت
وعليك الف قبلها او لا طلق وعنتك بثلثا هذا عند الزوج ^{الزوج} وان شئت ان قبلها
طلق بالحق وإن قبلت الامه عنت بالحق وإن لم تقبل لا يقع شيء فافطلقها جعل الواو
في قوله وعليك الف والى اليمين الزنا طو ابو جسد ^{الزوج} جعل الواو لا ينفك وتسا
سبب الما بين في كونها السنتين بول على العلق فليكن اخبارا بان عليها الف فيقع
بلا شيء ولا يقع معاوضة في حقها فيجوز رجوعها ^{الزوج} الا لا يرب منها قبل قبول الزوج

يصح

يصح رجوعها ^{الزوج} طلقا لا يرب منها عند رجوعها ^{الزوج} واما عند ما يقع بغيره فافطلقها واحدة
والبدل واجب بغيره على الجسد ^{الزوج} كان كالا لا يرب منها قبل قبول الزوج بغيره بثلث
ويكون في حقها انك لا احكام ^{الزوج} اذا كان الا لا يرب منها رجوعه قبل قبول امره
ولا يرب بغيره طلقا ولا يرب على الجسد ^{الزوج} ان قبل امره بغيره وانما لا يرب بغيره
غيره من المعاوضة فان امره تبذل ما لا تسلم لا تسلم وفيه مع البين فان البين غير
اسد ^{الزوج} لا يرب ^{الزوج} فافطلقها بثلثا بغيره الطلاق بغيره المرأة وهذا من طرق الزوج في جعله
جانبه يميناً ومن جانب امره معاوضة وطرف العبد والعنف ^{الزوج} في الطلاق
فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب البين يميناً وهي تعلية الفقه بغيره بثلث
العبد فيرتب احكام المعاوضة في جانب العبد في جانب البين ولو قال طلقك امره
على الف لم يقبل وقال قبلت فافطلقها فافطلقها بالبيع كذا في القول فافطلقها بغيره
ان قال بالبيع بغيره هذا العبد بغيره بالحق فلم تقبل وقال امشرك قبلت فافطلقها بغيره
وهو الزوج ان قال بالبيع بغيره اقرار بغيره بغيره لان البيع لا يرب الا بالبيع وقبول فافطلقها
فلم تقبل يكون رجوعاً من اقراره بخلاف الفاع فانما يرب في حقه فيمكن انكسار من البدل
فلا يكون اقرار بغيره فافطلقها فافطلقها بغيره لان منكر الخلع والمدة مدعية وبسقط
الخلع والمباراة كل صوح لكل واحد منهما على الآخر ما يتعلق بالتمكك فلا يفسخهما
لا يتعلق بالتمكك كتمكك ما اشترت من الزوج وبسقط ما يتعلق بالتمكك كالمهر والنقطة
الما بينة اما نقطة النكاح فلا يفسخ الا بالذكر كذا في الرخصة والمهر سقط من غير فافطلقها

من كتمان واحدة لا تفسد الصالح من احدى المتعاقبين فاموذي وهو الصالح كتمان واحدة فكلها
 فكلها من فلا يصح كسوم اربعة اشهر او اطعم سائمة وشرب سكيناً او اعتاق عبيدين من
 فكلها من وان لم يبين واحد لواحد لا يفسد الصالحين تحت فلاح النكاح وفي اعتاق عبيد
 عنده او طوم شهرين له ان يبين لاي سائر ان اشترى من مترا او طار لم يفسد من سائر ما وعنه
 زولا يجوز به احد جاني الفسدين وعندنا في جعل واحد جاني الفضلين وكفر عبيد
 ظاهر بالقسوم فقط لا يستبرأ بما له من الكفارة عبادة ففعل اكثر لا يكون **فقد**
الطلاق من قذف بالزنا وجهه القفيف من الزنا ان من فعل الزنا غير متهم به كمن يلعن
 معها ولا يلعن دابة زوج واغافل عن كون الزوجة عفيفة ولم يتزوج امرأة اخرى
 قاذفها كافي قال في الهداية والاستحالة العفة اعم من كونها من غير قاذفها لا اشتراط كونها
 من اهله ولا بد من طهره والسكينة والسلام للاعتناء في قوله من غير قاذفها
 بل يكفي ذكر العفة وكل صحيح شاهد او نفي ولدها وطلبت به اي بموجب القذف لا على ان يكون
 ايمان المتهم على ما لا يوجب بطلان او يكون بغيره فان لا لا عنه والاحصاء على ان
 تصدق فينتفي نسب ولذا عنه لكن لا يجب عليه الحد بهذا التصديق فان كان هو المذنب او كان
 او كره في ذلك حتى لا يبرأ اهل اللعان لعدم اهلية الشهادة وان صحح كتمانها
 وهي امة او كفرة او عذرة في قذف او عفة او عترة او زانية فملاحدة عليها ولا العفة
 لانها ان اتصفت بالزنا لا ينع عفتها وان اتصفت بغيره عفا ذكر كتمانها اهل الشهادة
 فملاحدة على الزوج لعدم احصائها ولا العفة لعدم عفتها واهلية الشهادة

في قوله او طوم شهرين
 في قوله او طوم شهرين
 في قوله او طوم شهرين

وصورة ان يقول او لا ابيع امره استشهد به اني صادق فيما يزعمه من الزنا وفي اولى مرة لعنة
 الله على ان كان كاذبا فيما زعمه من الزنا مشير الى ان في جميعه ثم نفي على ان امره استشهد به
 انه كاذب فيما زعمه من الزنا وفي اولى مرة لعنة الله عليه ان كان صادقا فيما زعمه من الزنا
 ثم ينفق الباقي من الزنا او قذف بنفي الولد او به وبالزنا ذكر اربعة ما قد بين به ثم نفي القاذف وبتبعيه
 شبهة بغيره بامه وبتبعيه بطلقة فان اكدت قوله وحل له طاهر الا لم يتق للقاء بينهما ففعله ام السكينة
 لا يجتمع ابدان في ما هما متلاصقان لا عفة عدم اجتماعهما للقاء فيما بطل اللعان لم يفسد حكمه وبقوم
 الاجتماع وكذا ان قذف غير حائض او زنت تحت ارجلها طاهر او قذف غير حائض التلصق في اذنه
 بعد انكسار فدية فان جاز اهلية اللعان شرط لبقائه ولا لعان بقذف الزنا في الحمل وان ولدت
 لا قذف لعنة الله عليه من قبله وزفره وعندها يوجب له طهره بحسب اللعان الاول دست
 لا قذف لعنة الله عليه من قبله لانها موجودة ما وقت النفي ولا بد من ان لا يتبين بوجود الحمل
 وفيها اذا ولدت لا قذف لعنة الله عليه من قبله لانها كانت حاملا فالحكم ليس من قبله لانها كانت
 حاملا والقذف لا يوجب نفيها وهذا الحمل من قبلها ولا يوجب القذف الحمل الا اذا كانها كاشفة
 فملاحدة زنت لا يوجب قذف وان نفي الولد زمان الشهادة ونفي الزنا الوفاة صح وبقوله لا ولا عفة حاله
 اي في حال النفي زمان الشهادة وحال النفي بعد زمان الشهادة فان نفي الزنا في واقع بالآخرى حدث
 لانه اكدت قوله في نفي النفي لا يوجب قذف من ماله او في ماله من اي اذا اقر بالاول ونفي الثاني لا يوجب
 قذف بنفي الثاني ولم يبرح عنه ووجه شبهة في الوجهين لا اعتبار باحد ما وهما من ماء واحد
باب العاين ان القرآن لم يفسد احدهما الى كتمان قربة في الصحيح وفي رواية الحسن

عن الحسن بن علي بن فضال في كتابه في تاريخ طبرستان في قوله قال في السنة السابعة مئة وثمانون سنة
 في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان
 شهر افراسياب ومرت بها ثلث مائة واربع وثمانون يوما وثلث يوم وثلث عشرون ساعة وثلث ايام
 من الالف مائة مائة وثمانون سنة في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان
 في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان
 ابتداء الامور التاجيل وكانت شيئا او بكرة فظن ان في ثلث مائة وثلث يوم وثلث عشرون ساعة
 وان كل او قلن بكرة اجرام اقلها فانقسم هناك وظهر حقها في ثلث مائة وثلث يوم وثلث
 وخمسة مائة وثمانون سنة في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان
 خلق بطل حقا كما في اختلاف في التاجيل وان كل خير من المرأة وان كل من خير من المرأة
 وقوله كما لو افترقت فان المرأة ان افترقت زوجها بطل حقا في طلب التزويج والخلق كالذي
 في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان
 فان الوطى من متوقفة ولا يجزى احد من الزوجين خلافا لغيره في العيوب والجنون والجنون
 والبرص والنون والفرق وعنده ان كان بالزوج جنونا او جذاما او برصا فانه باختيار وان كان
 باهم او لانه يمكن للزوج دفعه الفرج من غير الطلاق **باب في العدة في المرأة**
 في طهر الطلاق والنفقة كما في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان
 بمنزلة وارث واحد في عدم الكفاية ثلث مائة وثلث يوم وثلث عشرون ساعة وثلث ايام
 لا تحبس في العدة ولا تكلم ولا يمسوا بها او اعتقوا وبوطوءة بنسبة كما افترقت

تمام يد

الي

الي غير امه وبه لا يبرها فوطيها او ينكح فاسد كالنكاح الموقت في الموت والنفقة
 يتعلق بالوطى بالشبهة والنكاح الفاسد فالعدة فيها ثلث مائة وثلث يوم وثلث عشرون ساعة
 ومن لم تحبس عطف على قوله مرة في طهر او كبر او بلغت بالوطى في طهر ثلث مائة وثلث يوم
 لا تحبس للمنفقة والنفقة ثلث مائة وثلث يوم وثلث عشرون ساعة وثلث ايام
 عطف على قوله لطلاق والنفقة معناه العدة للمرأة اربعة اشهر وعشرة ايام وثلث عشرون ساعة
 لمن لم تحبس او متعززا زوجها نصف ما للمرأة في العدة لانه يحبس للطلاق والنفقة حبسها ولائمة
 لم تحبس للطلاق والنفقة نصف ما للمرأة ايضا وهو شهران ومن اباها ولي للمرأة او لامة
 فانه لا فرق للحامل بين يمين مرة او امة وان متعززا مبيح طهرها في طهرها فان زوجها الميت
 صبيته فعدتها بوضع الحمل وعنده يوسف بن النضر في قوله في تاريخ طبرستان في قوله في تاريخ طبرستان
 طهرها انما يجب لصيانة النكاح وفكر في ثابت النسب لا يثبت النسب البعيد ولا يمسو به وان قوله
 تكفي واوكت الاحمال اجلس من تزل بعد قوله الذين يتوفون منكم فليكن ناسا كما في قوله في تاريخ طبرستان
 الايمان وهو حامل في طهرها فعدتها لانه لا يمسو به الا في وجبت عليه من العدة
 فعدتها ان يضمن حملها ومن حبت بعد موت البهيمة عدتها الموت لا يمسو به لانها لم يكن حاملها
 وقت موت البهيمة فعدتها الموت ولا ينسب وجهها ان فيها حبت قبل موت البهيمة او بعد ولا
 ثم افترقت البهيمة ابولاجيل ان ان انقضت عدتها الطلاق وهي ثلث مائة وثلث يوم وثلث
 عدتها الموت فلا بد ان يبرق القضاء عدتها الموت ولو انقضت عدتها الموت ولم تنقض عدتها الطلاق
 يبرق القضاء الطلاق ولا يبرق الموت ومن اعتق في عدتها رجوع كعدة مرة او عدتها كعدة مرة

صورة كلفا منته حاضرت ثم ولما جلت شية
صعدت ان اجبت جميع بيوت حاضرات تمام
عقد الزوج الا ان كان الزوج في الزمان و
حقيقة الزوجين وان كان الزوجين في الزمان
يعتقد ان جميع حاضرات تمام عقد الزوج الا ان
وصفها ان الزوج الا ان كان الزوجين في الزمان
فانما عقد الزوجين في الزمان في الزمان في الزمان
الزوجين في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
بين الزوجين في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
قبل الزوجين

سویا

مع ميسرة ولو كان مفسدة من يابح وطلق قبل وطئ يميناً واحدة مستقلة هذا عندنا
والدوسر فان اثر الوطئ في الخلع الاول باق وهو العدة فصارت ان الوطئ فاقطع هذا النكاح
وعند محمد يركب تمام العدة الاولى فقط ولا مددة للطلاق الثاني لان الزوج طلق قبل الوطئ فيه
وعند زرارة لا مددة مطلقاً العدة الاولى سقطت بالتزوج ولم يجب بالنكاح الثاني لان
حي ولا عدة في فدية طلاقاً حتى هذا عندنا صريحاً اذا لم يكن معتدلاً انما ذلك وان كان
معتدلاً لم يترك عده وعندنا يجب مطلقاً ولا مرية خرجت النكاحية وحده معتدلاً
واكملت كبيرة مسخرة او لا كفوته او لا عطف على فوهرة وعندنا في هذا احداهما على معتد
البابين في بركة الزينة ولرب الخمر والمعصية والخنا والطيب والدم والكحل لا يبعد
معتدلاً عنقاً اه او اعتق هو الام ولد ونكاح فاسد لانه واجب الدفع فلا تأسى
على فوته ولا تخطب معتدلاً الاثر ايضا ولا يخرج معتدلاً الزوج والبايعان بينهما اصلاً لقوله ولا
تخرجوه من بيوتهم ولا يخرج الاب ويخرج معتدلاً امور في الملبوس وتبتي منزلهما
اذ لا نفقة لانها تخرج الى الزوج بخلاف المطلقة لا النفقة داة عليها وبعد من منزله وقت
النفقة وللموت لانها خرجت اوقاف تنفق مالها او لانها دام اولم تحرك البيت ولا بدت
شهرتها في البيوت الثلاث وله ضايق المنزل عليها فالاولى خروجها وكذا في نفقة وصي
ان يجعل بينهما قارة على البلدية ان يكن بينهما اثر نفقة على انهما ولو اباها او مات
عنهما في شهرين او بين ممر طائفة لم خرجت وان كانت تملك من الجانب خيرة
سواء ولي او لا والود واحد وان كان في حرقة ثم خرج ثم اعلم ان الاباة او امه

ومرتبة اشهر في وقت ولادة ومرتبة اشهر في وقت ولادة ومرتبة اشهر في وقت ولادة
 الطلاق رقيب في سبعة اشهر من شهر النكاح ومرتبة اشهر من وقت النكاح
 وان كان الطلاق بابتا فالي سنان لا ينعقد فخره ان تكون حاملا ولم تنزل بعد فاعدا
 فصارت كالكبيرة ومرتبة اوت بمطبة العدة وولدت لاقول نصف سنة ونصف
 لا انما ولدت لاقول نصف سنة ومرتبة اوت بظهور كذبها يتعين بظهور اقرارها
 اما ان ولدت نصف سنة او اكثر من وقت الاقرار لا يثبت الا لا تعلم بطلان الاقرار ثم نفي
 المعتدة بغير كل المعتدة ومرتبة اوت بظهور حملها او اقرار الزوج به او بشت ولادة تراجي تامة
 او بغير ولد معتدة او موت ولادته واكثرها الزوج وفقدان قبل الولادة قبل ظهور
 حمل او الزوج بالميل او شهره على الولادة جملان او رجل او امرأتان بان وحلت المرأة
 بنسب ولم يكن معها ولد وانما في البنت شحيحة والرجلان على البسطة ولدت فعلمها الولادة
 برؤية الولد او سماع صوته وانما قبل الجاه بالتامة حتى لا يثبت شراقة امرأته واحدة
 على الولادة خلافا لها فاني صرح عند صوره ان كان للمعتدة حمل ظاهر او اقرار
 الزوج ببيت العلاقة بشراقة امرأة واحدة وان لم يوجد حمل الظاهر او اقرار الزوج
 لا يثبت الجاه التامة وعند ما يثبت شراقة امرأة واحدة او ولدت لاقول سنان
 وقرينة الورثة بغير اقرار الزوج العدة وفاته بين الموت والولادة فاقول سنان
 احسم ان لفظ الوقاية وقع بالواو في قولنا اقرار الورثة به وانما يكون في الهداية بغيره
 كانه اول اعتبار الهداية هكذا وثبت بغيره في غير ما بين الواو والياء

سنان

سنانين فقولنا ما بين الواو والياء فالولد ينعقد مولودا في بيت مولود في بيت الواو
 وبين سنانين ثم اورد هذه السنة فان كانت معتدة من وفاته في صدق الورثة بولدها
 ولم يشهد على الولادة احد فقولنا بغير علم من حياتي امسكتين ان احد ما فروهم
 كون امدة اقل من سنانين او اقرار الورثة فان قيل ان اقرار الورثة واحدة بين الواو
 والولادة سنان او اكثر لا اعتبارا لاقرارهم ما غلبه اقرارهم اذ ان امدة اقل من
 سنانين فالواجب حكمه الواو فقلنا احدها كاف اي امدة او الاقرار ان اذ كانت امدة
 اقل من سنانين يثبت النولك بغير امدة بين الواو والولادة في اقرار الورثة بغير
 اقرارهم في تغيير عبارة الوقاية الى هذا النمط او ثبت لا تراجي تامة او علم انها بعد
 وفاته لا اقل من سنانين او لم يعلم واقرار الورثة فقولنا ولم يعلم لم يشهد ما اذ لم يعلم
 انه ولد قبل موت او بعد وعلى تقدير العلم بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم انه ولد
 لاقول سنانين اول سنانين او اكثر لكن اقرار الورثة ان هذا الولد ولد مورثهم فلذا
 اقرارهم فان ذلك اقرار ان لم يكن بغير شراقة لعدم نص الشراقة او عدم العدالة
 بغير اقراره في الارش في حق فقط وان صح شراقة يثبت بطلان في حق الموقوف في حق غيره
 ونحوه انما في سنة اشهر ان يرد في الحكم اقرار الزوج او سكنت فان ثبت بغيره
 ونحوه لا يحتاج الى الاقرار فان جحد ولا يثبت شراقة امرأة فلا بد ان نقاه اي
 بعد ما ثبت لاوتها شراقة امرأة فنعى الولد ان قال ليحتمل ولا يثبت لا يثبت على
 قولنا اشهر فانه اذا كان بين الزوج والولادة اقل من سنة اشهر لا يكون منه

فان ولدت واحدة تكمل من سنة الشهر والزوج الاقل من سنة بلعين عند نصف
 لا الظاهر شاهد بالاولاد النكاح لازم السجام وعلق طلاقا بولادة واحدة
 امرأة بالظن يقع هذا عند عدم وعندهما يقع لا الولاء ثبت بشهادة امرأة واحدة
 ثم ثبت الطلاق بالتبعية ولان الولاء ثبت ضرورة فيتقدر بقدرها فلا يتقدر الى
 الطلاق وهو يتقارن لان كلاهما بعد بدو الاخر واخر بالجلد ثم عطف على طلاقا
 بولادة واحدة قد ثبت وكذا الزوج يقع بالاستراحة هذا عند عدم حمله
 وعند ما يشترط شهادة القابلة لانها تدعى حنث فلا تدعى بالجلد ولان اخر ان بالجلد
 بما يقضي اليه وهو الولاء اكثر مدة الحمل كسنتان واطل سنة الشهر من كل امة فطلقته
 فان ولدت لاقبل من سنة الشهر من شهرها لزم ولا فلا لان اذا كان بين الزنا والو
 لاق اول من سنة الشهر كان العلق سابقا على الزنا فهو ولد متبني فيلزم بلا
 دعيه اما اذا كان امة كسنة الشهر او اكثر فالولد مملوك لا العلق امر حارث
 فيضيق الى اقرب الاوقات فلا يلزم بلا وجوه ومن قال لامة ان كان في بطنها ولد فهو
 حقة فتشترط على الولاء امرأة فلي ام ولد او لطفل عطف على قوله لامة وهو ابني
 ومات تعالت ام الطفل ابنة وانما زوجته برئانه اذ يرث الطفل واهله
 لامة لا المسئلة فيما اذا كان ام امة معروفة بالحرية ويكون له ام الطفل فلا الى
 بنوة الطفل لا النكاح امة نكاحا صبي لانها هو موضوع النكاح وان قال
 وارثه الزنا ولد وماتت حرته لا يرث اى ام الطفل ويرث الطفل

والحق

وللعامة لأم بلا جبر مطلق ولا ثم امر وان علمت ثم ام ابنة ثم ام ثم لأم ثم
 ثم خالة ثم كذا اى لأم ثم لأم فان علمت اخت لأم فاخت لأم واهل ثم اخت لأم
 ثم لأم وفلان لا يرث من هذه الام فانما ابنة من جنتها قد است على التراب من طرف الام
 ثم عمه كذا كذا اى كذا واهل ثم لأم ثم لأم فان علمت اخت لأم فتقدم اخت لأم واهل ثم
 لأم ثم لأم بشرط مرتبة من فلاح لامة وام ولد في اى في الولد والذمية كالمدة
 حقة يعقله نيا اى في الولد امة وفي الذمية عالم يعقله نيا او يخاف ان يلفظ كقول
 او يخاف ان يلفظ لامة لانه عطف على الجرم بل ان صفة عالم يخاف هذا القيد لم يذكر
 الوقاية ويجب رعاية الام لا ينفذ قبل تعقل الدين فاذا خيفت بانها لا تقدر
 منها وبسبب خبر كرم منه بسقط حقها وكرم لاكم من كرمه وجبة جنة اى جنة كرم
 جنة فمما رتب باب الوطى على العالمين والحرور مقدم ويوم الحق بول النكاح
 سقط به ثم العصب على ترتيبهم لكن لا تدفع حبة الى عصبه غير كرمه العصابة
 وابن العم ولا فاسد صاحب ولا ينفذ طفل خلا فالت امة والام والجنة احق
 بالابن منه بالكل وينترب ويثبت بغيره قدرة لانصاف يسوع سينر
 بالبن حقة خيف وعنده محمد حقة تنسب وهو عند لطف الزنا وغيره تنسب
 اى غير الام والجنة احق بالبن حقة تنسب ولا تنسب مطلق بولده الام الى وطى
 الذى تنسب فيه لامة فقط اى اسفرا من كرم **باب النفقة**
 تجب على الكسوة والسكنى على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى

اذا استدان بامر قاضي هذا عندنا وما عندنا ان نفقنا على ما بل نصير وينا
 ولا نستره بجله ملك ما احد بها قبل اي بجلت نفقة مدة كنه اشهر مثلاً اذ احد
 قبل ما اذا ما عندنا حتى شهر لا يستره من الشئ في هذا ما عندنا يوسف لاننا صلبة انقل
 بما يقضي فبالموت سقط الرجوع كافي المهره وعندنا وان نفقة ما سفي وهو شهر
 للزوجه ونفقة من اشهر تتردد لاننا عوض عما تسحق عليه بالاحسان ونفقة من شهر
 القدر عليه ما يتردد بعد اذ في ودين غير ما يباع مرة صورة بعد تزوج ام اذ
 في الجاهل فوض القاضي النفقة فاجتمع على الفرض ثم فبيع على سمانية وهو ثمنه ودفن
 عالم ان عليه من النفقة مائة مرة اخرى بخلاف ما اذا كان هذا الاغنياء في نفقة خمسة
 لاسباع مرة اخرى ويحبس كسها في بيت ليس له احد من اهله وتولد من غير ما الابرها
 وبنت مخرجه داره خلق كفاوله منحه والديها وتولد من غير ما الدخول عليها بنا
 على ان البيت ملكه فلا يمنع من الدخول فيه الا انظر اليها وكلاما من شأوا وتقبل لا تمنع
 فخرج الى الوالدين ولا بد دخوله على نفقة وفي عمر غير كمال سنة هو الصحيح
 ويخرج نفقة امرس الغائب وطفله وابويه في مال ليس من حقه من نفقة كالدرهم و
 الدنانير والطعام او كسوف التي تبسحها بخلاف ما اذا لم يكن من حقه من كسوف الخ
 محتاج الى بيعها لتصرف الى نفقة منه مودع او مضارب او مديون اقرب بهلكام او معقالات
 في كل بجله هو او بجله على ان لم يعط النفقة المصير منه ضمير الغائب ويقتلها
 او باخذ من اهلها ما قامت بينة على النكاح ان لا يرضى القاضي النفقة باقام البينة على النكاح

في كل ما لا قامت بينة اي على النكاح ليروض القاضي عليه ويا من عابا استدان على نفسه
 اي بالنكاح لانه قضا على الغائب قال في فرضه ينفق بالنفقة لانه نكاح وعمل النفقة اليوم
 على هذا الحاجة وللمنفقة الرجوع والباين والمؤنة بلا معصية كنفار العتق والبيع والتزويج
 لعدم الكفاة النفقة والسكنى اي ما دامت في العدة وفي عتق البايين خلاف ان في حقه
 فانه بنت قيس وشرارة عمر في ان من لا ينفق من هو في المؤنة بمعصية كالردة وقيل
 الزوج وردة معتدة الثلث لا سقط لا يمكنها ابنه لانه لا اثر للزوج والممكن في المؤنة
 لانما قد ثبت قبلها فلا سقط النفقة الا ان امرته تجتنب ولا نفقة للمحبوس غلظت
 ابن الزوج ونفقة الطفل تغير على ابيه انما قال تغير احد لو كان غنيا في مال لا يستره احد
 كنفقة ابويه وعمر اي لا يستره احد في نفقة طفله كما لا يستره في نفقة ابويه وعمر
 ويحبس امره ارضاء الا اذا تبين بان لا يوجد من ترصد او لا يستره ابويه غير ما تجوز الاب
 من ترصد على اي اذ لم يتبين الام ولو استأجر منسوبة او معتدة من رجعي لترصد
 لم تجز في التوبة وانما اعلم ان قوله في الوالدات يرصدن او لاوهن او حرج الارضا
 على امات ثم قوله لا ينفق الله تعالى الا وفسر بالانقضاء والدي بولده ولا مولود
 له جوار او جيرة في المهر والامهات والآباء فان امتنع والاب لا يستره باسما من نفقة
 ولا يجر الام الا انظر ان امتناعها للزوج لا اشتقاق او مومية بل على ان لا تمنع الا لغير فاذا
 اقدمت على وتطلب الاجرة لا ينفق لانه ظهر قدره في الآتيان بالواجب لا يوجب له نفقة على
 ان الزنا لم يوجب له نفقة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له زكوة من كسبه من يملك

وتملكها ابوه لا ينفق له

في قولنا انهم لا يكرهون ولا لامة من زوجها كل من يكرهها ولد لها من مولاها **باب عتق**
 البعض وان عتق بعض عبده في شيء ما لم يملكه بالكتاب بل بالقرابة او غيره فالاعتق
 هذا على ما عتق لا يحرر في الاتقان فكذا الاعتاق عندنا لا يثبت العتق كالمكره الا
 فيهم عدم قهر في الاثم وهو العتق عزم جبري من زوجه وهو الاعتاق كمن اوصى ماله بغير
 اذ لا يملكه الا بالكتاب الا ان له حقه وهو الكفر والمنكر من كذا ازالة فاعتاق البعض ايثان كذا العتق
 فلا يتحقق العتق الا وان يتحقق تمام العتق وهو ازالة الكفر والمنكر وتعاين من كذا العتق
 او استعاده او ضمن العتق مكره ان كان كونه عتق مكره فبما حفظ العتق بوجه الى
 لا مكره او لولاها ان استعاده العتق او استعاده العتق ان تم من وجه الى العتق على العتق فلا خلاف
 عتق العتق بغير العتق حال كونه فبما في العتق العتق والولاد العتق لا اعتاق البعض
 الكفر عندنا وتوثر به كل شيء من العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 لا على اهلها العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 ولا خلاف ايضا لا كل واحد يدعي اعتاق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 لا العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 لا العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 في شيء من الاول لان العتق اعانيه باقرار كل منهما ان العتق فلا يثبت العتق العتق العتق
 كذا العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق

انما يعتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق

انما يعتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 على اعتاق احدهما ولا يعتق احدهما عتق بغير عتق او لا يعتق بغير عتق عتق بغير عتق
 انما يعتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 لصاحب ان العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 ان طفل فلان العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 لا يعتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 انما يعتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 اشتراه مع ام عتق عتق ولم يضمن عتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 كما لو رثاه او لا يضمن العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 ما ثبت ام اة ولا يعتق بغير ان زوجا فتركه الزوج واللاخ فوثق الاب بعتق العتق العتق
 اعتبا اتفاقا لان المالك حر في الاعتاق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 ولانه التضمن في احد الامرين اما الاعتاق والعتاق وقلنا في غير الامرين فبما عتق العتق
 وسعى في غير الامرين التبرع عتق فان كان مكره العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 يقول انه رضى بان يضمنه فلا يضمنه كذا العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 وان جهل فلا يملك الا يكون عتق وان اشتري بعتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق
 وعتق مكره ان عتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق العتق

تزوجها فاعتقها امه وابنتها بارية التزويج فلا يشترط على الام ان تطلقها بل على الغير لا
 يجوز له العتق ولو طهره على قسمي قيمتها ومهر وحبس حصته فقيمة اى ولو قال اعتق امك
 على باقي ما في المسئلة بما لا يفي به الا شاق من الامر بطريق القضاء كما عرفت فتقيم
 الاثني على قيمتها ومهر مثلها فتمت انما قيمتها الف ومهر مثلها خمسمائة فتقيم الف على الف
 وخمسمائة فتمت الا ان حصته القيمة وثلاثة حصصه مهر امك فوجب عليه ان يملك الف الا ان
 لول وسقطت ثلث الف لا فاقبال الف بارية شرا او ولو اطلقها بغير رضاها فسد التزويج دون
 البقية فوجب حصته مائة مائة ولم يثبت حصته مائة مائة فلو كانت حصته مائة مائة
 وجوبية نه الذم فكذا ما هو على تقدير الا با ما لا يفرام يثبت ولو كانت مهرها حصته مهر المثل
 من الف وثلث الف فيما فرضا وقوله في وصية اى فيما لم يقل عنه وفيما قال عليه
باب التبرير والاستبراء من اعتق من ماله مطلقا فقامت فانت حر وان
 حر من ماله او انت مبرر او مبرر كذا وان من ماله سنة وعطية ماله مبرر فلو
 من اعتق منه فجهل فمدر واعلم ان قارة الهدية ان التبرير اثبت الفقه من ماله او
 فسر في رعاية لموضع اشتقاق التبرير فلهذا قال في المتن من اعتق ماله ماله فقامت
 احراز من التبرير فامطلق ان يعلق العتق بموت مطلق او بتقدير بقية بقاء الغالب وقوله في مقتد
 ان يعلق بموت مطلق بقية لا يوجب كذلك عبادة عنوان من في مرضي هذا فهو قول الام
 الى مائة سنة وهو ابن ثمانين سنة مثلا وان كان في الصورة معتبرا فلو كان مطلقا لا الغالب
 ان يكون قبل بلده فلو ان من ماله سنة يكون بمنزلة قوله ان من ماله سنة في حكم المطلق
 وقوله ان من ماله سنة فمدر ان من ماله سنة في وقت هذا الزمان لا مائة سنة ثم خرج في حكم
 المدة فقال لا يبيع ويوهب بغيره مستأجر والامة توطأ وتكسح هذا عند الاما عند الام
 فيجوز ان يملك ماله فان ما سيرة متفق من ثلث ماله وسعي في ثلثه ان لم يتركه غيره وفي

كذلك ان استوفى ماله لانه لما كان ابيا بعد الموت كان له حكم الوصية وسعي ان قال ان من
 في سوى او مرضي هذا او الى سنة او طهرها بما يمكن غالباً وشقاً من وجوب طهره لعتق
 المدة فلو لم يبيع ماله وكذا جميع ما يوجب الانتقال من ماله لانه ماله ماله ماله
 غالباً الى ماله يكون وقوله واجبا في الغالب كذا المكان وادار التردد واحدة ولدت من يدها
 او من زوج فلها ام ولد وحكمها كالمدة الا انها تعتق من ماله من كل ماله ولم تسع ليد
 ولا يثبت نسبها الا ان يقره فان اقر فلو كانت اقر ببيت نسب بلا عوة والتف بغيره ان لم
 الناس اما متوفى او متوسط او قولي فالضعيف على الامة ولا يثبت نسبها الا بدعوى كيد
 ها فان اقرى صارت ام ولد وهي الاش متوسط وثبت نسب ولها بلا عوة ولا يشترط
 بغيره والاش القوي على التمسك ببيت نسب ولها بلا عوة ولا يثبت بالنسب بل باللعان
 وام ولد النمر اى اقامت في قيمتها وتعتق بعد ان يولد السعاية ان عرض على الاسلام
 فابي وهو الجاهل ان عرض فاسلم اى يوجع ولده كما كانت فان اقرى ولدا من ماله الى
 بين المدعي وبين اقر ببيت نسب منه وعلم ام ولد ومن نصف قيمتها ونصف ماله لا يثبت
 ولده لانه لا استولد ببارية ثبت نسب النصف لمصاوفة ماله فثبت في ابنة فزوجة ان النسب لا
 يثبت الا الولد لا يعلق من ما بين فبهم عتق الباقي في غير نصف قيمتها وايضا نصف ماله
 طرحة الوطى بخلاف وطى جارية الابن فان قهره ام ولد ماله لا يثبت لا يرد به الحق الحقيقي
 وهو ان يكون ماله لا حرة كونه ملك الابن بدل من قوله ان من ماله لا يثبت لانه في الجارية
 وهو حرة لا انتفاع فتصير قبيل الوطى ملكا لانه يكون الوطى ماله لا يثبت العتق في ماله
 وقع الوقاع في محل بوضعه ماله لا يثبت بطل الوطى في غير ماله ولا يثبت حرة شق
 النسب قبيل العتق لكن بوجوب ابد الوطى فلا يثبت فيه الولد وان ادعى معافاة ماله
 خلاف ذلك فان عند برص الى قول القائلين وماله ام ولد لا يثبت النسب ماله ماله ماله

منها

لا يثبت في حيز من حيز البيت ولا يثبت في حيز من حيز البيت
الصفتان الوصفان لا يثبتان في حيز من حيز البيت
سوان كانت متشقة في حيز من حيز البيت
ووصف لا يثبت في حيز من حيز البيت
الاقدام او هذه المتشقة في حيز من حيز البيت
اولا يثبت في حيز من حيز البيت
فلا بد من ان يثبت في حيز من حيز البيت
الشي وان قل على البيان من حيز من حيز البيت
يركب في حيز من حيز البيت
يثبت في حيز من حيز البيت
وتثبت في حيز من حيز البيت
فان قوله الا ان يثبت في حيز من حيز البيت
فتثبت في حيز من حيز البيت
القدر لا يثبت في حيز من حيز البيت
يعتبر في حيز من حيز البيت
يخلق في حيز من حيز البيت
امر في حيز من حيز البيت
ان في حيز من حيز البيت
في حيز من حيز البيت

ان لا يثبت في حيز من حيز البيت ولا يثبت في حيز من حيز البيت
سوان كانت متشقة في حيز من حيز البيت
ووصف لا يثبت في حيز من حيز البيت
الاقدام او هذه المتشقة في حيز من حيز البيت
اولا يثبت في حيز من حيز البيت
فلا بد من ان يثبت في حيز من حيز البيت
الشي وان قل على البيان من حيز من حيز البيت
يركب في حيز من حيز البيت
يثبت في حيز من حيز البيت
وتثبت في حيز من حيز البيت
فان قوله الا ان يثبت في حيز من حيز البيت
فتثبت في حيز من حيز البيت
القدر لا يثبت في حيز من حيز البيت
يعتبر في حيز من حيز البيت
يخلق في حيز من حيز البيت
امر في حيز من حيز البيت
ان في حيز من حيز البيت
في حيز من حيز البيت

وهو الثوب بتأثير ضوء على فعل الابعع من غيره فقولنا ان الكس طعنا او ثوب كثر ثوبا
اقتضى ان يكون الطعام وانما ابسكتها طبعك في قولنا ان الكس طعنا او ثوب كثر ثوبا كان متعلقا
بالكل صورة فهو المنع متعلق بالطعام وانما في الولد خوان ضرب من الولد فبعد فاققتا
لكل في غير ممكن ان يكون بكونه لا اختصاص وفي كل عرض كذلك بعد قولنا كثر ثوبا
على طعنته ومعنى نية غير عادية فان قلنا ان الكلام ايضا لا يكون الا في غير حاله
لكن هذا خلاف الظاهر ان كلا كلمة العون فلا يصدق فضا **خداود**
لذا عقوبة مؤذرة في جفاته فلا يسمع تغذير وقصا هذا اما التغذير فلهذا التغذير و
اما التصا فلا يصح في القصا والناوطي في قبل خال عن مكة وشبهة كعتبة البابين او
الثوب في ثوب شرافة اربعة بالزني لا باوطي او طمع بسلام لاسام عنه هو وكيف هو ان
في معنى دني ومن دني اما الرسول عليه السلام فلا يفسر لاس بطعنة على كل وطي عمرا وايضا
قد طعنته ان روح على غير هذا الفعل على العينا تزينا واما عن الكيفية فلا يقع للوطي من التقا
في اثنين واما من اين فلا ان الزاني في الدرب لا يجبر لحدوا واما من في الدرب لا يجبر
لحدوا واما من في الدرب لا يجبر لحدوا واما من في الدرب لا يجبر لحدوا واما من في الدرب لا يجبر
في الكثرة وعدوا امر او علانية حكم به ثم عطوا على قوله ثوبا فقولنا قوله باوراه اربعة اربع
في دجوي الرد كل مة ثم ثوبا كما مر انما في قوله لم رده كل مة في لانه بدرا لان
انما يرد طابع مرات واكثر لكل لاسام ردة فلهذا مرات فاذا اقرته رابعة لا يرد بل يقبل
في الكثرة قبل الثاني الرسول عليه السلام لانه غايب عن امر الزاني التقاد وهو يمنع الشريعة
لا الاقرار في كثر لانه ايضا لا ضماني في البصير فان يان حبيب يبين رجوعه بلعك
لمست او قبلت او طبت شبهة فان رجوع قبل حله او في وسط فلي والاعده وهو المحض
ان لم تكلف لم وطي بكناح صحيح واما بصفة الاحصاء اي الامور المحبوبة في الاحصاء

ما

معاد الوطى كانت محسنة قبل هذا الوطى فانداد الوطى ثم جمع ما ثبت بها الاحكام
 فتولد بها الميثاق وخبره قوله رحمتي قضاة حتى يموت بدار به شهيد فان ابوا او عابوا
 اما فواسط ثم الامام ثم الناس وفي التوحيد الامام ثم الناس ثم الكفر وصلى عليه
 في جلاله مائة وستة وستين مرة لا ثم قوله في الغزاة الغزاة وبه في الغزاة في
 في الاماني والاولى الصبح وفي الصبح مرة السباط عقيب اطرافها في نياح الامم
 الارزاد وفيه في يد الارزاد ووجهه وقربه فاما في كل حد بل امتد الى ان يلقى على
 الارض ويمتد جلاله وفيه ان بعد الصبار به فوفى له وفيه ان بعد السوط على العفو
 بعد الغزاة وللغزاة ولا يجده سبده بلا اذن الامام هذا عندنا خلا فالت في قوله
 ولا يزوج ثيابا بالانوار والاشباح وكذا جالت وجاز الحزم لاله والجمع بين جلد
 ورجم ولا جلد وتفي الاسبية هذا عندنا وعندنا في رفع رجوع في الكبر بين الجلد والتقي
 وهو غير بعيد ورجم مريض في ولا يجده صغيرا وحامل زنت ترم حين وضعت
 وتجد بعد التفاسر والاسم **باب** وطى يوصي لحد اول الشبهة دارية على ان لم
 ان الشبهة فرمان في الفعل وفي محلي في رفع بالغزاة الاول بقوله وفيه الفعل ثبت بطلان
 غير التليل لبلال في الجاني ان طى انما في له في وطى امة ابوية وعمره سبده وان
 المرونة في الاصح والمفتدة بطلا على مال وبعثاني ام ولله ان انصالح الامكان بان
 الاصل والغزاة قد يوقع ان اللابن ولابنه وطى جارية كما في العكس في الاصح حال الشبهة
 المستح لا قوله ووجد عابلا فاني اي مال طرية وفيه قد يورث بشبهة كون مال لا يورثه ملكا
 للزوج واحتياط العبد الى اموال الموطن الى الامم مال يشفقون به مع كمال الانبساط بين محال
 سوا احد في اموالهم عند ولا يجرى من مظنة لا اعتقادهم حل وطى اموالهم وما كتبه من
 المرونة ملكا يتبعهم حل وطى امره هونته وبما اثر النكاح وهو القادة لا يبعد ان يصير سببا

وان كان في هذا الموضع قبل خروج النحاس
لو ما خرج من الموضع لم يخرج النحاس الا انما
اقام في مكانه

[illegible]

عليه قدامه القرون

على هذا التقديف وتقدر بقدرى الملوكة او كافر بزنى وسلم بينا ناسق يا سارق يا خائف يا طامع يا لوطى
 يا زنديق يا قس يا ربيب يا قوطيا يا شارب الخمر يا اكل التراب يا ابن الخيبة يا ابن الحماجرة قاتل ماول
 القصور انت ماول الزواني يا من يلعن العبيد يا حرام نكاح ابائهم يا طغرى يا كلب يا نبيس يا فرد
 يا حقي يا ابنه وابوه ليركس يا موار يا نبي يا نكيس حكمة يا سمرة ومن جدا او قتلته حد حقه ولو
 عز زرع عرسه قيل الخيبة من يكون حمة الزنا فلان قد اقول الخيبة في الوقوف النفس من الزانية لا الزانية
 فخذ تعمل شرًا وتأتى منه والخيبة من جازى به بالاجرة والعاجلة تكون بكل معصية فلان قد به ولظلام ام زاده
 معناه المتولد من اللوطى الحرام وهما من الزنا كالوطى حالة الطيفى لكن الوقوف لا يراو فكل من يراو
 ولما الزنا وكثير ما الزنا براو به الجبر بترقيق فلان لا يجب لشدت الموار بترقيق فمن اجماله نكاح من معناه
 للغبية المتعارف لا يؤخذ بالزنا يقال اجرت اجير مواردة اذا جعلت له على فعله اجرة ولعظمه
 مع شتم الحرام يتفقد بولاه فلا يعرفون والحق بوزن الصورة من يملك عليه الناس وبوزن الصورة
 من يملك على النفس وكذا السمرة ونحوه وان الظالم الدالة على التبايح لا تعد ولا تحصى فان واجب الذكر
 لا ضابطه تعرف بها احكامها جميعا فاقول قد عرفت الانسب للمفسر الى الزنا فوجب جدا التقيد
 فنسبت غير المحصن كالعبد والكافر اليه لا فوجب لشدت لخطاها ورجوعها بل فوجب التقدير لاشد
 الخامسة ونسبة المحصن الى غير الزنا لا يوجب حد التقدي فدل بوجوب التعزير لان نكاح المحصن
 اختباره يحرم في الشريعة ويعد عاراً الى الوقوف بوجوب التقدير والالاء الا ان يكون خفي الكثر انى وانما
 قلنا الى فعل اختبارات احقر الزنا من الامور الخفية فلما يعجز رفيعا لان معناه للغبية
 غير ما هو بل معناه الجازية كالبسب مثلاً وهذا من خلقى وكذا التوردي راو به فيجج الصورة والكلب
 يراد به سبى المثلث الا ان يكون الزنا من غير النكاح كالم او عقوق او رجل صالح فانهم اهل
 الاحرام فيعذر باقائهم بخلاف اللذال اذ يتفقدون باقائهم الكهنة كثير اوليا بولاه من
 ان يقال لهم وانما قلنا بوجوب في الشريعة اخرازا اذ افعال اختبائية لا تشرع في الشريعة ان يتفقد عاراً الى

المفتي
برامبهوتي

برای بهائی

يقطع في الوجه كله لا الكرم ز أو سرق جملان قطا أو حملا وقطع ان حفظ ربة فان القا
يدان أيضا بنفسه وان لا قطع للشاؤون له لفظ حفظ حتى لو كان هناك حافظ قطع
سارق الجمل والظلم أو نام عليه فان النوم على الحمل أو يقرب منه حفظه أو يشق الحمل
واخذته شيئا فان لم يوالى حرز أو حرز غيره في صندوق غيره أو كنهه في حبيبه المرأة أو قال
التي في الكرم لاخذ لامل الزنا طامة أو أخرج من مقصورة وأدخنها معا صير إلى غيرها أو سرق
رئت مقصورة من آخر فيها أرا أو موضعها كذرت أو خفيها فيها جرات يسكن في كل
منها الزنا لا تعلق له بالجرة التي تسكن فيها غيره كالدار التي بها صاحبها واحد وبوتها
مشغولة بجاءه وقدامه وبينهم انبط أو التي تنجي من الخنزير في طريق ثم اخذها أو حملة
على مخاريف ثم هذا عندنا وأما عندنا في تقطيع سواء اخذها أو ترك في الطريق
وعند زفره لا قطع في الاعتداء ولا في السرقة فان التقاطها على كفاها أو كفاها من مخرج
وكاذا التقاطها ولم يأخذها أو الم يطير عليها حقيقة كان في حكم يد فتم بلا اخذ بعد المخرج
فكانت تلحق النوازل وعدم الاخذ في مشقة الحمل وسيرته لا يفتن عليه فقطعي البيان
الشرعي ومن زنته وحسم ثم حمله البشري ان عادا لكانا فان عادا ثانيا لا وسجن حتى يفتن
انما التفتن وتام به التغير عند بعض مشايخه فكذا عندنا في تقطيع يد البشري ثم حمله
البشرى فلو لم يمس كان سرق فاقطع فان عاد فاقطع فان عاد فاقطع ومنه هنا
ما نوري على ربي الله ولو كان الحديث صحيحا لما خالفه ولما اخذنا الثانية بتعده والتحاوي
قد طعن في الحديث أو هو محمول على التيسر فان كان يد البشري أو ابرأها أو
اجبها أو حمله يمس مقطوعة أو شكا أو زنته إلى كاله قبل التفتن أو كاله بهيمة أو بهيمة
أو نقصت قيمة من النصف قبل القطع لا سرق فان لم يكن كاله أو احدان رطلان وان لم يمس
أو لم يطاير كاله أو ان أقر بها فلا قطع لأنه لو قطعت اليدين وقع البطش فانية في البشري

من بيت اجنبي يقطع لوجود الخرز وما لم يقطع من بيت اجنبي يقطع
فلا فالله يوسد الا الرضاع فلما يكثر فلا ينقطع ولا يكتفى بالاول بالافضل ثم عاقبة تخفف
في اوفر من عاقبة لا يقطع ولا من زوج ودرست من عرض خاص له انما قال هذا لا في خلافا
لكن في ولا من سيدة او امرأه او زوج سيدة ولا مكاتبه ومضيفه ومعلمه وحمامه وبيت القل في
وجوده فان كان الاقرب من افرق ليلما يقطع وان لم يكن بالاقرب لا اعتبار عند وجه وجود
بالخرز بل مكان فانما سر في الحمام شئ يورحاقظ فلا يقطع الا للمسلم حرز وقد احتل بالاقرب بال
الاقرب ولا اجار بالما قبله فلا يقطع بخلاف الما قبله في السجدة للمسلم شخص فاعية لما قبله
او سر في شئ لم يخرج من الدار او دخل بيتا وناول من هو خارج هذا عندنا واما عند ابو
يوسف ان في مكان اخر يد ويد وناول فعليه القطع وان ادخل الام يده فاحذ فغلبه القطع
وفي الوجهين وضع فباين الداخل والخارج فاحذ الام في رواية لا يقطع بغيرها او حسب
بيتا فاحذ من فيه واخذ شئ هذا عندنا وعندنا يوسد يقطع كما في القنود قلنا
ليس ينشئ للخرز على الكمال بخلاف القنود ولا الكمال لا يقطع الا في حرة خارقة من كم يده
هذا ينشئ اذا كانت الحرة غير الكمال ونف الكمال بان يجعل الدراهم في الكمال ويجعل من
خارج يبيع موضع الدراهم ويشتري من الكمال خارج ما في الكمال فاحذر لا يقطع ولا يقطع
ان اذا كانت الحرة نف الكمال ياتي اربع موعود لانه اما ان يجعل الدراهم في داخل الكمال
والرباط من خارج او يجعل على خارج الكمال والرباط من داخل وعلى التقديرين اما ان لم او
حل الرباط فان لم من خارج فلا يقطع وهو ما قبل التقديرين لم والرباط من داخل وكذا
بان يدخل يده في الكمال فيقطع مع الدراهم فيخرج مع القطر من الكمال فيقطع لاخذ من الخرز وان
حل الرباط فيبيع الدراهم في الكمال فلا بد من ان يدخل يده في الكمال فيأخذ الدراهم وان حل الرباط
وهو داخل ليلما لا يقطع الا في الكمال في الرباط فيبيع الدراهم خارج الكمال فاحذ عا من خارج وعندنا يوسد

فقط

يتم تنويع جملته وهو في الحقيقة امكن وكذا ان كانت الرقعة مقطوعة او شق ولا ان كان
الاشد يدور على طرف واحد فلو لا قدر على ان يصر او انما من طرفين فيضع العصا تحت ابطه
فيكون قائما مقام الرقعة الخائبة والارادة الروح الى ما كان قبل الحسومة لا يمكن الدعوى فلما
يظهر الرقعة واما عند ابويوس من يقطع واما قال كنه برهنة ليعا ان الهم اليه مع القبض وتزفر
وان في هذا يقطع وتعالى في مقتضى بنية يقطع عند ما لا يقطع عند انما انقصه لما كان كذا
يكون شرطه ان يكون الرقعة وهو حال التقاط وقد ذكر في كتبنا انه لا يندفع القطع عند ان في قوله
عوى ان الرقعة ان المروء كنه لانه لا يجر سارقا من ذلك فيؤدي الى تزيين لانه لو كان
مؤخره في هذا وعقل بانه صار خفي في المال فكيف يقطع بخلاف غيره وقوله ولم يطالب بكنها
وان اقر به بقطعه الى ان لم يطالب بكنها لمرقة الى المروق فلا يقطع وان اقر ان رقت
بارقة لانه لما كان الدعوى شرطه لا بد من مطابقة التمس فان سرقا وكتب احداهما شرعا على
سرها يقطع الاخر وقطع بجمعة من يد حافظة كورع وعاصم جازي الكايج وبنار
بدينارين وقبضها فسر قاسم بدين ومستعمل وشارب وبتبضع وقابض على
سوم الشري وممرتين وبخسوة التي لا تكسر من سرق منهم انما الدعوى شرطه لظهور
الرقعة ولعقله البديهي وان كان حقيقا في اليد لانه لا شك ان الروح منه اعرف بحقيقة المال
من الشريك وكذا من الروح المنة الذي يمكن ان يكون ملكا للارق بطريق الارث او ملكا
لغيرهم وهم وهو عالم به فمجرد الروح منه الدعوى وكذا في غيبة مظنة عدم وجوب القطع
الاجبة الزينة وان كان فيها فوهم انما لو كانت حاضرة او غابت امر السقط لانه لا اعتبار
للازمنة والاهية بالانما يكون مترتبة في دعوى السقط لانه هو الروح الذي هو مدته في
بشرائطه الزرق ثم عطف على الغير المسكن في قوله وقطع قوله لانه سرق من سارق يقطع
ما ياتي من سقوطه وقطع عند او اقر برقة وورث الى ما كان هذا عند ابويوس

من غير غصلا

من غير غصلا وعند زفره لا يقطع من غير تنسيق الا اقر بالعبء ما يحدوه والقصاص لا يبع منه
وان كان مأذونا فان الاذن لم يثنوا عما اتى في رد المال فاني كما ذونا يبيع بقره لالا وان كان
يجوز الا واما عند جافان كان مأذونا يقطع ويرد المال وان كان في رافا وروح ان كان
حالا يبيع اقراره في الوجه الى القطع واقراره به صحيح وان كان فاما عند ابويوس يقطع
ويرد المروء وعند ابويوس من يقطع واليد منه وعند جافان لا يقطع واليد منه فيقول
لانه ان اقر به بما هو بغيره في صفاته وان كان يتفرق به اليه فهو بغيره ثم في اخره
فوقه من المروء وانما في حال في صدره ان يثبت بغيره بعض المالكين يحصل لاجابة يؤثرو
الملك فوسم بغيره هو المروء فذكر في شي نادرا لا يبيع اليه مني على الاحكام ثم يرد ذكر الاجل
عند محمد بن العيين والقطع تبع له لشرطية الدعوى وشي المال لا يقطع من غير عكس
واقرار العبد المجرى الى المال لا يبيع فلا يثبت تبعه وهو القطع فلما القطع ليرتفع لمرقة العيين
لان رقة العقب المال ضمان الحيل والقطع جازا الفعل بابويوس من لم يجعل احداهما تبعا
لاخر فبغيره اقران في حق فوهو القطع لا في حق المروء وهو رد المال وابويوس جعل
الفعل اصل لان الحيل كان شرطه وما يقطع به ان يقر رقة والا لا يبيع وان انقص واما قال
ان انقص احداهما اذ امر رواية الحيل المروء انه يجب الاستملاك والملك فعند القطع والتمس
بجميعه الى الفسخ بناء على غيبة المال ومن يقول بانتقال العينة الى الشئ معناه ان المال كان
معصوما حقا للعبد فافا لورده على الرقة او حيل الشئ لا وهو حقا لشرع فاجابة وروى
على حق الشرع في حالة الرقة صار المال معصوما حقا لشرع فلم يبق معصوما حقا للعبد
ولا يبي الفسخ ولا يبيع من سرقه من قطع بطلها او حيل شيئا منها المروء منهم ان
حضر واحدا كان القطع للحصل لا يبيع لاحدا من المالكين البعق من قطع اجلهم فكذا
عند جافان وعند ابويوس ضمان من قطع لاجله ولا يقطع برب من امر يقطع بيمينه بقره

و عند ابو بکر

1

قبل فري يكون له الفسخ اذ اراد كمن يفسخ قبل الترتيب يفسد الفسخ بحكم انه موقوف لان من حق
لا يجوز اجازة الا عند الترتيب لا بغيره اذ اذ ابلغ غير لم يرد لا يكتفي له بالبار اذ اراد ويطلب وبيان
الشرط يقينه وتعرف لا يفسخ كالاتفاق والتدبير او بغيره كالبائع المطلق او بغيره
بشرط لبيان الارض والاجابة قبل الترتيب وبعد هاتين الترتيبات يتطل فبار الترتيب سواء
كان قبل الترتيب او بعده اذ لا يوجب حقا غيره كالبائع بالبيان والمساوق والمهنة بكلم
يتطل بعد هاتين الترتيبات لان هذه الترتيبات لا يذير على معارفتها وهو انما يتطل بعد الترتيب
اما الترتيب الاول في اقول لان بعضه لا يقبل الفسخ وبعضه او بغيره لا يقبل
يمكن بطلان النظر الى وجه الامه والعبارة ووجه الدابة وكذا في غيرها من شروط البيع
والتي موضع علمه ونظروا وكيفية بالبر او بالقبض كقول الرسول الوكيل بالقبض هو
الذي ملكه القبض بخلاف الرسول فانه الذي امره بادهاء الرسالة بالتسليم فالبائع اذا لم
ايده لا يمكن له القبض فبالوكيل ومنه نظر الوكيل بالقبض غير كاف لان الترتيب بالقبض لا بالنظر ولابد
حسبه ان القابض الكامل بالنظر يعلم ان هذا هو الذي امره بقبضه فشرط رتبة داخل الدار
اليوم انما قال لان الترتيب انه اذا اراد ان ييطان لاداء شجار البستان من خارج كان كافيا و
ذلك لان دونهم وستانهم لم يكن متفارقة لغيره فرتبة الخارج كانت مغايرة عن رتبة
الدخل اما الآن فالتفارقة فاحتمل فلا يبرز رتبة الداخل فربح الاعلى وشراؤه صحيح ولا يمان
منه با وسقط حجة البيع وغيره ووجه ان يثبت فيما يدرك بالقبض وشراؤه فيما يدرك
بالشم وبذوق فيما يدرك بالذوق وبوصف العقار اى ولا اعتبار لوقوف في مكان
لو كان بغير الراية كما هو قول الجاهل من ومن لاي احد الشئ من ثم اهما ثم رآى الا فله
وهو لا ردة الا ووجه ان يلزم تفرقة الصفقة قبل التمام ومن رآى شيئا ثم اخذ به فخر
ان يفسخ بغيره والاولى ان يفسخ بغيره والاولى ان يفسخ بغيره والاولى ان يفسخ بغيره

لا يمكن للبار فالتسليم به بغيره ولو قال الفسخ لم ان ولم للبار فالتسليم به بغيره
ومن اشترى عدل رطل فباع منه ثوبا او وجهه وسلم لم يبرقه بخيار الترتيب او بشرط بل يجب
الترتيب قبل من الكس في سواد الواق والشوب الزك بغيره والاصل فيه ان رتبة البعض
يجب توقيف الصفقة وهو قبل التمام لا يجوز وبعد التمام يجوز لم خيار الترتيب والرتبة يمنعان
تمام الصفقة وخيار العيب يفسد قبل القبض لا بعده وهذا لانه اذا شرط للبار لاحد بها
لم يتحقق الترتيب وكذا اذا لم يرد المشتري رتبة اذ اذ لم بشرط للبار او شرط فافاز
بما له للبار وشم المشتري قد راد البيع فمضى به وبعد ذلك ان قبض فخر تحت الصفقة طعن على
الترتيب الكاسر لكن مع ذلك يمكن ان يفسد البيع موعبا والمشتري لا يبرى به فيفسد العقد
فذلك كله من متوهم فلا يمنع تمام الصفقة وان لم يقبض المبيع فالمبيع في موضع الفسخ
بانه يمكن في يد البائع فيفسد العقد فاذا اذ الترتيب الامران ان عدم القبض ووجوه العيب
فيستوي احدهما بالاخر فلا يتم الصفقة ونظروا في الترتيبات التي ياتي بها هو قول ولعله
اشترى عبدين صفقة وخبض احدهما ووجهه او بالحيث الاخر عيبا **ففسخ**
ولم يفسد وجده مشترى بغيره ففسخ منه الترتيب او اخذه بكل ماله لا ماله واخذ نقصانه
وقد عرفت ان رتبة خبره نقصان صفته العيب الا باق في كونه لا ماله ومنه والبول في الواقع و
ترتبه صغير العقل عيبا انما قال العقل لان رتبة صغير العقل عيبا وبائع عيبا من عطى
على مولى صاحبه ملين مختلفين والبرور يقدم فلو سرق منه حيا ان عند البائع والمشتري في
صفقة مع العقل وقده وان حدث منه في صفقه وعند مشتريه في كانه لا وجوه الصغير عيبا
ابدا فبر من جن في صفقه عند ثم عند مشتريه في كانه لا وجوه الصغير عيبا
عيبا لا فيه واكتم عيبا في ما والاشي منه واورحها تعاقب حيص بنسب من رتبة لا اقل عيبا
فان ظهر من ثم بغيره ففسخ منه الصفقة لانه لا رتبة له في الصفقة فلو كان عيبا ففسخ منه الصفقة

بعينه لا انما يتبعان بالتبعين في البيع الفاسد وهو الاصح لان من انما يتبعان بالتبعين في البيع
 تبين الادام والذات فلهذا يمكن التوفيق بين ما بان لهذا العقد شرعيين بشبهة الغصب وشبهة البيع
 فلذا كانت قايمة اعترفت بالغصب في دفع العقد الفاسد وانما لم يكن قايمة واشترى بها شيئا يعتبر
 بشبهة البيع حتى لا يرد الى يد المالك فلهذا كانت بشبهة البيع ايضا عند اول الامر تأخير في دفع
 الحصة على ما عرف ولو يتيقن في دار من احواله فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 وعنه ما يتحقق وهذا المذهب في البيع الذي لا يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 كذا في الامور انما يافقها بغيرها بل ويرى من يتحقق البيع قال عمر بن الخطاب في بيعه بالقيمة لكن بشبهة
 وشك ابو يوسف في رواية في البيع وهو لم يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 كما في الشفعة ان المشتري اذا اشترى منزلا قال له المالك في الشفعة عند بيعه منزله عند الشفعة
 له فلهذا يرد على المالك حق البيع بناء على ان المشتري عند بيعه منزله خلا قال عمر بن الخطاب في بيعه بالقيمة لكن بشبهة
 في المدة والقيمة ما يتحقق في البيع وهو لم يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 على سبيل غيره اذا رجع الى البيع في البلد الجليل في البيع فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 في البلد فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 انما يرد اذا كان من ماله في البلد فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 وهو ابو بكر الوالد للمنفق انما يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 لم يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 انما يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 الزمة والبيع عند انما يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 فان ذلك يمكن الاستدراك في البيع فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح

باب الاقالة

حتى يخرج الحق المتعاقدين الاقالة في حق المتعاقدين في بيع جديد هو على حكمه عند البيع فاذا
 لم يكن جديدا في حقهما بطل وقاير في حق المتعاقدين في بيع جديد هو على حكمه عند البيع فاذا
 فلهذا كانت قايمة اعترفت بالغصب في دفع العقد الفاسد وانما لم يكن قايمة واشترى بها شيئا يعتبر
 بشبهة البيع حتى لا يرد الى يد المالك فلهذا كانت بشبهة البيع ايضا عند اول الامر تأخير في دفع
 الحصة على ما عرف ولو يتيقن في دار من احواله فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 وعنه ما يتحقق وهذا المذهب في البيع الذي لا يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 كذا في الامور انما يافقها بغيرها بل ويرى من يتحقق البيع قال عمر بن الخطاب في بيعه بالقيمة لكن بشبهة
 وشك ابو يوسف في رواية في البيع وهو لم يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 كما في الشفعة ان المشتري اذا اشترى منزلا قال له المالك في الشفعة عند بيعه منزله عند الشفعة
 له فلهذا يرد على المالك حق البيع بناء على ان المشتري عند بيعه منزله خلا قال عمر بن الخطاب في بيعه بالقيمة لكن بشبهة
 في المدة والقيمة ما يتحقق في البيع وهو لم يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 على سبيل غيره اذا رجع الى البيع في البلد الجليل في البيع فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 في البلد فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 انما يرد اذا كان من ماله في البلد فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 وهو ابو بكر الوالد للمنفق انما يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 لم يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 انما يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 الزمة والبيع عند انما يرد الى يد المالك فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح
 فان ذلك يمكن الاستدراك في البيع فلهذا كانت الزمة فيها وشك ابو يوسف في ان هذا العقد صحيح

باب الاقالة

ولار جوع في دعوى حق بولي في دار صوم على شيء استحق بعضه ان اولى حقا ببول في دار صوم
 على شيء ثم استحق بعض الدار فانه لا يلزم الرجوع على المالك شي لان المالك ان يقول دعوى في غيره
 استحق فلو استحق كما رآه كل الحق لان الدار داخل في الشيء وفهم صحة الصلح بالبول ان
 دلت هذه المسئلة على ان الصلح من البول على مال معلوم صحيح وانما يخرج لان البول في مال معلوم
 لا يخرج الى الشارع وقد نقل عن بعض الفتاوى ان الصلح لا يصح الا ان يكون الدعوى صحيحة فلهذا
 نقل على ان هذه الرواية غير صحيحة لان دعوى الصلح بالبول دعوى غير صحيحة وكثير من مسائلهم
 المزيرة تدل على عدم صحة تلك الرواية وجوب صحة دعوى كماله ان استحق شيئا منها ان كان
 كل الدار فصوم على شيء ثم استحق بعضه يرجع بنصف البدل ولا يخرج غيره ماله في ذلك
 اجازة ان بوالعائد الى الصلح وكذا الشئ ان كان حقا في مبدل المالك غيره مقدما ويزيل
 المقتضى وهو موقوف عند اخلافا لثبوت وهو موقوف على امانته عند باعية ان اجاز المالك فالتش
 ملكه ويكون امانته في يد البايع وتسمى قبل الاجازة امانة البايع حق الفسخ قبل اجازة المالك دفع
 المخرج فوفان حقوقه والعقد راجع اليه و اجازة امانته في المشتري من الفاسد لا يبرئ من العيب
 بل لا يابى انما عيب المضمون فاعتقد المشتري فاجاز المالك الصلح بنقل الاعتقاد وينبغي ان ينفذ
 في كل شيء لا يمتنع فيما لا يمكن ان يدم وتثبت الاخرة ثبت مستند وهو ثابت من وجوب
 وجوبها ان المالك ثبت موقوف فانه من مطلق موقوف لا فائدة للمالك في موقوف لا متعلق بها عليه
 كاشا والمشتري من ارضي وويلع المشتري في الفاسد ثم يخرج الصلح الاول لا ينفذ لان مقتضى
 الاجازة ثبت ملكيات المشتري الاول فاذا طرأ على المالك الوقوف للمشتري الثاني ابطله
 ونوقف بده ثم جاز فارتد المشتري ارفطعت يد العبد فاخذ ارضها ثم اجاز الصلح كالارض
 لمن لا يملكه في وقتها فيقول ان القطعة ملك المالك في وقتها فلا ريب في صحة ذلك ان كان الارض زائرا

على المصنف

على نصف الثمن فالزاد لا يتطلب فوجب تصديقه اذ في الزيادة شيء عدم
 المالك ومن ثمرى عبد له غير مستحق فانما يثبت على اقرار باعية او سببه بعد
 اقره به مبردا رده لا تغلر ولو اقر باعية به عند قاض وطلبه بغيره رده رديعه الزوق
 بين الصوتين ان المالك لا ينفذ الا بغيره - الدعوى في المسئلة الاولى لا يصح الدعوى للتش
 وفي صورة ان ثمة الشئ فحق لا يخرج صحة الاقرار والمشتري ان يرضى بالبايع في ذلك
 فيتحقق الاتفاق بينهما **باب البيع** ان لم يبع الشيء على ان يكون دينيا
 على البايع بالشرائط المعبرة شتما فابيع بيمينه سلمانية والنش رأس المال والبيع
 والبيع سلمانية والمشتري رب التمس بيمينه فيما يعلم قدره وصفه كالكيل والموزون
 ممتنا اقال ممتنا امة امة للوزون الذي يكون ثمنه كالدراهم والدينار والدرهم كالثوب ممتنا
 طول وعرض ورفعة او غلظة ونحوه وانما هو بمقاربات كالموز والبيض والفس واللبان
 والا فربعين معين في التمسك بالبيع او التمسك بالبيع بقاله سلمية ببيع ومعلوم ولا يقال بالبح
 الا في لغة ردية والطريق في عينه فقط ان السلم في سلم الطريق لا يجوز الا في عين بوجه السلم
 في الاثبات وهو بطلان السلم ان لا يرد وان يرد فمعلوم ونوع معلوم والطس القومعة و
 للمعين اذا يعرف ان الصفقة لا يبيع الا يعلم قدره وصفه كالبيع ان وعندك فوبيرة في الجوز لا يعلم
 بذكره في النوع والصفة قلنا في ذلك في نفس التفاوت وانما اقره كالمزاد والبيع وجوده
 عددا والطلب خيرا والطلب بجزءا للمعنى مع لامة وهي بالفاصلة بند بينهم والوزن جمع للوزنة
 وهي بالفاصلة وثمة ثمة وانما لا يجوز للطلب للتفاوت حتى ان بين طولها وبينه بطلان بغيره

ولا في الآدم ان لا يجوز
 العقد الى عين
 بيمينه وفيه لا
 بيمينه وفيه لا
 بيمينه وفيه لا

ودرهم في تعاقبهم مينا ورجع ودرهم صبيح ودرهم غلظت بدين صبيح
 ودرهم غلظت الفضة ما يرقه بيت المال وبقائه التي اراغا يجوز هذا التحقيق التوازي
 الوزن وسمو طاعتها بالوزن ورجع من عليه عشرة دراهم من على له دينار مطلق
 ان وقع الدينار وبقاها في الوجة بالوجه اربعة دراهم على عشرة دراهم فباع من دينار
 من مائة عشرة مطلق الى لم يصفى العقد بالوجه الى على مائة ورجع البيع ان وقع من الم
 دينار فصار على واحد منها على الوجة الا عشرة دراهم فتقاها الوجة بالوجه فيكون
 هو التعاقب في البيع الاول ورجع الدينار بالوجه المطلق وبعالدينار بالوجه
 الى على مائة ودرهم على هذا لان استبعاد لا يبدل الفرق هذا اذا باع الدينار با
 الوجة المطلق اما اذا باعه بالوجه الى له على مائة ورجع العقد بقاها فان غلب
 على الدرهم الفضة وعلى الدينار الذهب فمحافظة وذهب حكما فلم يرجع الى الفضة به
 وارجع بعضه بعضا الامنا واوزنا وان غلب عليه الفضة فباع في حكم مائة ورجع
 بالفضة الثالثة على وجود حلية السيف ان كان من الفضة الثالثة مثل الفضة
 التي في الدرهم او اقل او لا يوزن بالوجه وان كان اكثر من الوجة بقاها بقبض ورجع منها
 مثلا في عشرة القبض الى الوجة وارجع مائة الى خلاف ذلك في حكم الشئين فضة
 ومنه فانما شرط القبض في الفضة بشرط عدم التيميم وان مر بالدرهم الفضة او
 بغيره فلو لم يمسكها فانه كمن بطل البيع ان كسره قبل تسليمه بطل منه
 مسموع ومنه لا يبطل عقد ابو يوسف في بيعه يوم البيع وعند رجوعه اخر ما
 يتعامل الناس به ولو استوفى في ذلك بطل منه هذا هو المصوب وعنده ابو يوسف
 يوم يبيع يوم القبض وعند رجوعه يوم كدها كما في قوله ثم يصفى درهم فلوس
 او او ان في الاخر لا يفسد بطل منه بل يفسد درهم او ان في الاخر لا يفسد درهم او ان في

او قيراطا على ان يعطى موضع ذلك الثمن فلوسا على المشتري ما يعطى في مقابلته ذلك الثمن والقبول
 عند ذلك بنفسه من الثقل وعند رجوعه لا يجوز له البيع الا الفضة من مائة ورجعها
 بالذات ورجع من على الوزن واما ان الثمن هو الفلوس في مائة ولو قال لمن اعطاه درهم
 اعطى بنفسه فلوسا ونصفه بنفسه الا حبة فدايه اربعة اعطى بنفسه فلوسا ونصفه مائة
 من الفضة على ذلك بنفسه درهم الا حبة فدايه اربعة اعطى بنفسه درهم فلوسا ونصفه
 الا حبة ارا عطاء الدرهم وذكر الثمن ولم يفسد اجماع الدرهم فالفضة الا حبة بمائة ورجع
 بالفلوس ولو كرر اعطى في الفضة فقط ان كرر فقط اعطى في الصورة الاولى ورجع
 الدرهم في الفضة ولم يفسد في الدرهم الا حبة كما كرر اعطى مائة ورجع **كذلك الكفالة**
 هي ضم ذمة الى ذمة مثل المطالبة لاني الدين هو الاصح وعند البعض هي ضم الذمة الى الذمة في الدين
 لانه لو لم يشتر الدين لم تشتر المطالبة والاصح القول لان الدين لا يكثر فانه لو اوفاه احد ما بقي
 على الاخر شئ وهو خطأ بالنظر الى الاول فالاول يعتقد بكونه بوجه واحد كما يعتبر به بوجهين
 ويشترط بضمته او على اولى اوا بالبرزيم او قبيل وبلد اعضاء الكفول به ان طلب الكفول فان
 لم يجزه لم يركم وان علق وقت تسليمه لزم وكذا يبرأ بوجه كلف به ولو انه بعدوا وانما قال
 وفعلا انهم ان العبد قال فانما توفى تسليمه لزم بوجهه او بوجهه الى من كلف به حيث يمكن في طاعة
 وان لم يخل اذا وقعت اليد فانما يركم وان تسليمه بوجه الفضة وسلمه المسموع او في
 مائة اخرى وان لم يركم في بركة او في السواد او في التيميم وقد عرفت ان قبضه زمانا لا يبرأ
 بتسليمه السواد لانه لا يعاينه احد على اعضاءه بوجه الفضة فانه ان سلمه مائة اخرى
 يبرأ اذا سلمه مائة اخرى بعد على اعضاءه بوجه الفضة في مائة اخرى في مائة اخرى لا يبرأ
 زمانا لعدم حصولها المقصود وقوله وقد عرفت ان قبضه الزمان لا يبرأ زمانا
 كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر
 كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر
 كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر انما كان في الاخر

تسليم كفل بتوفيق كفاية ان تسليم الكفل به توفيق كفاية الكفل به اذا كانت
 الكفاية بالامر بما يغير الامر فلا يبرأ الكفل في التوفيق تسليم الوكيل الكفيل ورسول الله عليه
 صلوات الله عليه والضمير راجع الى الكفل له ولو كانت الكفيلة في حق الوارث مطالبة به
 ان مطالبة الكفيل بالكفيل لا الكفيل به قال كفل بتوفيق ان لم يوافق به غدا ان لم يوافق به غدا من
 لم يوافق به غدا لم يوافق به غدا خلافا للثمن فروع له انه ايجاب المال بالشرط فلا يكون صحيحا قلنا انه
 بمنزلة البيع وشبه التزويج فان علق بشرط غير ملائم لا يصح ويجوز ان يعلق على ما لا يشترط من قبل المبرأ
 من كفايته بالنقل لعدم سبب البراءة بل انما يبرأ اذا اذن المال له من المطالبة على الكفيل
 بشيء فلا فائدة في الكفاية بالنقل فان ما الكفيل به من المال لوجود الشرط وهو عدم الوفاة
 ومن ادعى على رجل ما لا يثبت او لا كفل بتوفيق اخر على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المال صح ويصح
 عند هذه الصورة المسئلة اذ هو رجل على ارضية وينار كفل بتوفيق على انه ان لم يوافق به
 غدا فعليه المائة قوله ما لا مال الا ما اقره وقوله بینه او لا ان يقره على وجه البيع الذموي
 او لم يقره وفي المسئلة خلافا لما لا يقره فيقول عدم الجواز عند منعي على ان قال فعليه المائة ولم يقل المائة
 التي على المالك مع فعله بل ان يقره المالك كفاية لا كفاية كفاية صحيحة ايضا كما ان لم يقره المالك
 فعليه المائة التي يتبعه وقبل منعي على انه لا مال يقره لم يقره المالك كفاية لا كفاية كفاية صحيحة ايضا كما ان لم يقره المالك
 الكفاية بالنقل ولا يجوز الكفاية به لان فعله هذا ان يقره يكون كفاية صحيحة ولا فائدة في المائة عليه
 المال في اوجه العهود فان بين الذي فله وان لم يقره بینه او لا ان يقره على وجه البيع الذموي
 صحة الكفاية بالنقل فيثبت عليه الكفاية بالمال ولا جبر على اعطاء كفل في حد وقصاص هذا عند اوجه
 وعند ما يجبر في حد القتل لان فيه حق العبد وفي القصاص لانه فاقص من حق العبد ولا وجه لغيره ان
 منعه على الذم فلا يثبت في ما لا يثبت في ولو لم يقره بینه او لا ان يقره على وجه البيع الذموي
 القصاص وقاصه كذا بالنقل ولا جبر على اعطاء كفل في حد وقصاص هذا عند اوجه

صاحب الحق ففقد لانه الى وقت قيام الحامي من الجاني احقر البينة فربما وان اقام السنونيين او شيئا
 عدلا يكفل عند اوجه جسد بل في البينة من بين الحق وان لم يجز شيئا من ذلك فليست بينة صحيح الركن
 والكفاية بالامر بالاجابة لا بد من مطالبة غلاف الذم لان ما جاز فعل ما ناوره هذه المسئلة هنا
 وان كان الحق ان يذكر في الكفاية بالامر لانه في ذكر الكفيل بالنقل والوقاص والمواضع
 منافية بالذم ولا عرف في اصول الفقه ان فيه من العقوبة فلهذا المناسبة او روى هذا الباعث الحكم
 حكم الاموال حتى يبرأ من الكفاية بالنقل على صحة الكفاية فيه واخذ كفل بالنقل على امر
 ومالك كذا ان ليس كفل الثاني ترك الاول والكتابة بالمال صح وان جعل كفل في اذ جاز
 الدين الصحيح بين لا يسقط الاول بالبراءة وبالبراءة هو احقر ركن بركة الكتابة فانما يصح ما ذاك
 ليس صحيحا على غير هذا ولا يسقط بالبراءة كذا في كفاية بركة الكفاية فان كان المال
 الكفيل به جرمولا او يبرأ كذا في بيع هذا الغرض يستحق ان يقره وهو ان الاستحقاق ان يقره
 للتمسك بالحق ان استحق المبيع صح او علق الكفاية بشرط سلام فوا يقره فلانا او ما راب كذا
 عليه او ما عصبك كذا ما ذاب ان يوجب فني هذه الصورة ما شرطه معناه ان يقره فلانا فيكون
 في صحة التعليق ومعنى بالذم المناسب فان هذه الاشياء اسباب وجوب المال فينا سبب من الذم مثال
 الزم ففقد ما يبرأ فلانا ان يبرأ من فاني ففقد لانه لا يبرأ من فاني ففقد من لا يبرأ من الكفاية
 بالبيع الاجور على ما ياتي وان علقه في الزم فلانا كان استحق اوجا المطر فان كفل على كفاية
 ففقد ما فاقص به بینه او لا بینه صدق الكفيل فيما يقره مع حلفه ولا يصح انما يقره بینه او لا بینه
 على نقطة اي ان لم يقره بینه صدق الكفيل في مقدار ما يقره به وان يقره على نفي الزيادة
 وبینه ان يقره على العلم بان لا تعلم ان اكثر من هذا واجبه على الاصيل فان كفل او اقره بالزيادة
 ان لا يقره على العلم بان لا تعلم ان اكثر من هذا واجبه على الاصيل فان كفل او اقره بالزيادة

وان اقره الاصيل بالزيادة او كفاية الكفيل بالزيادة او كفاية الكفيل بالزيادة

قائمة وكلية ما في قوله فيما يتوجه من قوله في راجع الى ما في قوله فيما يتوجه من قوله في راجع الى
 صدق الاصيل في اقراره باكثر منه ان مما اقره الكفيل ولو جعلت ما موصولة بفعل الكفيل لانه حينئذ يصير
 تقدير الكلام صدق الاصيل في الشيء الذي يقر باكثر منه من ذلك الشيء وقال الشيخ الذي يقر الاصيل با
 كثر منه وهو اقره الكفيل والعرض ان الاصيل يصدق في الاكثر لما انه يصدق في ما اقره الكفيل
 والمطالب مطالبة من شئ من اصيله وكيفية مطالبة ما فان طالب احداهما فله مطالبة الاخر فلهذا
 المالك اذا اختار اثنين احد الغاصبين الاخر فان اختاره احدى ايتيى عليك به اذا
 فقه القاضي بذلك كذا في مبطل شيخ الاسلام فاذا امكن احداهما لا يمكنه ان يملكه وتنج بامر الله
 وبلا امره ثم ان امر رج عليه بعد اية الى طالبه ولا يطالبه قبله بخلاف الوكيل بالشر اذا ناداه اثنى
 كان له مطالبة الثمن من موكله قبل ادايته الى البائع لانه انفق من الوكيل وهو كالمباولة حكمية
 وان لم يمه له لم يرج فان لازم الكفيل بالمال فله ملازمة فان جاز فله لا يملكه هذا العرض بامره فبما
 مدعته وان ابرء الاصيل او في المال بركة الكفيل وانما جازد هو لا يبرء الاصيل لان الدين على
 الاصيل فالمراد منه فوجبه البراءة من المطالبة بخلاف العكس ولو اخذ من الاصيل ثل فرعة فله ان يملك
 اعتبارا للامراء هو وقت الموت فان صالح الكفيل الطالب على الف على ما يبرئ الكفيل والاصل
 يرجع على الاصيل بما ان كثر بامره لانه اضاف الصلح الى اللاحق الدين وهو على الاصل فيبرئ من
 تسوية وبرائه وجوب برائة الكفيل فان كانت الكفيلة بامره رج الكفيل بما ادى وهو المطالبة
 وان صلح على جزئي رجع بالف لانه مباولة فلما الكفيل يرجع بجميع الاخر فان قلت ان عليك
 على الاصيل فكيف يمكن بملكه الكفيل لان عليك الدين من غير من عليه الدين لا يصح قلت اما من
 جعل الكفالة ثم التفت الى الدين في الدين فظاهر وانما عند الاخرين فان الكفول له اذ امكرك الدين من
 الكفيل اما بالهبة او بالمعاقبة فالتدين يجعل ثابتا في ذمة الكفيل ضرورة صحة التملك كذا قالوا

والاصح

والاصح من موجب الكفالة لم يبرء الاصيل لان هذا الصلح ابرء الكفيل من المطالبة فلا يوجب اية
 الاصيل فان قال الطالب للكفيل برأيت الى من المال يرجع على اصيله لان الرقة التي
 ابتداءها من الكفيل وانما ادى الى الطالب لا يكون الا بالابتداء كانه قال ابرأيت با
 الاداء الى من يرجع بالمال على الاصيل ان كانت الكفالة بامره وكذا في برئ عند الوكيل
 خلافا لما ذهب اليه ان البرأين تكون بالاداء والابراء فيثبت الادنى ولا يبرئ من اقره بالبرأة
 الى ابتداءها من المطلوب وهي بالاداء يرجع وفي ابرأين لا يرجع قبل في جميع وكذا كان لا
 لب حاضر يرجع اليه في البراءة ولا يصح تعليل جبراه عن الكفالة بالشرط في البراءة ولا
 الكفالة بما تقدم استقاراه من الكفيل كماله وهو القصاص وبجميع اعان الكفالة
 تسليم البيع ففتح لكن لو يمكن لا يجب على الكفيل شيء فمروا صاحب الدين الكفالة بمائة
 البيع وذلك لان مائة غير مضمونة على الاصيل فان لم يكن يفتح البيع ويجيب الثمن بخلاف
 الثمن وبالمهر هو ان مائة تكون ببيع تسليم مهر هو ان يفتح البيع ويجيب الثمن بخلاف
 الكفالة بمائة الايمان المضمونة بالتخيير لا تفتح اقاما بالاعين المضمونة بنفسها بفتح عندنا
 خلافا لالشي في ذلك مثل البيع بغير فالداء مضمون والمقبوض على يوم الشراء فانه
 مضمونة بالقيمة وبالامانة كالوديعة والعارية وللمستأجرة وما الى المضاربة والشركة قالوا الكفالة
 بمال الوديعة والعارية لا تنضم اما بتكليف المالك من اخذ الوديعة وبالحمل على دابة مستأجرة
 حصة اذا قدره له على تسليم دابة المكفول عنه فحلال وغيره حصة فان استحق الحمل
 الى على اية دابة كانت فافترقه فانه هنا وجبة مستأجرة لا دابة مستأجرة فافترقه فانه هنا
 مفسد ان لا يبرأ من مائة ان ذمة الميت قد ضعف فلا يجب عليه الا ان يتقوى ما خذ
 الامر من انما بان يبيع كفيل كفل عنه في اياها مواته في يكون الدين وينبغي ان يفتح الكفالة
 وعندنا اذا تبرأ الدين ولم يجر موقوف على الدين وينبغي ان يفتح الكفالة وبما هو الطالب الجدل عند الوكيل

فالتوب للكفيل لا يهزم وكانه فائدة لعدم تعيين الثوب والشئ وما يرجح بغيره عليه
ان لما اخبرني الشيخ عن شرويه وروي عشرة فباء بالوعة فان ترجع الذي حصل للبايع
وهو الخسار في حصاره انما على الكفيل فعلى الكفيل ان يكون له ما لم يصب منه كانه قال اذا
اشترى بيت ثوبا بدينار ثم بعته باقل من ذلك فانما خاسر لذلك ليس ان فانه انما لم يصب منه
لعدم تعيين الثوب ولو كفل ما ذاب له ما وفاقه عليه غاب اصيله فاقام عليه بيته
على كنفه ان يبيع اصيله كذا رقت لانه اذا اقام بيته ان يبيع اصيله كذا ولم يتعرض لغيره
الفاضي به لا يبيع الكفيل لانه كفل ما قضي العاقي به ولم يبيع وهذا في الكفالة باقضي عليه ظاهر
وكذا ما ذاب لانه معناه يقر وهو لا يقضي فان اقام بيته على كنفه ان يبيع اصيله كذا
الكفالة بامره ففرض عليه ما هذا ابتداء مسئلة لا تعلق بها باسبق وهو الكفالة بما ذاب له او
ما قضي له به عليه موقوف على مسئلة اقامه بيته ان له على زيد الف و هذا كفيله بهذا المامره
قضي عليه ما في هذه الصورة قد كفل من المالك من غير التوفيق لبقاء العاقي بخلافه كسلكه
مخففة فاذا قضي عليه ما يكون للكفيل حق الرجوع على المالك من المامره فمذموم لا يرجع
عليه لانه لما لم يتركه المالك من المامره فمذموم بل احمى فلم يتركه لانه ان يتركه فمذموم
الشرع كذا في تاريخه انما روي الكفالة بامره على الكفيل فقط ان اقام البيته كفيله بل لا
يقضي العاقي بالمال على الكفيل فقط ولو ضمن المالك بطلان عهده لانه ترغيب للشرع
في الشراء فيكون بمنزلة الاقرار بكل البايع فلا يصح دعوى ملكية ولو شهد وصم لا وانما قال ختم
لانه لو روي في الزمان ان بقى كان الختم في الشهادتين صيانة من التغير قال ان كتب
في العكس باي ملكه بيا بامره فمذموم كذا روي في تاريخه انما روي في تاريخه انما روي في تاريخه
بعد هذه الشراة لانه الشراة تكون الاقرار بان البايع قد باع ملكا و باع بيا بامره فمذموم
او ان الكفيل لم يتركه المالك من المامره فمذموم بل احمى فلم يتركه لانه ان يتركه فمذموم

فالتوب للكفيل لا يهزم وكانه فائدة لعدم تعيين الثوب والشئ وما يرجح بغيره عليه
ان لما اخبرني الشيخ عن شرويه وروي عشرة فباء بالوعة فان ترجع الذي حصل للبايع
وهو الخسار في حصاره انما على الكفيل فعلى الكفيل ان يكون له ما لم يصب منه كانه قال اذا
اشترى بيت ثوبا بدينار ثم بعته باقل من ذلك فانما خاسر لذلك ليس ان فانه انما لم يصب منه
لعدم تعيين الثوب ولو كفل ما ذاب له ما وفاقه عليه غاب اصيله فاقام عليه بيته
على كنفه ان يبيع اصيله كذا رقت لانه اذا اقام بيته ان يبيع اصيله كذا ولم يتعرض لغيره
الفاضي به لا يبيع الكفيل لانه كفل ما قضي العاقي به ولم يبيع وهذا في الكفالة باقضي عليه ظاهر
وكذا ما ذاب لانه معناه يقر وهو لا يقضي فان اقام بيته على كنفه ان يبيع اصيله كذا
الكفالة بامره ففرض عليه ما هذا ابتداء مسئلة لا تعلق بها باسبق وهو الكفالة بما ذاب له او
ما قضي له به عليه موقوف على مسئلة اقامه بيته ان له على زيد الف و هذا كفيله بهذا المامره
قضي عليه ما في هذه الصورة قد كفل من المالك من غير التوفيق لبقاء العاقي بخلافه كسلكه
مخففة فاذا قضي عليه ما يكون للكفيل حق الرجوع على المالك من المامره فمذموم لا يرجع
عليه لانه لما لم يتركه المالك من المامره فمذموم بل احمى فلم يتركه لانه ان يتركه فمذموم
الشرع كذا في تاريخه انما روي الكفالة بامره على الكفيل فقط ان اقام البيته كفيله بل لا
يقضي العاقي بالمال على الكفيل فقط ولو ضمن المالك بطلان عهده لانه ترغيب للشرع
في الشراء فيكون بمنزلة الاقرار بكل البايع فلا يصح دعوى ملكية ولو شهد وصم لا وانما قال ختم
لانه لو روي في الزمان ان بقى كان الختم في الشهادتين صيانة من التغير قال ان كتب
في العكس باي ملكه بيا بامره فمذموم كذا روي في تاريخه انما روي في تاريخه انما روي في تاريخه
بعد هذه الشراة لانه الشراة تكون الاقرار بان البايع قد باع ملكا و باع بيا بامره فمذموم
او ان الكفيل لم يتركه المالك من المامره فمذموم بل احمى فلم يتركه لانه ان يتركه فمذموم

ولو كان المصدق اي اشترى قبل فسخ آخر بالعدة فان كان باطل لا العدة فبطلت له ان
 للمك المذموم والعدة وحقوقه وللدر فلا ثبت احد لك في حال شك او لغيره لا يصح عند
 ايصوره وهو ان يشترط ان البيع ان يستحق بخلصة وبسبب عنه باي طريق كان وما
 باطل اذ لا قدرة على هذا عند ما يصح وهو قول على ضمان الدرر او المضاربة التمرير
 المال ان ان يبيع المضارب ومن الثمن لرب المال او الوكيل بالبيع التمرير لو قلنا ان يبيع
 الوكيل ومن الثمن للوكيل وانما لا يجوز لانه الثمن امانة عند المضارب والوكيل فله ان يبيع
 بغير حكم الشرع ولا ان حق المطالبة للمضارب والوكيل فالضمان بغير حكم الشرع ولا ان
 المطالبة للمضارب والوكيل فيصير ان صامتت ليقترجا او احد البايعين حقيقة صاحبه
 من ثمن عبد باعاه بصفقة بطل بصفقتين صح ان باع عبد بصفقة واحدة وطرحها
 لصاحبه حقيقة من الثمن لا يصح لان لو صح الضمان في الشرع كذا يصير ضمانا لنفسه ولو لم يكن في حيز
 شرعية بوجه لا قسمه الذين قبل بصفقة وهذا لا يجوز بخلاف ما لو باعاه بصفقتين فانه يصح
 الضمان لانه لا شركة كضمان المراج والنواب والقسمه اي صح ضمان هذه الاشياء اما لا اذ
 فخره واما النواب فيلزم ما صح في كل واحد من النواصب والارسل وما ينفك عن الجزر للبيس
 وكذا وما بغير حق كالمبيات في زماننا فالكفالة بالاولى صحيحة اتفاقا وفي الثانية خلاف
 والفتوى على الصحة فانها صارت كالديون الصحيحة حتى لو اخذت من الاكارف الزهراء
 على كمال الارض واما القسمه فقد قيل انها النواب بعينها او لخصه منها ونيل عن الثانية هو
 خلفه الراية والنواب بغير غير الوظيفة واما ما كان موظفا فالكفالة بها صحيحة وان قال
 ضمنته الى شرط صدق وان ادعى الطالب اليه حال ان قال الكفيل كملت بهذا حال يكن المطالبة بعد
 شرط وقال الطالب لا على منة الحق او الكفيل في اللحق بهذا خلاف ما لو اقر بدين مؤجل وقال له
 لا اقر ما لا يقر في الدين اقر بالدين في ما وقع قوله او تأخير المطالبة والمعزلة من قول قوله خلاف الكفالة

لا دين فيه فبالطالب يدعي انه مطالب في الحال والكفيل ينكر ولا يؤخذ ضمان الدرر
 ان استحق المبيع عالم يقض بتمنه على بايضا اذ هو لا استحقاق لا يستقضى البيع في حال
 الرواية ما لم يقض بالثمن على البايه فلا يجب على الاصيل لانه الثمن فلا يجب على الكفيل
باب كفالة الكفيل **باب كفالة الكفيل** **باب كفالة الكفيل** **باب كفالة الكفيل**
 زائد على النصف اشترى باعده بالقرن فكل من كان من صاحبه باعوه للبائع فكل اداء ائمه
 على الا يرجع به على صاحبه الا ان يكون زائدا على النصف لان وضعه هو كذا على اداء ائمه او
 من وقوعه على صاحبه كفاية وكذا فلا شيء من رجل وكل من صاحبه يرجع عليه بنصف ما
 ادى وان قل على رجل الف فكل كل واحد من شخصين اخرين على الكفيل من هذا الالف ثم كفل كل
 واحد من الكفيلين عن صاحبه بامره بهذا الالف فكل اداءه احدهما وان قل رجوع على الكفيل
 بنصفه في الصورة او في الاملا ثم ترجع على الكفالة واما من كانا على كفاية فلا رجوع وقال
 في الهداية الصحيح ان في صورة كذا من هذا الموضع اذ اقرضت بالالف حتى لو كان الاصل منقضا فكل
 لا يرجع على شرعية الا باذنه على النصف او في هذه الصورة فكل اداءه ينبغي ان يرجع بنصفه على شرعية
 لانه لا يمكن لاحد الكفيلين رجوع على الاخر فكل اداءه يكون من صاحبه يرجع بنصفه ما ادى
 فلا فرق بين هذه الصورة والصورة فكل خضها بالصحة وان ابرأ الطالب احد هما اذ الآخر
 بكفالة وان وضع المسئلة فيما اذا كفل كل من صاحبه بالالف على الاصيل فكل من صاحبه بالالف على صاحبه
 فاذا ابرأ احد من صاحبه في الصورة فكل بالالف في الصورة الى اخره بالصحة اذ ابرأ احد من صاحبه في الصورة
 اقرضت الدين باياش من شركتهما بكل دينه كما عرف ان شركة للفاضة يتضمن الكفالة ولم يرجع
 احدهما على صاحبه لا بما ادى زائدا على النصف لما عرفت الامة الاصاله راجع على صاحبه انما
 اقر في هذه المسئلة اشكال وهو ان احد من صاحبه اذ اشترى شيئا ثم فسخ الفاوضة فله الرجوع
 ان يطل الثمن من شركته فلا تعلق بهذه المسئلة الكفالة بل لا يستحق النصف الا في النصف فكل اداءه ينبغي ان يرجع بنصفه على شرعية

بامره فحق
 من صاحبه
 كل واحد

الفاوضة
 ولو فسخ

عليه
 فصار الثمن
 صفقة واحدة
 لانه اشترى العبد
 بنصفه على شرعية

والسليم الذي لم يجر اذا اظهر عدلا وسورا ان يجب على الشرايع اما بقية التوكيد فلا يشترط ان يكون حجة اذا جاز
 فاقول بان الامانة وكذا البيع فبما يجوز فيه وذلك لاننا لم نثبت طاعة العود والعدالة في الشهادة لان الزام كمن
 فلا بد من التوكيد اما التوكيد ليس من معنى الزام صلا فلا يشترط فيه شيئا ومن وصفي الشهادة بالعدو
 العدالة واما من التوكيد فهو من الزام لا من حجة ولا وجه من حيث انه لا يمتنع لولاية المقر فيكون الزام فروع من
 حيث ان التوكيد يترتب في حق من هو بالزاد فثبت طاعة احد الشهادة ولا يمتنع قاضي او امين ان يامر
 للفرع ان لا يامر عبد المدين لاهل الدين واخذ منه فضاء فاستحق العبد فيه جميع الشتر على الوفاق
 لان فخر الرجوع على القاضي فبعض الفرع لان القاضي قد عمل لهم وامين القاضي كالقاضي وان يامر الوفاق
 ثم امر قاضي فاستحق العبد انما قبل قبضه فضاء فجميع الشتر على الوفاق لان القاضي قد عمل
 الوفاق فبعض الرجوع والوصي يرجع عليهم لانهم لا يعلمون ولا امر قاضي عالم عدل بفعل قضي به على هذا
 من رجم او قطع او ضرب وسعير فعدو عدو عدو كذا هو من الشتر فجميع الشتر على الوفاق لان القاضي قد عمل
 القاضي اما عالم عدل او جاهل عدل او عالم غير عدل او جاهل غير عدل فالأول ان كان له فضاء فاستحق العبد فيه جميع الشتر
 بغير فضاء فبعض الرجوع جاز كمن قطع به والقاضي الثاني ان قال كمن هذا لا بد ان تشرط سببه فان
 استغنى به وجب بغيره فبعض الرجوع جاز كمن قطع به واما الاخير ان فلا يقبل قضيها وصدق قاضي
 غير او قال الزاد فثبت من القاضي فبعض الرجوع جاز كمن قطع به والقاضي الثاني ان قال كمن هذا لا بد ان تشرط سببه فان
 حقيق وقوي زبده وقطوع ظلي او قولي بها في مضايقة لان زبدها لا يكون الاخذ
 والفضاء بقطع اليد في زمان قضائه فالظاهر ان القاضي لا يظلم فالقول للقاضي
 اما اذا لم يتوكل في زمان قضائه بل قال انما فعلت ذلك قبل التوكيد

او بعد الزمان فان اقام بينة على هذا القاضي يكون مبطلا في هذا الفعل
 ان لم يكن له بينة فالقول للقاضي كذا الشهادة

في هذا الباب من اشارة انما يامر القاضي بالعدو

كتاب الشرايع والعهود

الاضمارات ثلثة اما بحق للغير وهو الشهادة او بحق للغير على امر وهو الدعوى او
 بالعكس وهو الاقرار ويجب بطلب المدعي وستره في الدودايرة ان افضل
 يقول في السرة اخذ لاسرقة انما يقول اخذ للابيض حق المالك ولا يقول
 للاجيب للعدو ونصايم الزنا اربعة رجال والعقود وبقا للدود ورجلان
 والبنارة والولادة عيوب النساء فيما لا يطلع عليها رجال كالاصح الزينة
 مثلا لا يكفي شهادة امرأة وكغيرها مالا او غير مال ككناح ورضاع وطلاق
 ووكاله ووصية رجلان او رجل وامرأتان انما قال بهذا الان عيوب النساء
 ان كانت ما يطلع عليها الرجال كالاصح الزينة مثلا لا يكفي شهادة امرأة وكغيرها
 مالا او غير مال ككناح ورضاع وطلاق ووكاله ووصية رجلان او رجل وامرأتان
 واذا قال مالا او غير مال لان فيه طلاق الشافعي فان في غير المال لا تقبل شهادة
 رجل وامرأتين عند بل في هذا مخصوص بالمال وشرط للملك للعدو ولعدو
 الشهادة اعلم ان العدالة شرط عند الوجوب القبول للصحة القبول
 فغير العدل لا يجب على القاضي ان تقبل شهادة امان
 قبل وعلهم به حكمهم على ان قال اعلم واتيقن ولا يسئل قاضي من مثل هذا بلا طعن
 ان لا يسئل القاضي ولا يتحقق ان الشاهد عدل او غير عدل اذا لم يطعن للصحة في الاصل
 وقوه ولا يسئل في الكل سرا وعلاويا ويعنى في زمانها ويكن سرا فانه قيل تركية
 الولاية بلا وضحة فان الزكي ان اعلن مساوي الشاهد كمن بينهما عداوة وبعض
 وربما يمنع اللوق او اعياء او غيرهما ان يقول في الشاهد ما هو حق وكفى
 للتركية هو عدل في الاصل فانه قد قيل لا بد ان يقول هو عدل جاز الشهادة

لكن اللاح هو الاول لان الحية تثبت بدار السلام فاذا قال هو عدل يكون جائز
 الشهادة ولا يصح تعديل الحميم بقوله هو عدل احفظ او نسي فان قل عدل صحة
 ثبت الحق وكفى واحدا للتركية وترهه الشاهد والرسالة الى المذكرة للاثانة
 وهو طبع عند ابي حنيفة وابن يونس واما عند محمد بن حبيب الاثنان وهذا في تركية
 المستر اما في تركية العلانية فعد قل الحضا في يجب الاثنان اجمالا لانها في معنى
 الشهادة هي لا يصح تركية العلانية من العبد ولا ابدان يكون المذموم اقل من
 ثقل تركية الخالق ومستور لئلا ولو لم يبق الا اقرارا وكلم قاتل او رايه
 غيبا او قاتلا ان يشهد به وان لم يشهد عليه قوله ان يشهد به هو مضمون
 فاما البيع ان قد سمع قول النبي بوجوب قول المشرع فثبت ويقول الشاهد
 في صورة لم يشهد الشهود عليه ولا يشهد على الشهادة علم يشهد عليه فلا يشهد عليها
 عليها من سمع شهادة شهاد او لا يشهد على الشهادة اي سمع رجل اداء
 الشهادة عند القاضي لا يشهد ان يشهد على شهادته وكذا ان سمع شهادته الشاهد
 رجلا اخر على شهادته لا يسو ان يشهد على شهادته لازما له وانما هو خبر ولا
 من رايه فطر ولم يذكر شهادته هذا عند ابي حنيفة لان طبعه لا يشهد بها
 محل اذا علم ان هذا عند ابي حنيفة في تادير وقيل ما ذكر ان لا يشهد لافان فيه
 وانما الخلق فيها وجد القاضي شهادته في ديوانه لان ما يكون تحت حاشيته يؤمن عليه التقدير
 خلاف الفصل فان في يد الحميم ولا بالناسح بلا عيان الا في النسيب والموت والنجاح
 والاضول وولاية القاضي واصل الوقت اذا اضر عدلان او رجل وامرأتان اذا كانا
 عدولا والراي باصل الوقت ان هذه القضية وقف على كراهية بيان الصرف داخل في اصل
 الوقت اما الشر وطعلا بل فيها الشهادة بالناسح ويشهد راي جالس مجلس

القضا

القضاء يد على المضمون انه قاتل او رجل وامرأة يسكنان بيتا وبينهما امرأة
 الا زولا انهما سرية وسين كور الرقيق في يد متصرف كالملاك اذ لا يقولون
 وامرأة عطق على قول جالس وقوله انهما سرية عطق على قول ان قاتل في هذا
 من باب العطق على معول عاملين مختلفين ومجوز ومعتد فان جالس معول
 بران وان قاتل معول يشهد وانما قال سور الوقت لانه الا الذي لا بد على نفسه
 الغير عن نفسه المراد انسان يعبر عن نفسه الصغير والصغيرة فانها لا يد لها
 فيعتبر يد الغير فان فسر للقاضي شهادته بالناسح او بحكم اليد بطلت اقول
 هذا ميوكد قول ابو يونس ان يجر اليد لا يحل الشهادة بل يشترط ان يقع في قبل
 ان مكه فانه قد قيل ان قول ابي يونس تفسير لاطلاق قول محمد في الرواية وذلك لافي
 يجر اليد لو كان سبيلا ما ابطال انما ار السبي شهادته فاذا بين ان يشهد به اليد
 بطلت شهادته ومن شهد انه من زيدا وصلى عليه قبلت وان قسى به وهو عيان
 لان معانية الموت لا يكون الا من واحد الثمين فحقن الدفوع او الصلوة بمسرة
 الى ائمة ولا يجري في مثل ذلك الطليق عادة **باب القصور** ومقدمه ويقبل
 الشهادة من اهل اهل الاطراف اهل الاموال اهل القبيلة الذين لا يكمل
 مقدمهم معتد اهل السنة وهم الكرم الحيرية والعدرية والروافض واليوي
 والعتللة والشيرة وكل من من انما عشرة فرقة فصاروا اثنين وسبعين والبعض
 فرقوا بين الرهون الذي هو كفرنا لقول بان تقا حيسم والرهون الذي ليس بكفر
 عند القاضي لا تقبل الشهادة تم لغسقم قلنا لا يقع في الاعتقاد الباطل الا
 ديانة والكذب عند الجحرام والاملاية فهم من غلاة الروافض يعتقدون
 الشهادة لكر من قلن عندهم وقيل يرون الشهادة لشهتهم واهية والفرق

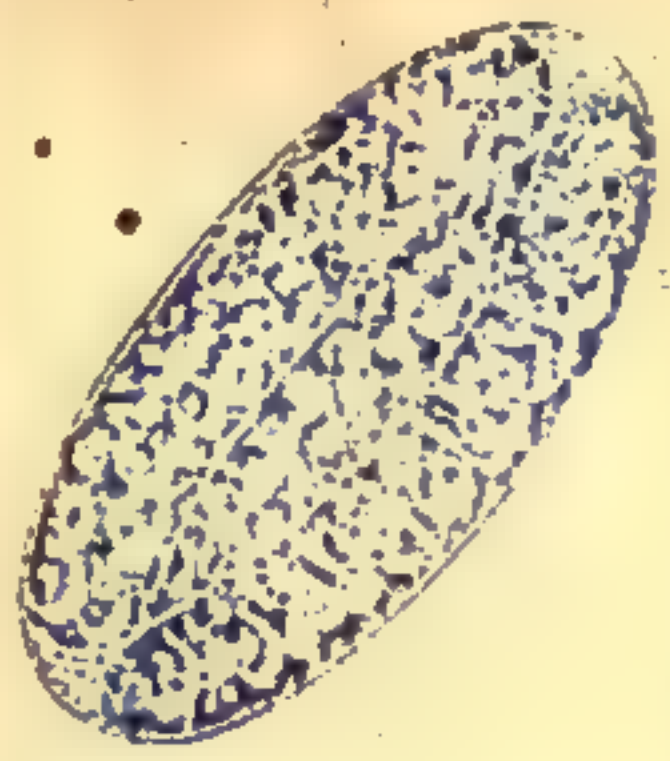
والهم
 كم الهم
 والفرق

والزوي على مثل وان ظالم مله وعلى السام من على مقله ان كان
من قبل شهادة الزوي غير عندنا وعندك فاعني لا تقبل من عندنا انما تقبل على الذي
ولست امان فان الغنة كالنصارى واليهي فان الكفر كله وامره على المومنين
المستامن من تقبل على السام ان كانا من دار واحد وان كانا من ديارين
كالترك والروم لا تقبل ولا تقبل ايضا على السلم ولا ايضا على الذي وعد وحب
الدين ومن اجتبى الكتاب ولم يصير على الصغار ومغلب هواية اقله في
تفسير الكتاب برأيه اشرك بالله والنزاع الزحف وعقوق الولد الدين وقتل
النفس بغير حق وبراء المومن والزنا وشرب الخمر اذا جعت كل مال التيمم
بغير حق واكثر الربا وقدر في الحديث اجتناب المبيع يقاتل الشركت
بالله والسحر وقتل النفس الحرة الذكاة الاباحق والكره الربا وكل مال التيمم
والتولي يوم الزحف وقذف المحصنة المؤمنة الفاحشة وقذف الزانية
بمذكرها الله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين المحسنة والصالح
هذه الاصلية ليست ليان للحرف فالكلمة كل ما سمى فاحشة كالواطء
وكل منكوحه الاب او بنت له ابنته قاطع عقوبة في الدنيا وفي
الآخرة وقال الامام طحاوي ما كان شيعا بين المسلمين وفيه حكمة
السب والدين في كبرية ثم بعد الاجتناب عن الكتاب بركها لا بد من عدم
الامر على الصخرة وكبرية وقوله عليه صوابه اي حسناته اغلبت سيئاته
فان الامام بالصخرة لا يسقط الداء وقوله ومن اجتناب ايقوله ومغلب
صوابه تفسير للعدل اقول ولا بد من قيدا فهو ان يجنب الافعال الحسية الدالة
على الدناءة او عدم المروءة كالافقار في الطريق واليو على الطريق والافقار الا اذا ذكر

والسام

والسام

الاختان



الاختان استحقاقا بالدين والافتقار وولد الزنا والحوار وعندنا لا شهادة
ولد الزنا على الزنا لا يجب ان يكون غيره كنفسه واما الحوار فان نفسه الجمل ليس غسق
الا اذا كانوا اعدا على الظالم وقيل العامل اذا كان وفيه دارة لا يجاز في كلامه
تقبل شهادة وان كان كلتي فقد روي عن ابو بكر ان الفتاة اذا كان وفيه ولو
بما حقه لا يقدم على التذب تقبل شهادته ولا فيه ومن حرم رضعا او مصاحرة
لان ابي وفي رواية عن ابي حنيفة تقبل فيما يجري فيه التسامح وهو قول زفر عند
ابي بكر والكافي يقبل اذا كان بصيرا عند الحق وان لم يجد الاداء قبل القضاء لا يقبل
القاضي عند ابي حنيفة ومن خلافه لا يبرأ من قول المذموم وعنده في قذفه
ان تلب اغا قال هذا لا يقبل عند الكافي اذا تاب الا اذا حد في كفره فاعلم
عدو بسبب الدنيا والاصلة وخرجه وروج ورسك في العدو ولا يقبل شهادته على من
يعاديه ويقبله وفي الاصل الى افره على الحسنى وفي الزوج والعريس فالف الف
وسيدة لعبدته ومكاتب وشركه فيها شئ من كنه انما قال هذا لا يقبل بشرط
غير ما لا الشريعة وكذا لا تقبل شهادة الاجير وقيل يراد به تلميذ لما في الزور
بعد من استاده من نفسه وقيل يراد به الاجير مسانحة او مشاهرة
وتحنت بفعل الردى فان اذ لم يفعل الردى يقبل شهادته فانه العدم القدر
على الجراح اولين الكلام او كسر الاضراس غير مانع للقبول ونابحة ومعينة
وممن الشرب على اللبن وان شرب الا شرب الحرة فان الاسيرة التي لا حرة
ادمانها لا يسقط للشهادة ما لم يسكر بل ادمان السكر يسقط وقد ذكر ان المراد
الادمان في التوبة وهو ان يشرب ويكون في غرمة ان يشرب كلما وجد قال
الامام السرخسي بشرط مع ذلك ان يظهر مع ذلك للناس او يخرج

سكران فيسخر منه الصبيان حتى اذا شرب الخمر في السر لا يسقط عدا الله وقد
 ذكر في الحديث ان هذا في غير الخمر اما في الخمر فلا احتياج الي قيد الله او قول لا بد
 في الخمر الشرب بطريق الله او ايضا فان شربها للتبذير او بان قاله الاطباء لا
 على ان لم تكن الا في غير متاعها فليسقط الشهادة ومن يلعب بالطين
 او التنبور ويعني الناس انما قال للناس لان يفتي لدفع الوحشة عن نفسه
 لا يسقط العدا او يتركب ما يحديه او يدخل الممام بلا انذار او ياكل الزوا
 شرط المبسوط ان يكون مشهورا باكل الزوا لان الانسان فلا ينجم عن
 البيع الفاسد وكذلك ربوا او يقر بالزنا والشرط ان يكون في القوة
 تمام في الهداية او يقر بالزنا والشرط ان يكون في تمام ما يحرم القريب
 في قليل ينسحق لان الاجتهاد فيه مسامحة فمن هذا ان في الرد لا يشترط القارة
 او قوت الصلوة فقيد القارة في الرد وفي اتفاق في الزخيرة من يلعب با
 لرد فهو مردود الشهادة على حال او يبول على الطريق او ياكل فيه او يظفر
 سب السلف اي الصحابة والعلماء المجتهدين لما هي ولو شهد ابنان ان
 الاب او صلي الي زيد وهو يدعي محنت وان اكره اي شهد ان الاب جعاز زنا
 ومتاني التركة وهو يدعي ادوي محنت شهداتهما وانما قال وهو يدعي انه لو اكره
 كشهادة دايمي الميت ومديونية واللومي لها ووصية على الايصاء اي صح شها
 دة هؤلاء اذا ادعي زنا وصية وان شهدا ان اباهما الغائب وكما يقين
 دينه ادعي الوكيل او مجردة لان القاضي لا يملك نصيب الوكيل على الغائب
 فلو ثبت ثبت بشهادتهما فلا يكن ثبوتها بهما مكان التهمة بخلاف الايصاء
 لان الوصي اذا ادعي يكون قبول الشهادة كتحسين الوصي والقاضي يملك ذلك

كالشهادة

كالشهادة على جرح كالشهادة على جرح مجرد وهو يفتق به الشاهد
 ولم يوجب حقا للشرع او العبد مثل هو فاسق واكره اليه او اناسا
 جرح صورة السلة اذا اقام البينة على العدا فاقام الخصم البينة على الجرح ان
 كان الجرح جرحا مجردا لا يعتبر به الجرح وافتقلت ان صورة السلة هذا لانه
 لو لم يقيم البينة على العدا فاقام الجرح ان الشهود فستاق اذ كلوا الزوا فان
 الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدا لا سيما اذا ابرح ان الشهود فستاق وتقبل
 على اقرار المدعي بنفسه لان الاقرار مما تدخر تحت الحكم او على انهم عبيد او محزون
 في قدق او شاربوه او قدفة او شركاء للادعي او انه استأجرهم بكذا الرها
 واعطاهم ذلك ما كان في عنده او اني صلحهم على كذا ودفعته اليهم على ان لا
 يشهدوا على وشهدوا اي على ان لا يشهدوا على شهادة الزور ومن ذلك
 شهدوا وشهادة الزور فيجب عليهم اذا ما اعطيتهم فان في هذه الضوابط
 توجيه الجرح حقا للشرع او للعبد على الشهود فتدخر تحت حال القاضي
 فتقبل ولو شهد عدل ولم يبرح حتى قال او محنت بعض شهادته قبل
 اي افطالت بنسيان عليه ذكره كما اذا ادعي المدعي عشرة دراهم فشهد
 على خمسة ثم قال شئت الحق بل الواجب عشرة او قالت اخطأت
 بزيادة باطلة كما اذا ادعي المدعي خمسة دراهم فشهد على العشرة ثم قال اه
 افطلة وقلت العشرة مقام خمسة فان كان في المجلس قبلت الشها
 دة وقوله افطالت في المجلس من العدل وان كان للوضع موضع
 شبهة لان الذي اذا ادعي خمسة لا تقبل الشهادة على العشرة لان الذي يصير
 كذب بالشاهد وفي غير المجلس ان كان الموضع موضع شبهة لا تقبل لانه

لانه يوم المثلد يوم التليسه من المدي وان لم يكن للوضع موضع لشبهة
 كما اذا لم يذكر لفظ الشهادة ثم يذكر في مجلس امر لفظ الشهادة تقبل
 من العدل مع ان المجلس مختلف وشرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق
 الشاهدين لفظا ومعنى عندا به حنفية فاق فان عندنا لا يشترط اتقا
 قها لفظا ومعنى بل يكفي اتفاقهما معنى فتد ان شهيدا ادهما بالق والآخر
 بالمائة او مائة ومائتين او مائة وثلثين او مائة وستين او مائة
 والاف مائتين او شهيدا ادهما بطلقة والآخر بثلثين او ثلث وثلثا
 ومنه عندنا الضعف وعندنا تقبل على الاقل اذا ادعى المدعي اكثر من اذني
 الاقل يكون للذي مكذبا بالباصد الاكثر وقيل على الثاني والحق
 ومائة اي في شهادة ادهما بالق والآخر بالمائة ان ادعى المدعي الا
 كثر حتى اذا ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الاثني وسكت عن دعوى
 المائة لم يرد لم يحفل بشهادة مثبت الزيادة اما اذا قل من امر حتى في
 ومائة كفي استوفيت المائة او بثلث منها قبلت شهادة للتوفيق كطلقة
 وطلقة ونصف ومائة ومائة وعشرة اي كشهادة ادهما بطلقة ولا
 جز بطلقة ونصف وشهادة ادهما بمائة والآخر بمائة وعشرة فان
 الشهادة مقبولة اتفاق لاتفاق على الاثني وعلى الطلقة وعلى المائة ولا
 شك ان قولها الظاهر وفرق ايه حنفية ضيق وهو انها مستفان على الاثني
 في شهادة ادهما بالق والآخر بالمائة وما غير متفقين في شهادة ادهما
 على الاثني والآخر على الاثني ولو شهدا بالق او بثلثين او بثلث او بثلثا
 فكذا قبلت مد بالحق وبغيره الحق ورد قوله قضى كذا لان الشهادة الغرم

غير

قضى كذا لان الشهادة الغرم غير مقبولة الا اذا شهدا مع
 اخر ولا يشهد من على حتى يعقر المدعي بما قبض اي يجب على الذين
 يعلم قضاء البعض ان لا يشهد حتى يعقر المدعي عند الكلي بما قبض
 للاتباع الحق عليه وذكر الطحاوي عن اصحابنا ان شهادة لا تقبل وهو
 قوله زفران المدعي بكذب شاهد قضاه البعض قلنا الكذاب في غير
 للشهود به لا يمنع القبول ولو شهد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لان ادهما كما دية يغيث وليست ادهما اولى من الاخرى
 فان قضى بادهما كما قامت الاخرى ردت كي لان الاولي
 قرهت بالصل الفضا بهما فانه يفتن بالثاني ولو شهد بقرعة
 بقرعة وافلتا في لونها سطح ولو اختلفا في الدكورة لا وعندهما
 لا يقطع في الوجهين وفي الاختلاف في لونين منشارين كالسواد والحمرة
 للون السواد والياض وقيل في اللون لان الفتور قد يقع في اللين والي
 يراد من بعيد فاللون يشاهدان والآخر قولهما ولو شهد بغيره بغيره
 او كناية بالق والآخر بالمائة ومائة ردت اي سواء ادعى البائع او المشتري
 لان العقد يختلف باختلاف الشيء فيكون على كل واحد منهما شهادة فرد
 فلا تقبل وكذا اعتق بمال وصاح عن قود ورهن وقيل ان ادعى العبد والقا
 قود الرهن والعرض اي فيه لقي وشهد في حق العبد يرجع الى الحق
 بمال وبكذا على الترتيب لان المقصود هو العبد وهو محلي وان ادعى الاخر
 ان المولى في الحق على المال وولي القتل في الصلح عن قود ورهن في الرهن
 والزوج في الخلع فهو كدعوى الرهن وجوبها اي انه كان الثانيان

مختلفين لخطا لا تقبل عنده حنيفة وان كانا مستقيين فاذا ادعى الذي
 الاقل لا يقبل شهادة شاهد بالاثبات ان ادعى الاكثر تقبل على الاقل ولما كان
 يتصور بقول الراسي هذا كدعوى الدين لان الدين ثبت باقل الدبوت
 فيمكن ان يقر عند احد الشاهدين بالحق وعند الاخر باكثر ويمكن ايضا ان
 يكون اصل الحق هو الاكثر لكنه قضي على كل الاثبات الذي على الاقل او ابراه عن
 عند احد الشاهدين دون الاخر والتوفيق بينهما ممكن اما هنا فالما ثبت
 بتبعية العقد والعقد بالاثبات لا يقبل الا كسر فيجوز على كل واحد شهادة فرد
 فلا تقبل كما في الطرف الاخر والاثبات كالسج في الاول مرة وكان الدين بعد تعاذا
 من المارة المقصود هو العقد فلا يقبل الشهادة جعل لارة يكون المطلوب من الامر
 وهو يدعي الامارة فيكون مدعى الدين فتقبل ما تقبل في دعوى الدين وتصح التلخيص
 بالناسخ ان وفاردة فيه ايضا هذا هو القياس لان المقصود
 هو العقد من الجانبين فصاحب وجب الاتقان ان لا يفرق بين
 والاختلاف فيما هو الاصل وهو العقار فثبت ثم وقع الاختلاف في التسع فتعقبن
 بالاقل ويستوي مدعى قائلين او اكثرهما في الصحيح وقد قيل ان الاختلاف
 في دعوى الزوجة وانما في الدعوى الزوج فلا تقبل اتفاقا اذ المقصود هو
 العقد لا المال وفي جانب الزوجة يمكن ان يكون المقصود هو المال لكن
 الصحيح ان الاختلاف في التمسك والتمسك لا شاهد الاثر بطلان وترك
 من اثاره او ماله وذا ملكه او في يده لا تقبل الشهادة كان هذا المورث هذا
 المدعى بغير المورث غير ميراث الميراث المدعى بقولهات وميراث ميراثا
 له في المارة خلافا لا يمكن فانه لا يثبت شرط عند الميراث قال الميراث اعارة
 او وصية في يده جاز بلا حرج لان اليد المستعيرة المستعير والمستعير والميراث

قائمة مقام يده فلا حاجة الى البر ولو شهدا بيده متذكرا ردت اي
 شهدا انه كان في يده المدعى متذكرا والملا انه ليس في يده للذي عند
 المدعى لا تقبل لان اليد متصورة الى يد مكد او يد امانة وضمان
 فتعذر القضاء باعادة اليه ولو كان يقبل فان اقر المدعى عليه ذلك
 او شهد ان اقرب المدعى لان جهالة القربة لا يمنع صحة الاقرار وتقبل
 الشهادة على الشهادة الا في حد وقود وشرط لها تعذر حصول
 الاصل بموت او مرض او سفر وعند ابنه يوصي يكتفي مسافة ان غدا
 لا يثبت الى امله وشهادة عدد من كل اصل لا تغاير في هذا وذلك
 خلافا لثاني اذ عنده لا بد من اربعة يشهد اثنان عن هذا
 واخران عن ذلك وعندنا يكتفي اثنان يشهدان عن هذا او يشهد
 عن ذلك ويقول الاصل ان شهد على شهادة في انه اشهد بكذا والفرع ان شهد
 ان فلانا اشهدني على شهادة بكذا وقال يا شهدني على شهادة بكذا يعني
 المشايخ طولا او قالو يقول الاصل ان شهد بكذا وان اشهدك على شهادة في
 وفيه شينان ويقول الفرع ان شهد ان فلانا شهد عندي بكذا او شهدني
 على شهادة بكذا يعني ان اشهد على شهادة وان اشهد على
 شهادة بكذا وفيه ثمانية شينان والاحسن الاقتصار قوله ابن جعفر
 ان يقول الاصل ان شهد على شهادة في بكذا ويقول الفرع ان شهد على شهادة
 فلان بكذا من غير اصطلاح الى ذكر زيادة وعليه فتوى الامام الحسن
 فلذا عدل الفرع اصله كما حدثت هذين للاخر وان سكت
 عنه فنظر في حاله ان ينظر القاضي في حاله الاصل فان ثبت عدلية

على الشريعة
 ندماء الشهادة

تقبل شهادة من هذا عند ايه حفيضة ويوسف ومحمد لا تقبل الا شهادة الاب والعم
فاذا لم يعرف الفرع عدالة لم تقبل شهادته فلا تقبل شهادة الفرع قلنا
لا يشترط معرفة الفرع عدالة الاصل بل يشترط ان يثبت ذلك عند القاضي
فان ثبت عند تقبله والا فلا ولو اكد لا يثبت بطلان شهادته فرع ولو شهدا
عن اشياء على عزة بنت عمر بن الخطاب واما الاصل فموقوفها وهاهنا الذي ياراه لم يرد
يا انها هي ام لا قيل لها هات شاهدين انها عزة اعلم ان الفرع من هذه المسئلة
انه لا يشترط ان يعرف الفرع للشهود عليه بل يقال للدينى عاتت هذين
بشهادان ان الذي افترقه هو الشهود عليه وليس الفرع انه اذا شهدا على فلان
ثبت فلان المصطفى يكون النسبة قائمة والشهادة مقبولة لانه اذا لم يذكر
بلد فلا بد ان ينسب اليه الصفة او الى زان القيلة الى صفة ليم النسبة وتقبل
الشهادة عند ايه حفيضة ومحمد فلا تلابد يوكى فان ذكر البلد لا يشترط معه
فلا يشترط ما يقوم مقامه من ذكر السكة او الخنزير وكذا الكتاب يكتب اى اذا
جاء الكتاب القائل الى القاضي ولا يعرف الشهود للشهود عليه قبل الدينى
الدينى عاتت شاهدين ان هذا هو الشهود عليه فان قال فما المصيبة لم يميز
ههنا شيئا الى الخنزير قال الى الشهادة على الشهادة والكتاب
لكم للمصيبة لم يميز لان هذه النسبة عامة ثم اعلم ان عدلى العرب لما
في اليوم فلا يشترط ذكر الخنزير لانهم يبيعون انسابهم بل ذكر الصناعة بقوم
مقام الخنزير ومن اقرانه شهد زور الشهود لم يجوز فان شريحا رضى
كان يشهد ولا يعرفه الى سوقه ان كان سوقيا والى قومه ان
لم يكن سوقيا عند اجتماعهم فيقول انا افترناه شاهدا زور فافتروه

ومذو

الرجلان استحقا بالدين والحق وولد الزنا والى او عند ما لا شهادة
ولد الزنا على الزنا لانه يجب ان يكون غيره كنفه واما العا فان نفس العا
بنفس الاصل كانوا العوا على الظلم وقيل العا اذا كان وفيها اذ اربعة لا يحد
وكذا تقبل شهادة وان كان قاسقا وحذروه الكلى وقالوا نوجع
من باو ونحوه هو قول الشافعي فان عمر بن الخطاب شهدا زورا ريعين كونا
واصح وجهه وقريرا فاما وضع المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور لا تقبل
الا باقرار ولا تعلم بلبينة اقوله فتعلم بدون الاقرار كما اذا شهد بمو
ان يراوا بان قلة قد تم فمذو ريهما وكذا اذا شهد برؤية الهلا لفضي ثلثون يوما
وليس لاسماء عليه ولم ير الهلا ومثلهما كثير **لارجوع عنها الاخذ**
قاضي فان رجوعا عنها قبل الحكم يسقطه ولم يضمنوا بغيره ان يفسح ان حقا
عن الشهادة بعد حكم القاضي لم يفسح الحكم وحننا ما اتلفا بما اذا اقبل
مدعاه دينيا كان او عينيا حتى ان قضى القاضى ولم يقبض على مدعاه
لا يحل القصد بل يتوقف الضمان على القبض فلما قبض بضم الشهود ومنه القاضي
لا ضمان على الشهود اذا ارجعوا اذا لا اعتبار بالنسب عند وجود المباشرة وهو
حكم القاضي قلنا اذا تعذر تضمين المباشرة وهو القاضي لانه ملما ادى القضاء
فيعتبر التيسير فان رجوعا عنها من نصم والعرة الباقى لا يرجع فان رجوع
اخذ ثلاثة شهدوا لم يقم اربعا انصاب الشهادة وان رجوع اخر
ضمننا نفعنا لان نصم نصم الشهادة باقى وان رجعت امره من
رجل وامرته ضمن رجعا وه رجعا ضمننا نصفا وان رجعت ثلث
من رجل وامرته فلامرهم فان رجعت اخر ضمننا التسع رجعا سقاه

فانه لا ضرورة الى الخلف على اصل الالهيته انما يمكن ارتفاعه فان العبد لم يمتنع من ان
يكون العبد في حال في الحقيقة ولا يخلو الا الى اخر الجلس الى ان اخذ منه العبد لا يوافق الا الى
اخر الجلس الى ان ياتي به في الالهيته ان شاء او يدعه في الخلف ما يشاء لا بالطلاق والعنف فان
في الطلاق يخلو به حتى زمانا ان جاز العبد ان يخلو بالطلاق او العتاق ويعلق الصفاة
تحواله الطلاق العبد ليس له ان لا يمتنع ويؤذي ذلك بالزمان والكان سدا عن
وعند ان يخلو بالزمان كبر صلاة العبد يوم لا يخلو وبالحال كالمسجد لا يخلو عند المنبر وحلقه
بانه الذي انزل النور على موسى والنور في بانه الذي انزل الانجيل على عيسى والجمع في بانه
الذي خلق النار والوثن في بانه لا يخلو في جوارحه ويخلص على الاصل في البيع والطلاق بانه ما
يشتمل على جميع ذلك الا عند توفيق الله عليه بان يقول انما العبد لا يخلو على القلب الا ان
فدفع ثم يقبل ويطلق ثم يتزوج ثم يزوج وقبل نظر الى الله الذي عليه فان اكره العبد عليه
وان اكره الله عليه على ان يخلو به فان قالوا ان يقول الله ان يخلو على العبد انما
وان عرض الله عليه فلا اعتبار للملك التوفيق لان فابن في الباب انه وقع البيع ثم وقع
الاقالة بغير اكره عليه متصفا فعليه البينة على الاقالة فاني عرفت ان العبد ليس الا اذا ترك
الشك في ان يخلو على عيسى بن مريم شفاعة بالجار ونفقة المبتوتة فالحق لا يراه ان يخلو على
ظاهر الا ان يلزم من الخلف على اصل تركة العبد في يخلو على عيسى بن مريم شفاعة بالجار
فانه يمكن ان يخلو على اصل العبد لا بالشفاعة على من وجه الشافعية فان الشفاعة لا تثبت
لجوارحه بخلاف الشتم في بانه ما انتم به هذه الطرقة لما اذا ادعت النفقة فربما يخلو
لا يخلو في بانه ما انتم به هذه الطرقة لما اذا ادعت النفقة فربما يخلو

فانه لا ضرورة الى الخلف على اصل الالهيته انما يمكن ارتفاعه فان العبد لم يمتنع من ان
يكون العبد في حال في الحقيقة ولا يخلو الا الى اخر الجلس الى ان اخذ منه العبد لا يوافق الا الى
اخر الجلس الى ان ياتي به في الالهيته ان شاء او يدعه في الخلف ما يشاء لا بالطلاق والعنف فان
في الطلاق يخلو به حتى زمانا ان جاز العبد ان يخلو بالطلاق او العتاق ويعلق الصفاة
تحواله الطلاق العبد ليس له ان لا يمتنع ويؤذي ذلك بالزمان والكان سدا عن
وعند ان يخلو بالزمان كبر صلاة العبد يوم لا يخلو وبالحال كالمسجد لا يخلو عند المنبر وحلقه
بانه الذي انزل النور على موسى والنور في بانه الذي انزل الانجيل على عيسى والجمع في بانه
الذي خلق النار والوثن في بانه لا يخلو في جوارحه ويخلص على الاصل في البيع والطلاق بانه ما
يشتمل على جميع ذلك الا عند توفيق الله عليه بان يقول انما العبد لا يخلو على القلب الا ان
فدفع ثم يقبل ويطلق ثم يتزوج ثم يزوج وقبل نظر الى الله الذي عليه فان اكره العبد عليه
وان اكره الله عليه على ان يخلو به فان قالوا ان يقول الله ان يخلو على العبد انما
وان عرض الله عليه فلا اعتبار للملك التوفيق لان فابن في الباب انه وقع البيع ثم وقع
الاقالة بغير اكره عليه متصفا فعليه البينة على الاقالة فاني عرفت ان العبد ليس الا اذا ترك
الشك في ان يخلو على عيسى بن مريم شفاعة بالجار ونفقة المبتوتة فالحق لا يراه ان يخلو على
ظاهر الا ان يلزم من الخلف على اصل تركة العبد في يخلو على عيسى بن مريم شفاعة بالجار
فانه يمكن ان يخلو على اصل العبد لا بالشفاعة على من وجه الشافعية فان الشفاعة لا تثبت
لجوارحه بخلاف الشتم في بانه ما انتم به هذه الطرقة لما اذا ادعت النفقة فربما يخلو
لا يخلو في بانه ما انتم به هذه الطرقة لما اذا ادعت النفقة فربما يخلو

فانه لا ضرورة الى الخلف على اصل الالهيته انما يمكن ارتفاعه فان العبد لم يمتنع من ان
يكون العبد في حال في الحقيقة ولا يخلو الا الى اخر الجلس الى ان اخذ منه العبد لا يوافق الا الى
اخر الجلس الى ان ياتي به في الالهيته ان شاء او يدعه في الخلف ما يشاء لا بالطلاق والعنف فان
في الطلاق يخلو به حتى زمانا ان جاز العبد ان يخلو بالطلاق او العتاق ويعلق الصفاة
تحواله الطلاق العبد ليس له ان لا يمتنع ويؤذي ذلك بالزمان والكان سدا عن
وعند ان يخلو بالزمان كبر صلاة العبد يوم لا يخلو وبالحال كالمسجد لا يخلو عند المنبر وحلقه
بانه الذي انزل النور على موسى والنور في بانه الذي انزل الانجيل على عيسى والجمع في بانه
الذي خلق النار والوثن في بانه لا يخلو في جوارحه ويخلص على الاصل في البيع والطلاق بانه ما
يشتمل على جميع ذلك الا عند توفيق الله عليه بان يقول انما العبد لا يخلو على القلب الا ان
فدفع ثم يقبل ويطلق ثم يتزوج ثم يزوج وقبل نظر الى الله الذي عليه فان اكره العبد عليه
وان اكره الله عليه على ان يخلو به فان قالوا ان يقول الله ان يخلو على العبد انما
وان عرض الله عليه فلا اعتبار للملك التوفيق لان فابن في الباب انه وقع البيع ثم وقع
الاقالة بغير اكره عليه متصفا فعليه البينة على الاقالة فاني عرفت ان العبد ليس الا اذا ترك
الشك في ان يخلو على عيسى بن مريم شفاعة بالجار ونفقة المبتوتة فالحق لا يراه ان يخلو على
ظاهر الا ان يلزم من الخلف على اصل تركة العبد في يخلو على عيسى بن مريم شفاعة بالجار
فانه يمكن ان يخلو على اصل العبد لا بالشفاعة على من وجه الشافعية فان الشفاعة لا تثبت
لجوارحه بخلاف الشتم في بانه ما انتم به هذه الطرقة لما اذا ادعت النفقة فربما يخلو
لا يخلو في بانه ما انتم به هذه الطرقة لما اذا ادعت النفقة فربما يخلو

[illegible]

وَأَنَا أَوِيَا فِي مَقَرِّهَا خُذْ مِنَ الصَّارِبِ وَالْمَكْرَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ
الْقَضَاءُ عَلَى عِدَّةِ بَيْتِهَا وَتُضَمُّ إِلَى الْقَوْمِ وَالْمُضَارَبَةُ تَقُولُ وَالْوَسْمَةُ تَقُولُ عِدَّةُ

فلا بد

وعندها لا يزال يكون ضربا وكى غير متعارف وجوازها على استصحابها ولو ذابها وجازها
 فقه وردها بالمرطوق على جوازها اي غير يجوز الدابة موضع استوصرت اليه ثم ردها الى كمالها
 وان كان الاختيار اذا جازها وانما قال ان الاختيار لا قبل انما يفرز اذا استأجره اذا سها فقط
 لان الاجارة قد استتبت بالوصول الى ذلك الموضع فبغير ما يجوز انما اذا استأجره اذا جازها
 فبغير ذلك الموضع ثم ردها اليه لا يفرز كالموضع اذا خالفه فمعدله لو كان ولكن الصحيح ان
 اقول ان يمكن الدابة في ذلك الموضع بسبب يتبين لانه لا يدخل محارها ولا ذلك الموضع في تخفيف
 ذلك السبب في بعض النسخ وان يمكن بسبب يتبين بذلك يمكن ان يكون له دخل في بعض النسخ
 وتخرج من حمار كثر او كذا في مطلقا واسمها لا يسير بمثلها وزنا يسير بمثلها ان كان
 كثر في حمار يسير جازها في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا
 بمثلها ولا وان من مخرج اسمها لا يسير بمثلها في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 يفرز وان كان في حمار واحد لا يفرز الا اذا كان في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 عند جازها في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 الذي نزع في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 ان كان في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 ومن استأجره في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 فمن دفعه في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 نسي لانه لا يفرز على ما ليس عندنا في الاجارة الفارسة **باب الاجارة الفارسة** في حمار واحد
 والراد من نسي البعير في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 ما يليه في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 بل هو في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد

هذا عند بعض النسخ

هذا عند بعض النسخ فان كان بهل السهل ان يكون لكل واحد منهما حق الفسخ فاذا مضى في
 زمان الزمعه العقد في هذا الشرط في ظاهره مروا به لعل منهما حق الفسخ في المبدأ الاولى من
 اليوم الاول من الشهر في اعتبار اوان ربه السهل ان يخرج وفي كل علم مدته بالقبول اجرة ستة
 اشهر كل شهر كذا او اجرة ثمانية كذا ولا يتم قسم كل شهر فاقول المدته ما يستحق والافق
 العقد فان كان صلي من اجل اعطيه الاهلية والا فالايام كاللقد ان ان كان عقد الاجارة عند
 الاهل من قبل الاهل وان كان في انشاء الشهر فعند الجرح يعطيه اهل الايام كل شهر ثلثون يوما
 وعند صلي من قبل الاهل بالايام والقبول الاهل فان اجرة في عشرة اشهر في ستة فعند الجرح يعطيه ثلثون يوما
 وستين يوما وعند صلي من قبل الاهل بالايام وثلثون يوما في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 يوما فانه يتم على ما ذكر في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 فالحق ان يتم السنة على ما ذكر في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 فاجارة للمم واليهم والنظر باجر مومن بطعامها وكسوتها من غير ان يفرز في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 وهو العباس ولد له الحمار لا تقف في السانعة في العانة النوسفة على الاطراف فحقه على الا
 ولاد وهو الحمار في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 فسي ان لم ياذن له ان يفرز في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 شهره فله في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 ان منعت او جعلت لان بها يفرز بالولد ويحرم من الفسخ في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 فله في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 المدفوع فلا يجوز له ان يفرز في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد
 في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد او كذا في مطلقا وبذلك في حمار واحد

للحياتية

كالقوة والعزم ونحوهما فاقول الماد بالوزن مثلا ما يوزن لا يكون مقابلة
 بالترتيب على الكيل او الوزن او العزم ولا يختلف بالصفة فانه اذا قيل هذا الشيء قديم بدرجة
 او من بوزن او قوة بدرجة او ما يقال انما لم يكن في مقابلة وزنه في مقابلة كان شيئا
 وانما قيل ولا يختلف بالصفة حيث لو اختلفت القوة والقدرة لا يكون مثلها ثم لا يختلف
 بالصفة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كذا فيهم والذات في الفلاس وكل ذلك
 شي وانما عرفه بوزن او قوة حكم للوزن على ما يقال في هذا الباب فذاع فكذلك انما يقال
 فيما لا يوزن في مقابلة وهو مما يجوز فيه السام انه يعرف ببيان طول وعرض ورفعة
 وقد فصل الفلاس الشدة والوزن والقيمة ولا اعتبار الى ذلك فأي حجة المثل في الاسواق
 بلا تعاون بوجه فلو مثلي ما يكتسب في اذوار القيمة وما لا يكتسب في اخوانه فيجوز
 على هذا ان انقطع المثل ختم يوم يكتسب في هذا الموضع لا القيمة في يوم القسوة
 وعند عدم يوم لا انقطاع لانه حينئذ ينتقل الى القيمة وعند يوم لا يكتسب
 وهو لا يكتسب فانه اذا انقطع المثل استحق على الاصل قوله هذا العدل اذ لم يبق شيء من يومه
 في يوم القسوة والقيمة تعتبر بكمية الرغبة وقد لا وفي الموضع لا اعتبار او متغير يوم لا
 انقطاع ولا يكتسب ضبط له وايضا لم ينتقل الى القيمة في هذا اليوم اذ لم يوجد المالك طلب
 وايضا عند وجود المثل لم ينتقل وعند عدمه لا قيمة له في غير التي قيمة يوم عليه العدل
 المتفاوت في الشيء الذي يعدد فكم هو بفراده متفاوتة فلا بد منها ما يقال بالشيء منبثا
 على العدل كما ان مثلا فانه بعد عشر السبع مائة ان يقال يباع الغنم عشرة مائة فانه
 اصبحت الالة مستحقة بغير علم ان لو بيعت بغير علم بغيره وشرط كون القسوة بغيره
 فلو غيب عمارا او ملكا في يوم لم يبق هذا الموضع والى ذلك وهو عند عدمه وان لم يبق فيه
 القسوة فانه ان كان هذا الموضع هو الذي لا يبقى بغيره وانما عند عدمه فانه القسوة كان عند

ما ذكرنا كل اذالة اليد في العمار يكون ما يمكن فيه لا بالتقيد وما يقول ان القسوة شيئا
 غير باذالة يد المالك في العمار وهو فعل في لافي العمار شيئا وكذا ان المالك من
 لوائحه وهو ما يقتضيه كونه وزنه او باجاده بغيره في العمار
 وغيره انما في العمار كذا في الوزن وفي غير العمار كما اذا غيب عمارا فاجره ففعل ففعل
 له من او او تحافة من النقصان ونقصان بوجه او اجر سواة ورجح حصل بالتقيد
 في موهبة او مقصود به متعينا بالاشارة او بالاشارة او بغيره او بالوجه او القسوة ونقطة
 فان اشار اليها ونقطة غير او الى غير ونقطة او اطلق ونقطة لا او بغيره اني نقس
 ونقطة له في ذلك فلا بد من باجر بغيره فاجره فاجره فاجره وكذا باجر بغيره فاجره
 فاجره واخذ الاجرة وكذا انقصت بوجه حصل بالتقيد في الموضع او القسوة اذ كان
 متعينا بالاشارة وكذا انقصت بوجه حصل بالتقيد بالاشارة او بغيره او مقصود بالاشارة
 بالاشارة اذ اشار اليها ونقطة قوله او باشر او عطف على التقيد انما ان اشار اليها
 ونقطة بغيرها او اشار اليها ونقطة او اطلق ونقطة اني لم يشر الى شيء بل قال
 ان يشر بغيره ونقطة بوجه القسوة او الوصية فوجه جميع هذه الصور يطيب
 لا الزرع لاجل التقيد فان غيب عمارا في السنة وعظم منافع غنم ومكة بلاصل
 فلو اذ بدله كذبح مشاة وطبخا او شيئا او طهي بوزن عمارا جعل حريه بغيره ووجه
 اية والبنا على ساجدة ولين الساجدة بغيره حشيشة مخومة مستحقة للاساس على هذا
 عندئذ لانه احد عشر صنفه متقومة بغيره كذا في الموضع ومنه ان لا ينقطع حق
 المالك لان العامين باقوا ولا يعتبر فعل المالك في الموضع فلا يفسد سببا فكذلك فان ضرب بغيره
 ووجه او مينا واما المسم بغيره وهو لا يكتسب بغيره فانه لا الاسم باق وبعده الاسمي
 القسوة وكونه بوزن او بغيره بغيره في الموضع فانه لا يفسد سببا فكذلك فان ضرب بغيره

[illegible]

۱۱

جلد و تفسیر کل فاعل بشکل اند و قدر البیوت و المصروف غیر حاصل از رعایا و یقوم بنا و تیدیه القوم
 من ان طرفه افلا جعل الجانب الغربی اولاً لیعمل بایلیه ثانیاً ثم بایلیه ثانیاً و یکنز او یکتب اسماً
 الحاسب البصر اما علی الترتیب او غیره فان خرج اسم اولاً یطیع غیبه و الجانب البصری جلد من الوضوء و البیوت
 الی ان تم نصبه ثم خرج اسم ثانیاً صحیح یطیع غیبه منضلاً بالاول و كذلك الی ان یتم سواء كانت الایات
 متبویة او متغاوثة و لا یدخل الطعم فی القسم الا بربطها هم ان لا یدخل فی قسمه العصار الدوام
 الا بالترافیع من ان کان ارض و نبات یطعم فی القفص عند الوسیع و عند ابو یوسف و ان یقول القسم بالارض
 فلا یدفع لبنانی فی نصبه و روی الاخره راجع من یسویه و فعل الوداع ضروری و عند محمد بن یزید روی
 شریک من الوضوء مع ما یلبه البناء فاذا اتم فیضه لا یجوز التوبة فی لا یروى الفضل و راجع الی الفروق
 فی هذا القدر فافهم کسب قسم او طریقه فی قسم اخر بل لا یجوز ان یقسم الا کسب و لا یقسم فی غیره و علی
 بحران قوم کل واحد و قسم لا یقسم به و یقسم فی قسم البقرة عند و عند یزید و یقسم فی قسم الاربع کل
 ذراع من السفل فی معاملة فیرای من العلوی عند ابو یوسف و قسم بالارض ایضاً لکن العلوی السفل
 من ارباب قاله اربعة اقسام لیس من یکون قسماً و لا یقسم به و بعض حصته و رفع فی ریه صاحب عطاء البیوت
 الایة قالوا لا یقسم فی غیره فافهم فیما یقسم فی البیوت قال فی المداویه یقسم ان لا یقبل و یقسم ان لا یقبل
 و فی الربط و فی تادی و فی فغان ما یوتی به و وجه رواية الحسن ان اعتمد علی فعل القسم فی اقراره
 بالتبعا و قد تم لما مثل متواتر علی هذا الخط فی فعله فلا یوافق ذلک الا اقراره عند ظهور الحق او شرافة
 الی السمع و یزید ان فی الغفیر یقسم علیه و یقسم علیه و یقسم علیه و ان یقسم علیه و یقسم علیه و یقسم علیه
 علی فعل القسم ما قلنا لابل شرافة علی فعله و هو کتباً فان قال بقضته ثم اخذ بعضه
 خلفه فیه قال بقضته حق لکن اخذ بعضه بعد ما قبضته خلفه و ان قال قبل اقراره اصحابه
 بنیة کذا ولم یقسم الی الخ و سخی لانه اقل او فی مقدار ما حصل به بالقسمه فصار کما یظهر
 فی مقدار السبع فان اسحق بعض حجة احدیها مشاع و الا لم یقسم ولا رجع بمسألة فی حصته

5

سابق وصورة ان كل واحد من الرضيين او على التاخير من هذا الوجه وسلكه في
 اقام على كل منية تبطل بحجة كل واحد لانه لا يمكن التقاضي لكل واحد منهما ولا لاهلها لعدم اولية
 ولا لاهل منية التقاضي الحكم بالنصف للشيوخ وكذا ما رآه والرضي من هذا الوجه ان كل من كان
 مع كل نصفه رضى بجهة هذا قول بل لا يرد عليه وهو استحقاق وسنذكره بعد ما بطل ما هو القياس
 كما في الموضع الاخر ان الحكم في الشقة لا يورث شيئا بعينه وبعد ما لا يورثها بالبيع
 الدين والشيء لا يورثه **بالحق الرضى عند عدل** يتم الرضى بغير عدل بشرط
 وضوحه عندنا وقال ما كان لا يجوز ان يرد به ولكن لا يخرج عليه عندنا
 فانعدم القبض قلنا يرد على الصورة صور ما كان وفي المالية يد المهرتين لان يرد
 ضمان والمهر من المالية فنزل منزلة لشخصين ولا اقل ولا احد منهما ومن يدفع
 الى احد معا وحكمه مع كل الرضى فان وكل العدل او غيره ببيع اذ اصل احد فان
 شرط ان التوكيل الرضى لا يورث الا بالصور والرضي والمهرتين بل بغير التوكيل
 سواء كان التوكيل المهرتين او العدل او غيره فانما التوكيل لما يقوم وارثه او وصيه
 معا عندنا ولو عندنا لم يورثه ان وفي التوكيل يمكن بيعه ولو ببيعة بغيره ورثته أي
 التوكيل بغير المهرين بغيره ورثته الرضى لا يورث الا بالصور والرضي والمهرتين الا بالصور
 بان وكل لو بغيره فاجاز الرضى بغيره فان حمل جله وراثة غايبة جبر التوكيل على بيعه
 التوكيل بالفسوخ غايبة موكلة وباجاز فان التوكيل بغيره على الفسوخ فالحمل ان التوكيل لا يورث
 على التقدير الا ان في هذه الصورة اذا غلب الرضى فان التوكيل على البيع فان المهرتين يورثه
 التوكيل على البيع كما يورث الفسوخ اذ لا خلاف ان التوكيل على البيع غايبة فالحمل ان يورث الموكل
 ويبيع حقه في التوكيل على الفسوخ وكذا لو بغير الرضى من الاصح اعلم ان في الموقولين
 احد من ان لا يورث غايبة اذا كانت الولالة لانه وحي ان يورث في من عند الرضى فان كان بعد

ملائجه والآخرة ان لا يورث على ان حق المهرتين يبيع فيجبر التوكيل بالفسوخ اذا غلب الموكل وانما
 كان هذا القول اصح لان عدم الدليل لا يرد على عدم المدلول خصوص اذا وجد دليل
 آخر فان باء العدل قائم من رضى فكل من كان له رضى في المهرتين فما صحق ان الرضى
 يورث الموكل ان اذا حمل الرضى في المهرتين ضمن المستحق المراهي قيمة وصح البيع والقبض
 او العدل ثم هو الرضى من وصي او المهرتين من وصي وهو رجع للمهرتين على رآه
 بعينه أي المستحق اما ان لا يورث المراهي قيمة الرضى لانه غايبة وصح البيع والقبض
 المهرتين الرضى موكلة باء الضمان واما ان يورث العدل القيمة لا يورث بالبيع والتسليم و
 العدل بالبيارة اما ان يورث القيمة وصح البيع وقبض الرضى واما ان يورث المهرتين الشيء الذي اقره
 اليه وهو اي ذلك الشيء لغير العدل فيرجع المهرتين على رآه بدينه وفي القام اخذ ان
 المستحق المهرتين من ماله يورث هو على العدل بدينه ثم هو على الرضى بدينه مستحق القبض ان يورث
 المهرتين الشيء او على المهرتين بدينه ثم هو على الرضى بدينه ان العدل بالبيارة اما ان يرجع
 على الرضى بالثمن ورجع قبض المهرتين الشيء واما ان يرجع على المهرتين ثم المهرتين يرجع على
 الراي بعينه وان لم يورث التوكيل في الرضى رجع العدل على الرضى فقط قبض المهرتين
 تحت اولا اي ما فكره خيار العدل بين نظامين الرضى او المهرتين اغايبة اذا كانت الموكلة
 منوطه في عقد الرضى فان تقلص حق المهرتين بالموكلة قلنا ان يورث المهرتين لانه
 بحجة اما ان كان منوطه في الرضى كالموكلة الموكلة فانما اذا بلغ التوكيل ولذا في الثمن
 لا آخر بالرءوس كل غلة غلة لا يرجع على المراهي فمهرها لا يرجع الا على الرضى
 سواء قبض المهرتين من الثمن او لم يقبض وصورة الم يقبض ان العدل باء الرضى بامر الرضى
 وضاع الثمن في يد العدل بلا قيد ثم استحق الرضى فان كان الذي يورث العدل يرجع
 على الرضى فان حمل الرضى مع المهرتين فان استحق وضمن الرضى قيمة موكلة بدينه فان

لغير الرضى

وجباية الراهن على الرهن من ثمنه وجباية الرهن على ثمنه وجباية الرهن على ثمنه
عليه وعلى الراهن من ثمنه وجباية الرهن على ثمنه وجباية الرهن على ثمنه
حصلت على غير ملكه في الاعتبار فائدة وجه الدفع بالبنية فاستأجر الراهن والمرتان
ابطال الرهن ورفع بالبنية الى المرتن وان قال المرتن لا اطلب البنية فيكون على الراهن
ان البنية حصلت في ضمان المرتن فعليه تخليصه فلما عتد وجوب ضمانه وجوب
التخليص عليه من رهن بعد ابدال الباقي من ضمانه بتمت مائة فتمت رجل وقرم
مائة ورجل اجدت من ثمنه الالبية من حقه وسقط مائة لان ثمنه لم يوجر بسقوط الدين
عندنا فلو ان الرهن كان الدين باق ودين المرتن بياكيتغا فبغير مستوفى للملك لا ابتداء
وان باع بامر ورفض عند رجوع ما بقي ان اذا باع المرتن بامر الراهن بالالبية بعد ان صار
قيمة مائة ورفض عند رجوع ما بقي لان الدين لم يسقط بقبض الرهن فقبض الرهن لم يسقط
لاعمال الرهن على ملكه وان كان الدين باقيا وقدم الرهن الى بيعه باقية في الباقي
من ثمنه وان قبله بغيره مائة فتمت به كل ملك فبنيته من ثمنه لم يوجر بسقوط الدين
ان شأنا في بيع الدين وان شأنا سلم العبد المرفوع الى المرتن بتمت وعند زفره بغيره
بنية لانه في المثلث قدر الرهن في الدين بقدره فلو ان الرهن كان في قيمته الاول
فصار كما كان الاول قابلا وراجعه ثم لم يوجر لان الرهن غير ضمان المرتن فغير
الرهن كالمبيع او ان قبل قبض القبض ولما ان التغير لم يظفر في حقه فقبض
اقيام الثاني مقامه فان جنة الرهن حقا فداد مائة ورجل ورجل
اي على الرهن لان الجباية حصلت في ضمان المرتن ولا يمكن
الدفع لان المرتن غير ماكن فان ابي وقف الرهن او فاده وسقط
الدين اي ابي المرتن ان يفتي قيل لا الرهن اذ وقع العبد واقد عنه واما

فقط

فعل سقط الدين على السلم من ثمنه اذا سلم الدين باق من ثمنه الرهن او شأنا
اذا كان اكثر سقط الدين مقدار ثمنه الجباية سقطت على السلم من ثمنه في الحاشي بهذا
الظاهر لا يوجب الدين اكثر من ثمنه الرهن ولو كان الراهن باع وجبه برهنه ونقص منه
للمستوفى من ثمنه لا يفتقر الى حصة من ثمنه ان اذا كان الراهن فوضعه في ضمانه باق
جما من وثيقه فبنيته كما اذا كان الراهن جباية البيع باق من ثمنه الرهن فان لم يكن على
وصية نصبت وصية ببيعة **فقط** عقيمة ببيعة ثمنه رهنه وان لم يوجر بسقوط الدين
الوجه في ثمنه باق في السلم انما هو كل البيع كل للرهن وما لم يسقط البيع في السلم
الرهن ولا للرهن في السلم الجباية لكن كل له بقاء فلو ان الراهن وثقته بغيره بتمت مائة
فتمت جدها فتمت بغيره وان لم يوجر بسقوط الدين لو لم يوجر بسقوط الدين لو لم يوجر
بغيره بتمت مائة فتمت بغيره فان لم يوجر بسقوط الدين لو لم يوجر بسقوط الدين
فقط سقط الدين على ثمنه يوم فتمت ببيعة احملة يوم قبضه وسقط حصة احملة في كل
كما اذا كان الدين ببيعة وثمنه الامس اليوم العنق وثمنه التاجيم العنق فتمت فتمت
الوجه حصة الامس في السلم وثمنه اليوم وثمنه العنق فتمت فتمت فتمت فتمت
في الدين لا يوجر بسقوط الدين ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
التمس في الزيادة في ثمنه ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
وان فتمت ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
انما ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
في الزيادة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
او ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة
ولو قبض المرتن ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة ببيعة

۱۰۰

ثم قيل ان قوله ان يتطاولا هو موثر في الموت ويتطاولا في قوله ونقدوه بالسبع وكذا
اشنان ولا اعتبار في ذلك كونهما شرطا في قتل من شرهما على المسلمين ولا يفتي
بقتله وان قتل في مكان قال يقتل من شره الاضحية الاوجه لكنه بقوله يقتل من
يقتله فاعلم ان الشرع في قتل من شره لا يقتل من شره الاضحية الاوجه لكنه بقوله يقتل من
او غيره او شره عليه صلاحيته او شره في قوله يقتله الشرع هو عليه السلام الا ان شره عليه
شيء يقتله مطلقا لانه غير مبني والعصاة اذا شرروا ليسوا فيهم او شره في قوله يقتله
مطلقا وان كان مبني في اللين في المصداق في قوله يقتله في قوله يقتله من شره
المرجع شره ليل يقتله هذا اذا لم يتمكن من الاستمرار في القتل فقتل من شره
قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذ له ولا يتمكن من دفعه الا يقتل وكذا اذا دخل رجل دار رجل
بلا سلاح فقتل طاعة صاحب الدار انما يقتله بقتله وقتل من شره يقتل من شره
معتوقان العصاة مبني في الظاهر في قوله يقتله في قوله يقتله في قوله يقتله في قوله يقتله
ويقتل من شره يقتل من شره يقتل من شره يقتل من شره يقتل من شره يقتل من شره
عصية فاذا قتل من شره يقتل من شره يقتل من شره يقتل من شره يقتل من شره
على رجل يقتله هو ان الشرع عليه عدا في ما ان تجب الذية في ما لا العاقلة لا تحمل العود
القيمة ان يبي القية في قتل من شره يقتله هذا عند قتله شخص معصوا واتفق على المعصوا
لا يقتل العبيد والمجنون والداية لا يستطاع العصية وانما لا يبي القصاص لوجوه المبيع وهو دفع
الشرع من ابو يوسف انما يبي القصاص في الدابة لا في العبد والمجنون لان عصية العبد ما يستطاع
بغيرها وعصية الدابة لم يجرها فلا تستطاع بغيرها وعند ان يبي القصاص في شره
وهذا لانه قتل من شره يقتله في ما لا العاقلة لا تحمل العود
عصية العاقلة فيقتل من شره يقتله هذا عند قتله شخص معصوا واتفق على المعصوا

[illegible]

تظهر اتباع الجنان بعد الوصف بان الحق عليه السلام اذا استغنى عن الدنيا فان نداءه
يحيى نبي كماله وانما اذا نكح ظهوره الاول في حجاب الاول كان ثم نكح نبيته الراحه او الفوا
فان جنس جانيه من عتبه والى ابراهيم واسمه سيد عتبه او فراه بار سرهما فان ودهما وابنه
او وده او اعنه او اسوده هان الاله الى نبيته ولم يعلم باجره الاجل من نبيته ومن الارش فان
علم باجره الارش فان الولد قبل هذه التعرفه كان من رايين الدفع والنفاد والام يقف كلام
الدفع بالام الولد يعني لم يعرفه الارش كما لو علق نكحه فعتل زيدا ورضيه او شجى ففعل او قال
ان ربيته زيدا فانت له فرس او قال ان سحبي رأسه فانت قرسيه من الارش لانه يصير حمارا
للغدا حينئذ استغنى على توريد وجوده للجنانية كما لو قال ان مرغيت فانت طابق فلانا فانا مرضى
يعبر فارا وعنده زفره لا يصير حمارا اذ لا جنانية وقت نكحه ولا علم بوجوده هان فان حصل
قطع عبديه ثم بعد دفع ابيه فاستغنى في العبد صلح وان لم يعف عنه عوده على سيد فاعتل
ايضا فانه اذا استغنى على ان قصده بغيره في الصلح اذ لا صلح له الا ان وان ينشئ صلحا الى الجنانية
ويأمر عنها اما اذا لم يعف عنه قد سرى تبين ان المالك غير واجب ان الواجب هو العتق وان
كان الصلح باطلا فهو ديانا لا اولى اقله او عفو فان عفو ما دون مريد خطأ فاعتقه
سيد بلا علم بانهم رب الدين الاقل من نبيته ومن ربيته ولوليه الاقل من اولاد الارش قال السيد
واذا استغنى المليون فليترك الدين الاقل من نبيته ومن ربيته واذا العبد الى جنات خطا فليترك الاقل
من نبيته ومن الارش فكل من اعند الاجتماع اذ لا زعم احد من الاخر لانه لولا الامتياز برفع الى ولي
الجنانية ثم يبيع الدين فان ولدت مائة مائة مائة ولد يباع مائة ولا يدفع مائة الجنانية فان
الدين من فقه الام يتحقق بغيره فخرى الى الولد في الجنانية الدفع في فقه الولد لاني فمنها
وانما لا ياتي اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والى اية في العوارض لانه لا الحقيقة قبل عبده عطا في
صريح ان السيد اعفوا فلا يشترط المولى ان يجعل هذا العبد قد اعفوا مولا فقتل ذلك العبد شخصاً خطأ

عن الورثة الصغار والكبار والعائدين تصح لو تعلق بعض الوصية بتفصيل الورثة وتمام في يد لا يورث
 للورثة الرجوع على الوصية لم يشترط وقتية ع الوصية لم يورثهم لا في الرجوع بثلث ما بقى أو في الرجوع
 عن الوصية لغير الوصية الكبار والمضامين لا تصح لو تعلق نصيب الوصية له ولو كان في يد رجوع
 الوصية له بثلث ما بقى ما عدا الوصية لا يورث بعض الوصية نصيبه إن كان بالوصية ولو كان في يد الوصية
 بالتعلق فلا يورث الرجوع وإن لم يكن بالوصية فلا الرجوع وصحة الرجوع واخذة في
 أي متى التعلق في نفسه التركة عدا الوصية مع الورثة واخذة في نصيب الوصية لتمام
 واخذة عطف على الغير في صحة الرجوع ولو جعل الوصية لغيره كان قاسم في الوصية
 بثلث ما بقى إن جعل لغيره أو يدعي بثلث ما بقى أي قسم الوصية مع الورثة في الوصية بالرجوع
 المال في يد الوصية أو يدعي بثلث ما بقى عند الرجوع وعند الرجوع إن كان ما أقر في ذلك
 المال لا يورثه أبدا في الرجوع وإن كان أقل بثلث ما بقى عند الرجوع وعند الرجوع لا يورثه شيء
 في المالين إلا أن الوصية كافران للرجوع ولو أقر ميت شيئا من ماله للرجوع فموت
 الرجوع عند الباقي ولا يورث الوصية الثلثة فتصدقان بقى شيء من الثلثة ولا يورثان
 تمام القصة بالتسليم للجهة المستمارة فإذا لم يعرف إلى الجهة صارت له قبل القصة
 وصحة الوصية بغير الوصية بغير الوصية أن يورث الوصية أن يورث الوصية بغير الوصية
 بغير الوصية بغير الوصية بغير الوصية بغير الوصية بغير الوصية بغير الوصية بغير الوصية
 بعد كل عند مد رجوع في التركة أو في البيت بان يبيع هذا الجرد وينصدق عنه في بيع الوصية الجرد
 وتبين على ذلك في اليد فاستحق العبد في رجوع الوصية الرجوع إلى رجوع الشتر في الشتر على الوصية
 ثم الوصية بالتركة لانه عامل للرجوع في الرجوع في التركة لانه عزز بقصد رجوع إلى
 ما ذكره عند رجوع في الثلثة لأن كل الوصية الثلثة كما يرجع في مال الطفل وصحة ما أصاب
 الطفل لا التركة وهكذا موثقة فاستحق والطفل على الورثة بحصة أي قسم البكر ثلثا صبي الثلث

عبد لبايعه الوصية

بعد وفاة الوصية وتبين عنه موثقة به واستحق الجرد والطفل في الثلث من الوصية الرجوع في
 مال الطفل لانه عامل له ويرجع الطفل على الورثة بنصيبه ما في اليد من مال الوصية وتصدق
 وصار كان العبد لم يكن ولا يبيع وصية ولا يشتري إلا بما يتعين أن أعانه الجرد في الرجوع
 مال الوصية وهو من النقولات الأجنبية وما يتعين الناس فيه وهو لا يدخل تحت الرجوع
 المتعينين ويجوز أن يشتري له من الأجنبية كذلك لا بالباقي الوصية وأما ما كان في مال الوصية
 وصية التي يجوز أن لا يكون في الرجوع لكن بشرط أن لا يبيع الصغير في منفعة ظاهرة وتقدر
 بان يبيع ماله الصغير وهو يورث من غير رجوع أو يشتري ماله الصغير لغيره وهو يورث
 عشرة بخر عشرة وهو يورث من غير رجوع وعند الرجوع لا يجوز له الرجوع إلا ما كان في مال الصغير
 نفسه يجوز مثل القيمة وما يتعين فيه وأما عمار الصغير فإن مال الوصية من الأجنبية مثل القيمة
 يجوز له الرجوع إلى مال الوصية من غير الرجوع إذا ما يجوز أن يشتري بغير القيمة
 وللصغير حصة في التركة على البيت من لا ينفق إلا بغيره فالوصية بغيره وأما الكافة الباع عمار
 صغير ومثل القيمة إن كان محمدا عند الناس أو من مال الجرد فالرجوع إلى ما بقى العمار الأجنبية
 إلا يجوز عند تحقق الشرائط المذكورة لغيره المشتري بغير القيمة ويحذر ذلك بوزن الجرد
 فلا يجوز الرجوع إلى النفس للأموال فإذا باع من ثمنه ثمنه ظاهرة ويدفع ماله مضاربة
 ويحذر له ويصان ويحذر على الأسبق على الوصية ولا يورث في الرجوع على البكر العايب للفقار
 لا يبيع ماله إلا ما يجوز للفقار والعقار محض ثمن ولا يجوز في مال لا يجوز البكر إلا في الرجوع وصية
 مال الطفل الحق بغير رجوع فإذا لم يكن وصية فالجرد شفاعة الوصية لوارثه صغير عمار
 أو كبير بغير الرجوع لا استحق في مال الصغير لغيره سواء كان من التركة أو لم يكن وأما البكر لانه لم يكن من التركة
 فلا فرق في الرجوع لغيره الشراوة وإن كان التركة بغير الرجوع من اليد بغير الرجوع لانه لا يورث الوصية

المغالب
معم

5492

در سطر او روی شکر و قند بر روی کویان آید و این سطر در

هر سه سطر ده و شش بر یک افشاق بود بر یک کوی بر یک سطر

به از یک بر یک در ده سطر یک جمع مکه بر یک کوی او می سما بر یک

توزیاق مایه قوی کوی الاقان آید و در
رسد قای بر یک با طر شاه بر یک کوی او شمع بر یک

لا شمع قای یک صفوی بر و شمع

قوله بر این المشر او رسک منکلی ناید بر یک قط خنده بر یک

قوله بر یک با طر شاه آید قوی علی بر یک - اشیم ایله بای چور اعلی بر یک

کران ایله شکر بر یک بوراچی بر یک رسد قای ایله جوای سده بر یک

عنه بر یک
نجمه در سطر و ش و رسد بشک

در این کوی و در این کوی
المرا

در این کوی و در این کوی
المرا